35

دراسات استراتيجية

علي محمود العائدي

الإعلام العربي
أمام التحديات المعاصرة



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الإعلام العربي
أمام التحديات المعاصرة

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار / مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة

علي محمود العائدي

العدد - 35 -

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 1999

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6423776 - 9712+
فاكس: 6428844 - 9712+

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة

تقيم الرؤية النقدية مشهدها داخل الحقائق، وهي تسعى لدراسة الظواهر الجديدة وكشفها. ويتناول موضوعنا هنا الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة، إضافة إلى جوهر النظرية الإعلامية الجديدة وما رافقها من ثورة المعلومات والاتصالات وما تتركه من آثار في الصحافة العربية وإنساننا المعاصر. وتقوم فكرة هذه الدراسة المكثفة بإعطاء صورة واقعية في متابعة كل ظاهرة جديدة، من شأنها أن تطرح إشكالية وتثير جدلاً بالنسبة إلى وسائل الإعلام والصحافة على السواء، وهذا الأمر ربما يناسب مهنة فيها من الجديد والتجدد أكثر من قواعد أنظمة القولبة الجامدة والتعليب، خصوصاً حين تميل إلى نقدها.

إن الدراسات النقدية التي تحدثت عن مشكلات الصحافة والإعلام في العالم العربي قليلة، وربما ثمة كسل نقدي ينتاب المراكز الإعلامية البحثية المعنية في الأمر مع استثناءات قليلة، وما لاحظناه سابقاً أن معظم الدراسات تأخذ الطابع التعليمي النظري للمعاهد والكليات، مقارنة مع ما ينتجه الغرب من دراسات نقدية بشأن تطور الصحافة، وأثر وسائل الاتصال الحديثة. ففي دراستنا هذه نقترب من تناول القضايا الإشكالية المعاصرة فيما يخص تطور الصحافة والإعلام العربي، وتحديداً في النصف الثاني من هذا القرن وما حملته من حالات سجال، وطريق المواجهة بين الإعلام العربي والإعلام الصهيوني وإشكالية التطبيع، إضافة إلى الإعلام والقولبة السلبية. كما تطرقنا إلى النظريات الإعلامية ومنها المختلطة، ومواكبة الحداثة ومسار تطور الإعلام العربي والصحافة على

شبكة الإنترنت وهي تبحث عن موقع، وحالة القلق على الكلمة المكتوبة. واستعرضنا أيضاً مشكلات السيطرة على الإنترنت: الرقابة الذاتية والرقابة المسبقة المفروضة، ثم انتقلنا إلى باب آخر يتناول بأسلوب مكثف العرب والإعلام المرئي والمسموع (تفاوت قائم)، وأخيراً مستقبل الصحافة العربية على أبواب القرن الحادي والعشرين، وتأثيرات العولمة، ومسؤولية النقد في استخلاصات البحث.

ولعله تم التركيز في جانب آخر على مسؤولية النقد، نقد النخب الإعلامية في تحليل المحتوى ودراسة الحالات السلبية التي تفرزها حداثة التقنية، إذا لم تتم السيطرة عليها وتوظيفها في سبيل أهداف إنسانية نبيلة، لتعميم الفائدة على المجتمعات ومعرفة النواقص والمتغيرات (الثابت والمتحول) في الصحافة والإعلام والنظر إلى الحلول برؤية المستقبل وفق قانون الضرورة. مع النظر للتعقيدات والتحديات التي تطرحها "القرية الكونية" ونظرية "العولمة" والتدفق الإعلامي غير المتوازن وضخ المعلومات بواسطة الإنترنت.

ربما اختلط المشهد الإعلامي بكثير من الفوضى والدهشة و "صدمة المستقبل" في عصر السرعة وتعليب العقل الإنساني وتسخيفه في الصناعة الإعلامية المعاصرة لدى كبريات الإمبراطوريات الإعلامية الاحتكارية.

إن تناول هذه الظواهر التي ترافق العمل الإعلامي المعاصر يبقى من أولويات اهتمامنا العملي، لمعرفة موقعنا على خريطة النظام الإعلامي الدولي، ونحن على وشك الدخول في القرن الحادي والعشرين. فهل

ندخل من هذه البوابة لنحتل موقعنا، أم سنكون أمام فعل الغياب والتهميش إعلامياً وإنتاجياً؟!

لقد قمنا في هذا البحث بإعطاء صورة مستقبلية قدر الإمكان عن مشكلات الصحافة والإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة، على أمل أن نكون قد أضفنا شيئاً جديداً للقارئ العربي.

أولاً: الصحافة والإعلام: نظرة تاريخية

ما من حضارة إنسانية بلا تاريخ أو تدوين، والمقصود بذلك رصد الأحداث والوقائع التي أفرزت إحدى ميزات الكتابة السريعة، والمتابعة، فيما عُرف بالصحافة.

وقد ظهرت الصحافة في وقت مبكر من تاريخ البشرية، كضرورة ملازمة لحياة كل مجتمع، باعتبارها أحد مظاهر التعبير عن الرأي ونشاط الفكر في إطار علم الاجتماع. وهذا ما اتفق عليه معظم العلماء في تعريفهم للصحافة، وهي بحق فن تأريخ اللحظة.

ولا ريب في أن الدور الذي تقوم به الصحافة يأخذ الشكل المؤثر للوعي الاجتماعي والسياسي والثقافي والروحي، إضافة إلى أنها الأوسع انتشاراً إلى جانب وسائل الإعلام الأخرى، مرئية ومسموعة. وكما عرّفها البعض بأنها السلطة الرابعة أو صاحبة الجلالة... الخ. هذا على صعيد الصحافة، أما على صعيد تعريف الإعلام بالمعنى الشمولي للمصطلح، فهو كل ماله علاقة بإنتاج الخبر والمعلومات التي تخص المجتمعات البشرية، سواء كان

ذلك عبر الصوت أو الصورة (مرئي ومسموع) أو عبر وكالات الأنباء ووسائل الاتصال الحديثة من معدات تقنية، بينما قد تميز التعريف بالصحافة على مر الزمن بجانبها التخصصي فيما يشمل الكلمة المكتوبة والمقروءة، صحيفة كانت أو مجلة، وكلمة صحافة مشتقة من "صحف". فالإعلام يأخذ صفة التنوع في الاختصاص بجوانبه المتعددة من أخبار ومعلومات وتقارير سواء كان مرئياً أو مسموعاً أو مكتوباً.

أصبحت الصحافة إلى جانب الإعلام صرحاً حضارياً مهماً من متطلبات حقوق الإنسان. وبرأينا مازالت تندرج ضمن التعريف التقليدي، وثمة جهود وأفكار تعطي تعريفاً مغايراً وفق مفاهيم الحداثة والتطور السريع الذي رافق المسيرة الإعلامية والصحافية، ويتسع تعريفها مع قفزات التقنية. وتطورت الصحافة العربية ووسائل الإعلام في مناخ التطور الذي شهدته الصحافة العالمية، منذ اكتشاف المطبعة في عام 1436 على يد جوتنبرج، وما تبعه من وسائل نشر الأنباء وأجهزة الاتصال، مثل اختراع البرق (التلجراف) على يد صموئيل مورس واختراع الهاتف على يد جراهام بل، ومع بداية القرن العشرين اخترع ماركوني الراديو الذي استخدم عام 1917. ومن الضروري هنا التطرق إلى مسار تطور الصحافة والإعلام بشكل عام، وتأثير ذلك في الصحافة العربية وأساليب إعلامها في عصر الاختراعات، حيث «كانت المطبعة وسيلة لنشر الآداب والعلوم وتوجيه الرأي العام وتبادل الآراء. وكانت أوربا آنذاك أول من اهتم بمهنة الصحافة، وتم إنشاء أول جريدة في فرنسا **لاغازيت** ويدعى صاحبها تيوفراست رينودو وذلك في أواخر عام 1631. وفي عام 1785 أسس جون والتر جريدة **التايمز** الشهيرة في لندن»[1].

ومنذ ذاك التاريخ أصبحت الصحافة مرآة المجتمعات إلى يومنا هذا، كما حققت قفزة نوعية مع بداية القرن التاسع عشر، بسبب ما أحدثته الثورة الصناعية والاختراعات الجديدة العصرية بما في ذلك التطور الاقتصادي. وكما هو معروف فقد كان وراء هذه القفزة، إعلان حقوق الإنسان في أعقاب الثورة الفرنسية التي اندلعت في نهاية القرن الثامن عشر.

ونشطت المطابع آنذاك في طباعة الكتب المقدسة، ثم انتقلت لتلبي احتياجات المجتمع من كتب علمية وأدبية وفلسفية. وبالنسبة إلى الأخبار، فقد كان الناس يتناقلونها مع حركات السفن والمواني، وعندها أسس البريطاني رويتر مكتباً له داخل مدينة لندن مع بعض المراسلين المرابطين عند الميناء لنقل الأخبار للناس وفق ما يخصهم من التجارة وأسعار الذهب والسلع المتنوعة، وكذلك أخبار الكوارث الطبيعية والإنسانية والحروب . . . الخ. وأطلق على المكتب "وكالة رويتر للأنباء"، وجاء ذلك مع اكتشاف البرق (التلجراف) عام 1845، وكان أول من استخدمه في الاتصال وكالة "أفاس" الفرنسية، ومع تزايد الاختراعات أخذت الأخبار والتقارير الإعلامية تنتشر بسرعة مع الهاتف ثم موجات الأثير "الراديو" وفيما بعد جاء التلفزيون. ومع انتشار الصحافة وتوسعها، كثرت الأحزاب والنخب السياسية في المجتمعات وتعدد الرأي، مما ساهم في تعدد الصحف في سائر أوربا.

وفيما يخصنا من انتقال هذه الظاهرة إلى العالم العربي، فقد أجمع المؤرخون على «أن ظهور أول صحيفة عربية كان في بداية القرن التاسع عشر إثر قيام الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت على مصر،

حيث صدرت جريدة **التنبيه** التي تعتبر أول صحيفة حسب المفهوم العصري»[2].

وأثناء عصر النهضة الذي عمَّ مصر وشمل العالم العربي، نشأت الصحافة العربية وتبلورت في اتجاهات تنويرية قومية. وقد كان للبعثات العلمية الأثر البالغ والدور الكبير في النهضة الفكرية العربية. وكما أن النهضة العربية الحديثة عمّت الشرق العربي في مطلع القرن التاسع عشر وإبان الاحتلال العثماني، فإن الحملة الفرنسية أحدثت احتكاكاً ما بين الشرق والغرب، مما أوجد جاليات أجنبية أقامت في لبنان ومصر وسوريا وفلسطين، أضف إلى ذلك الإرساليات والبعثات. ومع هذه الظاهرة اتجهت الأنظار إلى الإعلام والصحافة وإصدار العديد من الصحف الوطنية التنويرية، التي داولت السجال الفكري والسياسي وحملت توجهات بلورة وعي قومي عربي.

وتعد الفترة التاريخية التي اتسمت بالنهوض في عهد محمد علي فترة مميزة؛ فقد بدأ اهتمامه يتزايد في إنشاء المدارس الحديثة وإيفاد البعثات العلمية إلى أوربا وتنشيط حركة الترجمة. وتبين أن النشاط الصحفي صنيعة بيئته السياسية والفكرية والاقتصادية، وعندما دخل الاستعمار إلى العالم العربي بمعداته الحربية كان من ضمنها المطبعة، لاستخدامها في طباعة البلاغات والأوامر، وفيما بعد أخذت الطباعة تتطور في بعض أجزاء العالم العربي باستخدام الحروف العربية.

وكان التطور البارز في البلدان العربية هو ازدياد عدد قراء الصحف في أعقاب اندلاع الحرب العالمية الأولى، وذلك بسبب انتشار المعارف

والتعليم واهتمام الناس بالسياسة وبالنضال الوطني التحرري. وكانت السلطات العثمانية تلاحق الصحف الوطنية المناوئة وتطاردها وتفرض عليها أوامر الإغلاق، وقد لعب هذا الدور ومارسه لاحقاً كلٌ من الاستعمار الفرنسي والبريطاني، عبر الرقابة والتفتيش، وفُرضت القيود على الصحافة التي تدعو إلى التحرر والاستقلال، ورافق هذه الظاهرة وجود الصحافة العربية المهاجرة في الأمريكيتين وأوربا.

وازدهرت الصحافة والإعلام وتطورا بشكل متسارع في القرن العشرين مع بداية الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفي الوقت نفسه فرضت الرقابة عليهما في جميع البلدان تقريباً، وكانت صحافة الدول الاستعمارية التي تحارب موجهة بالأساس وتخضع لرقابة أنظمتها الاستعمارية آنذاك. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية أخذت هيئة الأمم المتحدة تولي اهتماماً خاصاً بالنسبة إلى الصحافة، وعقدت المؤتمرات لحل المشكلات والمعضلات التي تواجه الصحافة والصحفيين. ولعلنا نقترب هنا من صورة واقع الصحافة في بداية النصف الثاني من القرن العشرين من خلال ما ورد في تقرير إحصائي لمنظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة (اليونسكو) عام 1960، جاء فيه: «أن مجموع الصحف الصادرة في العالم 30 ألف جريدة منها 8000 جريدة يومية تبيع جميعها حوالي 200 مليون نسخة، ويحدد هذا الإحصاء توزيع الصحف على القارات والبلدان، ويذكر أن ثلث صحف العالم يطبع في أمريكا الشمالية منها 1800 جريدة يومية في الولايات المتحدة الأمريكية، والثلث الثاني في أوربا، بما في ذلك الاتحاد السوفيتي [سابقاً] والثلث الباقي في سائر بلدان العالم»[(3)].

وعلى ضوء هذه الصورة التي كانت تعيشها معظم دول العالم مع وسائل إعلامها وما تنتجه من صحافة وبرامج، فلابد لنا من إجراء مقارنة مع إعلام الدول العربية وصحافتها، وبخاصة أثناء تحقيق مرحلة الاستقلال لهذه الدول في النصف الثاني من هذا القرن، حين أخذت الصحافة العربية تتقدم وتواكب تطور تقنيات العصر، وأخذت أشكال الكتابة تتسع مع تنوع الموضوعات المطروحة آنذاك لتواكب بناء المجتمع والتنمية ومحو آثار الاستعمار وبناء الإنسان الجديد. ولم تدخر الصحافة جهداً في نقل أخبار العلم والعلماء والأدب والأدباء ومتابعات الفكر والدراسة والمنوعات التي تهم المجتمع، إضافة إلى مواجهتها للمشروع الصهيوني في المنطقة، وصورة الحروب والتصدي للدعايات المضادة... الخ.

لقد ازدادت فاعلية الصحافة العربية إلى جانب الإعلام المرئي والمسموع الذي كان حينها في طور البدايات الأولى في المسؤولية، وترافق ذلك مع مناخ التنمية والاستقلال الحديث. وما تبتغيه هذه الدراسة ليس الخوض في تاريخ الصحافة وتقويمها منذ نشأتها، بقدر ما تهدف إلى إعطاء موجز من شأنه أن يسلط الضوء على تقويم الصحافة العربية في النصف الثاني من القرن العشرين تحديداً، وهو القرن الذي بتنا على مشارف انقضائه.

ومع تطور وسائل الإعلام وظهور الراديو والتلفزيون لأول مرة، أخذت الصحافة العربية توظف هذه الوسائل وتوسع من اهتمامها خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال، وهنا يهمنا أن نلقي نظرة شاملة على الصحافة طيلة نصف قرن أي منذ الخمسينيات وما تلاها، ومن شأن ذلك أن يضيء الأمر من الداخل.

ربما لا تصلح المقارنة بين الصحافة العربية والصحافة الغربية لبيان حالة تطور الصحافة العربية ، ذلك أن الصحافة العربية لم تنطلق من دافع تحقيق الأرباح التجارية ، كما هي الحال لدى الغرب في معظم وسائل إعلامه واحتكاراته . وبالنسبة إلى الصحافة العربية لم يكن هذا الأمر شاغلها بقدر ما شغلها التركيز على اهتماماتها بموضوعات البناء الداخلي والتنمية ، وإرساء مفهوم حقيقي للاستقلال بمعناه السياسي والاقتصادي ، ومحاولة الخروج من التبعية .

في الوقت الذي عاشت فيه الدول العربية في ظل الاستعمار حالة من التخلف والأمية ، وبدأت تتسارع الجهود لمحاصرة الأمية ، كانت الصحف ووسائل الإعلام والاتصال بمنزلة المرآة التي ترى فيها المجتمعات العربية نفسها في عملية التشكيل والبناء الجديد في صقل الهوية واستقرار المجتمعات وتحقيق تقدمها ، ومحاولة الاستقلال عن المؤثرات الخارجية . وكانت مهام الصحافة العربية في النصف الأخير من القرن العشرين تركز جهودها على تغيير علاقة التبعية كي تصبح ذات سيادة حقيقية غير منقوصة . وكانت معظم الدول الحديثة الاستقلال لاتزال محاطة بالعديد من المشكلات .

وليست الصحافة ووسائل الإعلام العربية بمعزل عن الواقع حيث إنها تتأثر به وتؤثر فيه ، وكثيراً ما كانت تسلك أسلوب التبسيط في شرح موضوعاتها واهتماماتها ، آخذة في الاعتبار "انتشار الأمية" آنذاك وأهمية تشجيع الجمهور المتلقي على القراءة والمطالعة ؛ إذ لا يوجد في الدول العربية جمهور قارئ كما هي الحال في الدول الغربية .

كانت الصحافة العربية – كما الإعلام في الخمسينيات والستينيات – منخرطة في صلب الموضوعات السياسية والتحولات الجارية وما يمليه الواقع من محيط ينتابه الصراع والمواجهة. وتجسد ذلك في الصراع على السلطة والمواجهة المبكرة للكيان الصهيوني الجديد فيما يمثله من احتلال ومخاطر على الدول العربية. ومن جهة ثانية، كانت هذه المسألة هي الناظم لحركة الصحافة العربية وما تتناوله موضوعاتها من استعراض المخاطر والأحداث، إضافة إلى ما تقوم به من بث الوعي الجماهيري واستنهاض المجتمع، إلى جانب عملية البناء والتنمية الداخلية، وهذه المهمة على ما يبدو مركّبة ومزدوجة. وكانت وسائل الإعلام والصحافة العربية قد تناولتها جنباً إلى جنب مع اهتماماتها في مواجهة الأخطار الخارجية. وفي ظل هذه المناخات السياسية السائدة آنذاك استفادت الصحافة العربية من أجواء كثيرة، ربما أكثر جدية، في بناء الإنسان وتنمية الوعي، بعيداً عن أي دافع تجاري. وكانت غالبية الصحف آنذاك مدعومة من قبل أنظمتها الوطنية وأحزابها ومؤسساتها التنموية.

هذه هي الصورة الشاملة عن واقع الإعلام والصحافة في الخمسينيات والستينيات، ورغم ذلك، فهذا لا يلغي وجود صحافة حرة (ليبرالية) كانت تعمل على استقلال مظهرها وتحاول جاهدة أن تبتعد عن أي سياسة حزبية. والصحافة العربية جزء من صورة النظام الإعلامي العالمي وإفرازاته؛ إذ كانت صورة الإعلام العالمي منقسمة ما بين عالمين ومعسكرين ليبرالي رأسمالي غربي منفتح، وآخر اشتراكي منغلق، فيما ساد العالم آنذاك النظريات الإعلامية التي كانت في فلك هذين النظامين، بينما

حاولت دول العالم الثالث ووفق خصوصيتها أن تخلق استقلالية إعلامية عن هذين النظامين. والسؤال الذي يطرح نفسه بهذا الخصوص هو هل نجحت جهود دول عدم الانحياز في ذلك؟ باعتقادنا أن الجواب هنا: ليس تماماً، إلا أنها على الأقل وجدت ظرفاً ومناخاً متفهماً من قبل منظري الإعلام العالمي كما تعيشه دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية. وفي هذا الصدد كثيراً ما اعتمدت دول "العالم الثالث" على وسائل الإعلام الأجنبية، من خلال التدفق المعلوماتي من وكالات الأنباء العالمية الخمس الكبرى: رويتر، الأسوشيتد برس، اليونايتد برس إنترناشونال، وكالة الأنباء الفرنسية، وكالة تاس السوفيتية.

لقد شهد الإعلام العربي قفزات نوعية باطراد في كل عقد من الزمن، ومع المتغيرات المتعاقبة والسريعة لحركة الصحافة والإعلام، فقد برزت نماذج مختلفة وأساليب عمل متنوعة، ونعتقد أن كل دولة من الدول العربية جمّعت تجارب إعلامية وصحافية عديدة مع مر السنين، واستفادت المؤسسات الإعلامية العربية بعضها من بعض عبر تبادلها للنشاط الإعلامي، سواء البث الإذاعي أو التلفزيوني أو عبر الكلمة المقروءة في الصحف والمجلات. وكلما تقدم بنا الوقت لمسنا الأساليب الجديدة لوسائل الإعلام والصحافة في تقديم نفسها داخل الدول العربية. ومعروف أن مفاهيم الصحافة وتقنيتها من شأنها أن تجدد في أسلوب الكتابة الصحافية، وهي تخلق اتجاهات جديدة أمام الصحفيين جديرة بالاهتمام، مما يعطي حيزاً يكون أكثر تعبيراً عن الأفكار الجديدة في المنابر الإعلامية.

ونتساءل هنا، هل حققت الصحافة ووسائل الإعلام العربية صناعة الأسلوب ونجحت في تطوير أدواتها؟ هذه المسألة متفاوتة بالطبع وتختلف

بين صحافة وأخرى، إلا أن ثمة مسألة تجب الإشارة إليها، هي أن الصحافة ووسائل الإعلام قد تحقق تطورها بشكل ملحوظ لدى الدول العربية الغنية، وربما نلمس الآن انتشارها أكثر من ذي قبل. ومن خلال نظرة شاملة إلى الصحافة العربية والإعلام العربي نرى أن متابعة ومراجعة ما يجري في عالم الصحافة، هي متابعة للقضايا السياسية في الوقت ذاته. وقد برزت عدة نماذج للصحافة العربية مثل نموذج الصحافة الثورية وصحافة التنمية والصحافة الإصلاحية.

وكانت الصحافة الثورية قد كرست نفسها لمقاومة دعايات الاحتلال الأجنبي، وتعبئة قواها السياسية والجماهيرية وحشدها لخوض معركتها. وتلتزم هذه الصحافة بخطابها السياسي الموجه، ومن هذا النوع الصحافة الفلسطينية - وسابقاً الصحافة الجزائرية - وبعض نماذج الصحافة اللبنانية. وتمتاز هذه الصحافة بنقاط ضعف ونقاط قوة في الوقت نفسه، ونلاحظ أن هذه الصحافة يستمر وجودها حتى بعد تحقيق الاستقلال، وذلك لاستكمال مهمتها في البناء الوطني وإرساء تقاليد مجتمع مدني. ويستمر بعضها إلى مرحلة متأخرة من أجل محاربة الاستغلال والفساد والمطالبة بتحسين مستوى المعيشة وهي تنشد العدالة الاجتماعية، وغالباً ما يطلق على هذه الصحافة صحافة "الإصلاح" أو صحافة التحقيقات، وهذا النموذج موجود في العديد من الدول العربية ومنها مصر وسوريا والسودان والمغرب واليمن وغيرها. وعند المضي في تحقيق التنمية الوطنية، تتفوق على أي صحافة تجارية يكون هدفها الربح عبر الدعاية والإعلان. وتستخدم كل صحافة من جهتها تدفق المعلومات في نظامها الصحفي وهيكلية عملها. ونلاحظ أن الصحافة العربية الحرة التي تسلك

الطريق "الليبرالي" تخوض أيضاً في موضوع التنمية والتحرر والاستقلال، إضافة إلى خصوصيتها في إعطاء صورة غالباً ما تكون متزنة ونزيهة وناقدة.

ومن ميزات الإعلام التنموي وصحافته أن نظام الاتصالات جزء من مؤسسات الدولة والحكومة الوطنية وغالباً ما تديره وزارة الإعلام، وصحفيوه مطالبون بمتابعة وتحقيق مهمة البناء ومساندة النظام ومساعدة المواطن والمجتمع عموماً، ومن أهدافه نشر الوعي للتغلب على الفقر والمرض والجوع والأمية والجهل والتخلف، وتعمل حفاظاً على تراثها الثقافي.

ربما يحتاج الاقتراب من صورة واقع الإعلام العربي والصحافة العربية طيلة نصف قرن إلى تحقيق موسوعي خاص، ينفرد في هذا العنوان بالذات وفق معايير منهجية دقيقة في البحث والكشف والنقد، إلا أننا من خلال هذه النظرة التاريخية السريعة على واقع الصحافة العربية، نقترب من عنوان آخر هو مسار تطور الصحافة العربية طيلة نصف قرن لتوضيح الأمور بصورة أفضل مع بعض التفاصيل.

أما في مجمل الرؤية فإن الإعلام والصحافة العربية اليوم أمام تحديات كبيرة في ظل تطور النظام الإعلامي الدولي وثورة التقنية الحديثة ووسائل الاتصال المحدثة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: أين موقع الصحافة العربية والإعلام في مشهد التطور التقني السريع ؟ هل الصحافة العربية تعيش أجواء الدهشة والصدمة أم ستتجاوز ذلك؟

ثانياً: مسار تطور الإعلام والصحافة العربية "الصحافة الخليجية نموذجاً"

لاريب في أن التطور الذي شهدته الصحافة العربية قد برز في الآونة الأخيرة على نحو ملحوظ في إحداث نقلة نوعية، خصوصاً في الربع الأخير من القرن العشرين، وترافق مع هذا التطور الذي أحدثته الثورة التقنية مخاطر جديدة فيما يخص التدفق الإعلامي الدولي والتبعية الإعلامية ومفهوم السوق الإعلامية بالنسبة إلى الصحافة العربية، مع العلم أن الدول العربية قد استوردت تقنيات ومعدات جديدة من أجل إحداث تطور نوعي وكمي في صحافتها ووسائل إعلامها، إلا أنها لم تحقق الإفلات من التبعية، وبخاصة احتكار وكالات الأنباء الغربية لمصادر المعلومات وتدفقها الإخباري.

«فالتطور في تقنيات الاتصال والمواصلات بشكل عام وتطور تقنية الصحافة بشكل خاص، قد وفر للصحافة الدولية مساعدات كبيرة في أداء وظائفها الدولية من جهة وأوجد لها وظائف جديدة من جهة أخرى، بالإضافة إلى زيادة كفاءة الصحافة الدولية في أداء هذه الوظائف»[(4)].

من خلال رصدنا لمسار هذا التطور لعلنا نقترب من مقارنة من شأنها أن تكشف عن مفارقة، وذلك فيما يخص النظرية الإعلامية الدولية، والسؤال هنا هل ثمة نظرية إعلامية للعالم العربي؟! وكيف تصنف الصحافة العربية والإعلام العربي تبعاً للمدارس في الإطار النظري؟ فهذه المسألة سوف يتم التطرق إليها بتفصيل في موقع آخر من الدراسة.

إلا أن الطبيعة الراهنة للإعلام والصحافة العربية تستمد اهتماماتها ومعلوماتها من موضوع التنمية، فمازالت الصحافة ووسائل الإعلام العربية تستورد المعلومات من وكالات الأنباء الدولية، أضف إلى ذلك استيراد تقنيات وسائل الاتصال. إن صورة شاملة عن النظام الإعلامي الدولي تقربنا من واقع الإعلام العربي الذي ربما يكون غائباً بشكل أو بآخر عن ثورة المعلومات، كما تقربنا من حالة الخلل التي تنم عن اللاتوازن في تدفق المعلومات.

وكما أوضح جان دارسي «فإن معظم الاتصال الجماهيري في القرن العشرين هو تدفق رأسي من جانب واحد للمعلومات، ولو أننا أمعنا النظر والتفكير فلابد أن ندرك أن الاتصال الجماهيري هو ببساطة عملية توزيع من جانب واحد للمعلومات، وهذا ليس اتصالاً حقيقياً لأن الاتصال ينطوي حقيقة على التفاعل»[(5)].

ونلاحظ أيضاً بروز ظاهرة تشكل مفارقة بين إعلامنا العربي بالإضافة إلى إعلام الدول النامية، مقارنة بالمؤسسات الإعلامية الغربية؛ وهي قضية عدم التوازن في التدفق الإعلامي إضافة إلى عدم التوازن في وسائل الاتصال وأجهزته. «ففي عام 1974 ناقشت منظمة "اليونسكو" في مؤتمر نيروبي قضية التدفق الإخباري في إطار إعلان وسائل الإعلام الجماهيرية، ومنذ ذلك الحين أخذت هذه القضية تستحوذ على اهتمام عالمي كبير، كما ناقش المشتركون في ندوة همرشولد الدولية لصحفيي العالم الثالث التي عقدت في نيويورك عام 1975، احتياج العالم الثالث إلى تدفق إخباري أفضل، حتى تتمكن شعوب العالم المتقدم من تفهم ظروفها على نحو

أفضل ومساندة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي طالبت بإنشائه قبل ذلك دول كثيرة»[6] .

لقد أكد المتحدثون باسم دول "عدم الانحياز" آنذاك مثل الدكتور مصطفى المصمودي من تونس والناقد الأمريكي هربرت شيلر في هذا المؤتمر : «أن أنظمة الأخبار والحكومات والمصالح العسكرية والتجارية الغربية تقوم عمداً بالتلاعب بتدفق الأخبار العالمية لصالحها ، وذلك بهدف الإبقاء على العالم الثالث في حالة تبعية»[7] .

أضف إلى ذلك ما توصلت إليه اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال والتي دعيت باسم لجنة ماكبرايد ، حيث ألقت اللجنة نظرة عالمية على مشكلات الاتصال ووضعت بياناً شاملاً ودقيقاً بها . وتبين للجنة أن مشكلة التدفق الإخباري من المشكلات الرئيسية واعتبرته موضوعاً مهماً وخطيراً سواء داخل الدول أو بعضها بين بعض . لقد قُدّم العديد من الدراسات التي أجريت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، وهذه القضايا المشار إليها عبارة عن تصور النظام الإعلامي العالمي الجديد وهو المفهوم الذي وضعته اليونسكو ، لكن السؤال هنا هل أخذ هذا النظام تطبيقاته لتحقيق توازن ومسار عادل للتدفق الإعلامي؟ وجوابنا هنا يكون بالنفي ، بسبب ما توصلت إليه تقنيات وسائل الاتصال الحديثة والتي ستتحدث عنها لاحقاً في دراستنا هذه . كما يتضح من خلال بحث كان مرفوعاً لليونسكو يقول بتحسن التدفق الكمي للأخبار ، ولكن في الوقت نفسه أوضح وجود تشويه ثقافي وأيديولوجي وتحيز خلال العديد من السنوات الماضية .

ومن جهة ثانية عندما طُرح مشروع "عالم الأخبار" ، قام الاتحاد الدولي لأبحاث الاتصال الجماهيري بناء على طلب اليونسكو بإجرائه وقام الاتحاد الدولي بتكوين ثلاثة عشر فريقاً للبحث من جميع أنحاء العالم لدراسة نظم ووسائل الإعلام ، كما قام الفريق الأمريكي بتغطية ستة عشر نظاماً من نظم ووسائل الإعلام ليصل الإجمالي إلى تسعة وعشرين نظاماً من جميع أنحاء العالم ، وشملت الدراسة الصحف والإذاعات . وكان القصد من إجراء تلك الدراسة هو الرد على بعض الأسئلة التي أثيرت في المناقشات الخاصة بالنظام الإعلامي الدولي الجديد . وقد ذكر ستيفنسون في مقال منفصل : «إن الدراسة لم تثبت أن وسائل الإعلام ووكالات الأنباء الغربية تتجاهل "العالم الثالث" ، وأن هذه الوكالات تخص العالم الثالث بالتغطية الإخبارية السلبية غير المنصفة»(8) .

وتقربنا نظرة إحصائية سريعة هنا من الصورة الحقيقية التي يظهر من خلالها المشهد الإعلامي الدولي الذي أحدث حالة من الدهشة بينه وبين الدول النامية والمشهد الإعلامي العربي منها . ونرى أن «الفجوة تتسع يوماً بعد يوم بين الدول المتقدمة والدول النامية في كافة مجالات الاتصال والمعلومات ، الأمر الذي يعوق تحقيق أهداف الاتصال والإعلام الدولي . وكما تشير الإحصاءات الأخيرة لليونسكو : إن الدول الصناعية المتقدمة تستخدم 92٪ من الطيف اللاسلكي ومن المدار الذي تطلق إليه الأقمار الصناعية ، وإن هذه الدول تملك 98٪ من إمكانيات الحاسب الآلي ، وأن 70٪ من سكان العالم – وهم أبناء الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية – لا يملكون سوى 40٪ من الصحف الصادرة في العالم و22٪ فقط من عدد النسخ المتداولة . وإن 48٪ من أجهزة الراديو توجد في أمريكا

الشمالية و32٪ في أوربا، في حين لا يزيد نصيب آسيا على 12٪ وأمريكا اللاتينية على 5٪ وأفريقيا 3٪ فقط. وبالنسبة إلى أجهزة التلفزيون فهي تصل إلى 37٪ في أمريكا الشمالية و34٪ في أوربا و16٪ في آسيا و9٪ في أمريكا اللاتينية و3٪ فقط في أفريقيا.

أما في مجال إنتاج الكتاب، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا والاتحاد السوفيتي السابق وكندا وأستراليا ونيوزيلندا واليابان تنتج 81٪ من مجموع الكتب في العالم، في حين لا تضم هذه الدول أكثر من 30٪ من مجموع سكان العالم، مما يدل على أن 70٪ من سكان العالم من أبناء الدول النامية لاينتجون سوى 19٪ من مجموع الكتب الصادرة سنوياً. ولعل النموذج الصارخ اليوم تلك الفجوة الهائلة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، ومثالنا نجده في قارة آسيا. ففي حين لا يزيد عدد سكان اليابان على 5٪ من سكان القارة، فإنها تحصل على توزيع 66٪ من توزيع القارة و46٪ من أجهزة الراديو و63٪ من أجهزة التلفزيون و89٪ من أجهزة الهاتف، ومن المتوقع أن تزيد نسبة التفاوت التقني بين اليابان وبقية دول القارة الآسيوية إلى الضعف كل عشر سنوات»[9].

وتشكل الأقمار الصناعية لمجموع الاتصالات التجديد التقني الأكثر أهمية في نهاية هذا القرن، ومع تزايد عدد الأقمار الصناعية باطراد، نلاحظ نمو وسرعة انتشار البث الإذاعي والتلفزيوني والاتصالات، وحسب تقرير اليونسكو كان في المدار حتى عام 1985 ما يقارب مئتي قمر صناعي تنتمي إلى ثلاثة أجيال، واليوم أتحفنا التطور التقني بوجود جيل جديد من الأقمار الصناعية.

ثمة مسؤولية يجب أن يتحملها القائمون على القضايا الإعلامية وسياسات الدول العربية تجاه إعلامها في مسألة إيجاد حالة التوازن في تدفق المعلومات والتخلص من مفهوم التبعية، ومن هنا أخذت مبادرات بعض الدول العربية تتفاعل في خلق علاقات جديدة بين وسائل إعلامها وصحافتها والسلطات السياسية الوطنية، وأخذت النخب السياسية على عاتقها تحديد مسؤوليات ودور الإعلام والصحافة الوطنية. ومن خلال الممارسة العملية لتجربة الصحافة طيلة ربع قرن اتسعت الرؤية الموحدة أكثر من ذي قبل لخلق مضمون اجتماعي وطني يحافظ على استقلال وسائل الإعلام ولو نسبياً. وهنا شهدت المؤتمرات الإعلامية العربية كثيراً من المناقشات التي تتعلق بمشكلات صحافة الدول العربية. ومن الأمور التي يمكن تسليط الضوء عليها: تدريب الصحفيين لاستقبال التقارير الإخبارية، ومسألة القيود المفروضة، والأسس التي يعتمد عليها التوزيع المحدود للصحف، والتغطية المحدودة، والمعدات القديمة، ومستوى الأجور والتعليم والتأهيل والترجمة وإتقان لغات أجنبية أخرى، وإنشاء معاهد التدريب الصحفي.

ومن الواضح هنا أن المشتغلين في حقل الصحافة والإعلام في العالم العربي قد لمسوا نمو وسائل الإعلام وتزايدها باطراد في مناخ من التطور والقفزات النوعية في كل عقد. فمرحلة السبعينيات تختلف عن الثمانينيات. وإحدى سمات هذا التطور الذي تحقق في السنوات الأخيرة هو الاتصال عن طريق الأقمار الصناعية في مجال البث والتدفق الإعلامي. والسؤال هنا هل انتهى نظام دول عدم الانحياز في مجال التدفق الإعلامي؟ والجواب قد يكون بنعم لما ترافق من تغيرات دولية على صعيد النظام الدولي الجديد مع نهاية الحرب الباردة.

إن القفزة النوعية التي حققها تطور وسائل الإعلام في العقد الأخير من هذا القرن تدلل دلالة ملموسة على حقيقة ما توصلت إليه التقنيات من إحداث تغيير في بنية النظام الإعلامي الدولي. فثمة صورة إحصائية تقدم بها المشهد الإعلامي العالمي، والإعلام العربي جزء من هذا المشهد من خلال ما ينتج سنوياً من معلومات، وتشير الإحصاءات التي قامت بها اليونسكو لعام 1990 إلى أن حجم الإنتاج السنوي من المعلومات يُقدَّر بعدد الوثائق المنشورة والتي وصلت إلى نحو 12-14 مليون وثيقة، وأن عدد الأفراد الذين يساهمون في هذا الإنتاج بشكل أو بآخر يقدر بحوالي 30-35 مليون فرد، ولقد بلغ رصيد الدوريات على المستوى الدولي ما يقارب المليون دورية، يضاف إليها كل عام 15 ألف دورية جديدة، أما الكتب فقد بلغ الإنتاج السنوي منها حوالي 600 ألف عنوان أي 1650 كتاباً كل يوم و70 كتاباً في الساعة[10].

ونذكر هذا وفق شمولية الإحصاء عالمياً، وثمة مسألة من الأهمية بمكان الإشارة إليها، وهي أن هذه الدول قد تشبعت بوسائل الإعلام والمعلومات من خلال ما تشير إليه إحصاءات اليونسكو الجديدة إضافة إلى مصادر أخرى، حيث ذكرت أن «ما بين 200 إلى 250 شخصاً من كل ألف من سكان العالم يصلهم توزيع صحيفة يومية فضلاً عن استقبال الراديو والتلفزيون، وهناك 30 دولة في العالم وصلت إلى نقطة التشبع في مجال الصحف، و48 دولة وصلت إلى التشبع في مجال الراديو، و22 دولة تشبعت في مجال التلفزيون، وهناك 21 دولة تشبعت بالنسبة إلى وسائل الإعلام الثلاث الصحافة والراديو والتلفزيون. ومن جهة أخرى يوجد في مختلف دول العالم 116 مكتبة قومية يبلغ رصيدها من المجلدات

160 مليون مجلد، ويوجد أيضاً ما يقارب 120 وكالة أنباء وطنية ودولية تتعامل يومياً فيما يزيد على نصف مليون خبر ومعلومة، ربعها على الأقل مسجل بالصوت والصورة»[11].

وإزاء هذه الصورة العملاقة والمخيفة من تدفق المعلومات نتساءل: هل أخذ العالم العربي مكانته داخل بنية نظام الإعلام الدولي، أم أنه مازال مهمشاً وغائباً عن هذه التطورات؟ ومعروف أن العالم العربي مشغول في قضايا عديدة، وعلى الرغم من أنها تأخذ أولويات إعلامية فإن حيتان وسائل الاتصال الدولي لهم نظريتهم تجاه دول العالم الثالث قاطبة وهي تتلخص بالتبعية. وبالنظر إلى مسار تطور الصحافة والإعلام العربي نقترب من صورة المهام الملقاة على عاتق أجهزة الإعلام منذ ذلك الوقت، وقد انشغل الإعلام العربي في قضايا متعددة ومهام كثيرة وتتحدد في هموم ومشكلات هذه الدول وسياساتها، وكان الهم الأول هو موضوع الوحدة العربية، ثم لحقه تباعاً مهمة تحرير فلسطين والتصدي للاحتلال والصراع العربي-الإسرائيلي، بالإضافة إلى قضايا التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية. وقد شغلت هذه القضايا حيزاً مهماً في وسائل الإعلام العربية (صحافة وراديو وتلفزيون) منذ الخمسينيات إلى يومنا هذا، وسنأتي على كيفية تناول هذه القضايا في عنوان لاحق.

ومن جهة ثانية يقوم مفهوم الصحافة العربية الحديثة على مواكبة التطورات سواء كانت تقنية علمية أو سياسية واقتصادية وثقافية، وكذلك في رصد الأحداث والتحولات داخل المجتمعات العربية. ولعل هذا المفهوم القائم على مواكبة التطور في الصحافة العربية الجديدة، أخذ يبرز

أكثر من ذي قبل من خلال التحديات الراهنة التي تواجه الإعلام العربي بشكل عام (ومنها العولمة)، والانتقال إلى القرن الحادي والعشرين بانفتاح أكثر على النظريات المعاصرة المطروحة ما بعد الحداثة، وذلك من أجل أن تتبلور الصيغة المناسبة المتوافقة مع التراث الحضاري للدول العربية في رؤية استشرافية للمستقبل، ووفق ما يمليه مفهوم العصر الحديث على مجمل حركة الصحافة الحديثة والتطور الإعلامي في بلوغ الأهداف النبيلة التي تطمح إليها المجتمعات العربية من خلال طرح قضاياها الساخنة عبر هذه المنابر الإعلامية.

أما فيما يخص مسار تطور الإعلام والصحافة العربية ومنها الخليجية، فذلك يدعو إلى الحديث عن هذا التطور، وتحقق ذلك من خلال الصادرات النفطية والتطور الاقتصادي الذي حصل في هذه الدول، وانعكس ذلك على معظم مرافق الحياة الاجتماعية ومؤسسات الدول الخليجية الاقتصادية والثقافية والعمرانية والإنمائية وعلى الصحافة ووسائل الإعلام بوجه خاص. وقد وقع هذا التطور الذي طرأ على إعلام الخليج وصحافته في فترة زمنية قصيرة من الربع الأخير من القرن العشرين، وجاء في ظل تحقيق التعاون الخليجي المشترك من خلال المؤسسات المشتركة التي تسعى إلى التكامل والتنمية بين دول المنطقة، وانطلاقاً من وحدة الأهداف ووحدة المصير التي تربط دول الخليج العربي حصل هذا التعاون الإعلامي فيما بينها، وتوجت هذه المسيرة من خلال مؤتمرات وزراء إعلام دول الخليج العربية التي أسهمت بدور بارز في تحمل المسؤوليات، مما كشف للواقع إمكانية تحقيق العمل الإعلامي المشترك الذي كان في فترة قصيرة رافداً إعلامياً إقليمياً يصب في مجرى الإعلام العربي المكرس لخدمة قضايا الأمة

العربية وتطلعاتها المستقبلية، وهذا التكامل من شأنه أن يمهد الطريق أمام مزيد من الإنجازات اللاحقة.

وقد كرست الجهود في الاجتماعات التي عقدها رؤساء الأجهزة الإعلامية وشاركت فيها منظمتا اليونسكو واليونيسيف وغيرهما. وبرزت مشروعات تجعل من المنطقة عند تنفيذها وحدة جغرافية وسياسية متحدة ومتكاملة. وجاءت الدعوة الأولى التي وجهها وزير الإعلام والثقافة الأسبق بدولة الإمارات العربية المتحدة معالي الشيخ أحمد بن حامد آل حامد إلى وزراء الإعلام والثقافة في دول الخليج العربية عام 1975، والتي على ضوئها انعقد مؤتمر وزراء إعلام دول الخليج العربية في مدينة أبوظبي عام 1976، وتضمن جدول الأعمال حينها ما يلي:

1. دراسة إنشاء وكالة أنباء الخليج كوكالة إقليمية.
2. دراسة إنشاء شبكة التلفزيون للربط والتبادل البرامجي عن طريق الميكروويف ووسائل الربط الأخرى.
3. مشروع إنشاء مركز أو مؤسسة للإنتاج البرامجي المشترك في دول الخليج العربية.
4. مشروع إنشاء مؤسسة أو وكالة لتسويق البرامج الأجنبية للإذاعة والتلفزيون.
5. دراسة وتوزيع مراكز التدريب والتوثيق والمؤسسات الأخرى مع المنظمات الدولية[12].

وكان مؤتمر وزراء الإعلام يعقد في كل عام في إحدى العواصم الخليجية: أبوظبي أو الرياض أو بغداد أو المنامة أو الدوحة أو مسقط أو

الكويت، وكانت التوصيات والقرارات تصدر من أجل تطوير الخدمات الإعلامية وزيادة فاعليتها. وأنشئت المراكز والمؤسسات الإعلامية التالية: 1. مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج العربية 2. وكالة أنباء الخليج 3. تلفزيون الخليج 4. لجنة التنسيق والتخطيط للإعلام البترولي 5. المركز الخليجي لتنسيق التدريب الإذاعي والتلفزيوني 6. مركز التوثيق الإعلامي 7. مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية 8. لجنة العلاقات الإعلامية الدولية.

هذه صورة بانورامية مكثفة عن واقع المؤسسات الإعلامية لدول الخليج العربية، وقد أخذت هذه الدول في متابعة التقنيات الحديثة لوسائل الاتصال باعتبارها من الدول العربية ذات المداخيل العالية.

ولكن بعد سنوات عديدة من رسم السياسة الإعلامية هل مازال هذا التنسيق الإعلامي بين دول الخليج العربية قائماً وفاعلاً؟ وإذا كان هناك تراجع فإن سببه على ما يبدو أزمتا الخليج الأولى والثانية. إلا أنه مازالت مناخات التنسيق قائمة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يعكس بقراراته التنسيق الإعلامي، حتى وإن وجدت بعض الاختلافات.

ولعل الخطوة الأخيرة التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة بإنشاء شركة الثريا للاتصالات عبر الأقمار الصناعية - والتي من المتوقع أن تبلغ كلفة مشروعها حوالي مليار دولار إضافة إلى التقنيات الجديدة المتطورة - يقود إلى صحة ما ذهبنا إليه في مجال التطور ومواكبة العصر. وهذا من شأنه أن يجعل لهذه الدول الخليجية مكانة مرموقة في قلب وسائل الاتصال والإعلام الدولية في المدى المنظور. ومن نافلة القول هنا إن دولة الإمارات

العربية المتحدة بهذا العمل تريد أن تدخل من البوابة الإعلامية العريضة للقرن الحادي والعشرين المقبل من أجل ازدهار المشهد الإعلامي لديها .

وفي معرض حديثها عن صورة الإعلام والصحافة في دولة الإمارات العربية المتحدة، تقول الدكتورة مي الخاجة الأستاذة في قسم الاتصال الجماهيري بجامعة الإمارات العربية المتحدة في حوار أجرته معها صحيفة **الاتحاد** الظبيانية بتاريخ 23 نيسان/ إبريل 1998 : «أما عندنا في الإمارات فيمكن القول إن هناك فسيفساء إعلامية، فالساحة الإعلامية لدينا تكتظ بالإعلاميين العرب، وفي بعض المجالات الفنية بالآسيويين من غير العرب، فهذه الفسيفساء الإعلامية تأتي بثقافات وخلفيات وضغوط اجتماعية وثقافية ونفسية تنعكس بلاشك بهذا القدر أو ذاك على العمل الإعلامي في دولة الإمارات»[13] .

وحول الرؤية النقدية للفضائيات تقول الدكتورة مي الخاجة : «تواجد الفضائيات مسألة جيدة، لكن آن الأوان أن نقف لنخطط ونجيب عن سؤال ما يقدم ولمن ولماذا؟ هل نريد بذلك أن نعزز من التكامل العربي وأن نتحاور مع بعضنا من خلال القنوات الفضائية؟ إن كان الأمر كذلك، فيجب أن نضع استراتيجية عربية بحيث تنتج كماً هائلاً من البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تدخل ضمن تخطيط يراعي أوضاع البلدان العربية، فالمشكلة الحالية، أن كل نظام عربي يكرس ذاته من خلال قنواته الإعلامية، صحيح أننا نشاهد كل القنوات العربية، لكننا نشاهد إعلاماً قطرياً مجزوءاً، لذا تجب إعادة صياغة الخطاب الإعلامي العربي بحيث يتوجه إلى الإنسان العربي في كل مكان»[14] .

وكذلك عندما نتحدث عن التطور الإعلامي للدول العربية ومنها الدول الخليجية، فإننا نعني في الوقت نفسه الدول العربية التي لديها صناعة إعلامية وتنوع صحافي، ومثالنا هنا الصحافة اللبنانية والمصرية، والفضائيات، وكذلك صناعة إنتاج البرامج التلفزيونية ومنها الدراما السورية وما حققته من تنوع وخصوصاً تناولها للقضايا التاريخية.

لقد تبلورت ملامح الإعلام العربي بصورة أفضل في الربع الأخير من القرن العشرين، وذلك من خلال تحديث أساليب العمل ومراكمة الخبرات الإعلامية والصحفية لمعظم الدول العربية، فأضاءت التجارب الإعلامية جوانب مهمة في الحياة الداخلية للإنسان العربي من خلال تلقيه المعارف والمعلومات عبر وسائل الإعلام. وأصبحت معظم الدول العربية الآن، تفاخر بصحافتها وإعلامها لما راكمته من خبرة وتطور على هذا الصعيد، ومثالنا هنا المسيرة الإعلامية للعديد من الدول العربية التي أفرزت عبر اهتمامها الكثير من كليات الإعلام الجامعية والمعاهد الصحفية لدراسة التخصص الإعلامي والتدريب الإذاعي، فلا تخلو العواصم العربية من ظاهرة الكليات والمعاهد الإعلامية، بل ازدادت أكثر مما كانت عليه سابقاً، ويشهد عقد التسعينيات ازدياداً ملحوظاً لهذه المعاهد، لما يتطلبه العمل الإعلامي من اختصاصيين وباحثين إعلاميين على ضوء الانتشار الكبير في الفترة الأخيرة لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والفضائيات والصحافة المكتوبة.

إن المسيرة الإعلامية لدول الخليج العربية متطورة باطراد، وحققت قفزات نوعية على هذا الصعيد، ومازالت تواكب المتغيرات الدولية

بأساليب إعلامية متجددة، ولقد ساهم مسار تطورها في تناول الموضوعات الساخنة وقضايا السجال. وتتضح هذه المسألة من خلال ما نستعرضه من مسار التطور ومن خلال التذكير بموضوعات كانت تحمل قضايا السجال بإشكالياتها على مدار نصف قرن في الإعلام العربي وصحافته، ويكشف هذا أيضاً عن كيفية تعاطي الصحافة ووسائل الإعلام لقضايا السجال، فهل كانت متطورة بسياقها الحضاري؟

رصد حالات السجال والقضايا الإشكالية

إن الموضوعات التي تناولها الإعلام العربي والصحافة العربية في مسيرتهما كثيرة، وكما طغت القضايا الرئيسية على صفحات الصحف، ظهرت في الوقت نفسه موضوعات سجالية ساخنة في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وأثيرت بطريقة لا تخلو من جدية في البحث عن المعالجة والحلول. ومن بديهيات الأمور أن تدافع الصحافة عن الحق وعن حقوق مواطنيها وأوطانها، إلا أن تطور النقد والفكر والتطورات السياسية والرؤية الثقافية، كان لها نصيب كبير في أجهزة الإعلام العربية. فمثلما دافعت الصحافة عن التراث تناولت الحداثة وإشكالياتها وما بعد الحداثة. وترافقت هذه السجالات الفكرية، مع تصدي الصحافة العربية للدعاية التي يطلقها الغرب بين الحين والآخر، عند تفاقم الأزمات من أجل تشويه صورة العرب والإسلام.

وتناولت وسائل الإعلام موضوعات الاستشراق والعلمانية وقضايا المجتمع المدني والحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية. كما تناولت الصحافة عبر قراءتها وتقويمها لعصر النهضة والتنوير، قضايا الصراع

التاريخي العربي - الإسرائيلي، والمستقبل، وقضايا البيئة والحفاظ عليها من التلوث. ورصد الإعلام في مراحله المتنوعة الأحداث والحروب والصراعات الدموية على الأرض، وحروب الاستقلال والانتفاضة الفلسطينية "أطفال الحجارة"، وصراعات السلطة مع معارضيها، وتابعت ما يحصل من تغيرات على الصعيد الدولي في كل مرحلة، مثل نهاية الحرب الباردة وبلورة النظام الدولي الجديد وما تلا ذلك من حالات سجال إلى يومنا هذا فيما يخص الانتخابات والحملات الانتخابية في العالم. ولكن القضية التي مازال النقاش يدور حولها حتى الآن هي عملية السلام وإفرازاتها، ومئوية الصهيونية ومرور 50 عاماً على نكبة فلسطين، والتكتلات الاقتصادية الشرق أوسطية، والتسلح النووي الإسرائيلي، وأزمة المياه والتصحر في المنطقة، والنظام الإعلامي الدولي الجديد، والعولمة، والهوية والخصوصية الثقافية وتنامي النزعة القومية في مواجهة العولمة.

كما تناولت الصحافة موضوع الانفجار السكاني والمجاعة وما عقد حولها من مؤتمرات، إلى جانب الاكتشافات والاختراعات الحديثة المتسارعة، والاستنساخ، والإنترنت، وتطور التقنية وكيفية مواكبة الدول لهذا التطور. وكذلك المتابعات مع نجوم الصحافة والإعلام، مثل رحيل "الأميرة ديانا" والكوارث الطبيعية والزلازل والحروب الطائفية والعرقية. إلا أن القضية التي أخذت حيزاً كبيراً في الصحافة العربية ومازالت، هي متابعات عملية السلام والاستيطان، وتهويد القدس، وحق العودة للفلسطينيين، إلى جانب قضايا التطبيع الثقافي والاقتصادي ومخاطره.

ويتضح هنا من خلال هذه الموضوعات التي يتناولها الإعلام العربي والصحافة العربية ما يلي:

1. وجود خصوصية، فيما أثارته من اهتمامات نقدية وبحثية على المدى المنظور.

2. هناك موضوعات مهمة لم يتم التعمق في جوهرها وتناولت القشور، وغالباً ما تتناول الموضوعات السياسية الساخنة وإفرازات الأحداث أكثر من القضايا الفكرية التي تهُمّ المجتمعات البشرية، ومثال ذلك "العولمة" وما أثارته من جدل حتى الآن.

3. يعالج كثير من المقالات الصحافية المنشورة قضايا معينة وتكون بالنتيجة متشابهة في التحليل كاستنساخ أفكار، ثم تجد المشهد الصحفي العربي ينتابه الفوضى في أحيان كثيرة من جراء عدم التخصص والكتابة السطحية السريعة.

4. لم تكن هذه السجالات والقضايا الإشكالية في وسائل الإعلام الأخرى المرئية والمسموعة بحجم ما تناولته الصحافة. ولعل هذا الجانب مغيب أحياناً عن الوسائل الإعلامية الأخرى، وهناك استثناءات قليلة.

5. ثمة ظاهرة في المقالات الصحفية وهي أنها غالباً ما تكون استعراضية أكثر مما تحمل من رؤى نقدية، وهنا نقف عند غياب المتخصصين حيناً عن الصحافة، فتطلع بالدور مراكز الدراسات والأبحاث الأكاديمية والجامعات.

6. نلاحظ من خلال حديثنا عن الصحافة العربية والإعلام العربي - وفق شمولية النظرة - غياب بعض الاهتمامات التي سادت مع بداية القرن العشرين أي نماذج الصحافة الساخرة، وهي الآن لا تتعدى عموداً في

صحيفة. لقد طغى على الصحافة العربية الأسلوب السياسي التقليدي السائد الذي غالباً ما يكون تقريرياً أو إخبارياً وأحياناً تحليلياً بلغة جامدة تقليدية.

أثارت هذه القضايا جدلاً وإشكاليات تعبر عن ظاهرة صحية لتقييم الأمور، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو فكرية أو ثقافية أو اجتماعية. والإعلام العربي والصحافة العربية بدورهما سلطا أضواءهما على هذه الإشكاليات وبطريقة موسعة وسريعة، وهذه بحد ذاتها دلالة تطور من الناحية التقنية والمعرفية في رصد التحولات.

وما يهمنا في متابعة مظاهر تطور الصحافة والإعلام العربي هو انتقالنا لفصل آخر مستقل يتناول واحداً من أهم الموضوعات التي شغلت الإعلام العربي والعالمي أيضاً طيلة نصف قرن، وهو موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي في المنطقة، وانتقال هذا الصراع من حروب على الأرض إلى حروب إعلامية، وإلى فعل مواجهة وتحصين للذات والدفاع عن الحقوق العربية بتوظيف وسائل الإعلام والصحافة لهذه المهمة الشاقة، من أجل إظهار الحقيقة للقضايا العادلة، ومواجهة التزوير الذي يقوم به الإعلام الصهيوني، وبذلك ساهم الإعلام العربي منذ بداية الصراع في خلق ركيزة وعي جماهيري. ومن المفيد أن نرى كيفية المواجهة بين الإعلام العربي والإعلام الصهيوني واستخلاص دروسها طيلة نصف قرن، مع ضرورة تناول إفرازات هذه المسألة، في ظل عملية السلام المتعثرة، وإشكالية التطبيع، وأيضاً صورة العرب في إعلام الآخر، أي القولبة السلبية (Negative Stereotyping).

ثالثاً: الإعلام العربي فـي مواجهة الإعلام الصهيوني "إشكالية التطبيع"

تسلحت الصهيونية في فكرها ونتاجها السياسي والثقافي بالعنصرية المقيتة المستمدة من نصوص كتابها، وقاتلت بشراسة في ميادين شتى، لتمارس دوراً ديماغوجياً لتعبئة الصهاينة معنوياً وتبرير احتلال الأرض وغزو فلسطين والأراضي العربية، وأحدثت السياسة الصهيونية الدعائية مفاعيلها على الأرض.

لقد تركز جل اهتمام الصهيونية ومؤسسها تيودور هرتزل على الدعاية، والسؤال هنا هل أثمر الإعلام العربي في الرد على الإعلام الصهيوني؟ وكيف تمت المواجهة؟ وكيف تناولت الصحافة العربية والإعلام العربي موضوعات الصراع العربي - الإسرائيلي؟ وكيف تتناول الأحداث الساخنة الآن في ظل ما يجري لعملية السلام وإشكالية التطبيع؟

«كانت التجربة الصهيونية في دعايتها السياسية والأدبية هي الأولى من نوعها في التاريخ الحديث، حيث يستخدم فن الدعاية بجميع أشكالها ومستوياتها للقيام بأكبر وأوسع عملية تضليل وتزوير تتأتى عنها نتائج في منتهى الخطورة، وكان من أولى النتائج أن أدت عملية من هذا النوع إلى غسل دماغ جماعي في كل أنحاء العالم، واستخدمت في تحقيقها الوسيلة التي مازال الإنسان يعتبرها وسيلة تنوير وتوسيع أفق وكشف حقائق»[15].

يشير معظم المؤرخين إلى أن الصهيونية قد انتصرت في دعايتها وحصدت ثمار استيطانها في فلسطين واحتلالها للأراضي العربية.

وكانت مواجهة وسائل الإعلام العربية من صحافة وراديو وتلفزيون للدعاية الصهيونية من أولى المهمات الإعلامية، وربما جاءت على سلم الأولويات في مواجهة أي اختراقات.

وكانت الدعاية الصهيونية مقدمة لتتويج أهدافها في إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948 وطرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم، ومقدمة لانتصاراتها الحربية في حزيران/ يونيو 1967.

وعملت الصحافة ووسائل الإعلام العربية على تطويق الدعاية الصهيونية منذ مئة عام، ولكن أين أخفقت؟ وأين أصابت؟ فعلى الصعيد المحلي والوطني أشادت صرح الوعي بين الجماهير العربية، أما على الصعيد الدولي فكانت الصهيونية سباقة في المضي بترسيخ دعايتها وقبولها في المجتمعات الغربية، مما خلق تعاطفاً مع إسرائيل. والنجاح الآخر الذي حققته السياسة الصهيونية لإسرائيل هو في تطوير استراتيجيتها التي وجدت في الهيمنة على المنطقة طريقاً لها.

إن المشروع الصهيوني هو مشروع هيمنة على العالم برمته، وتتجلى هذه الهيمنة في سيطرة الصهيونية ونفوذها على وسائل الإعلام الدولية، ومن هذه النقطة بالذات ينطلق الفهم العربي للمواجهة عبر وسائل الإعلام والصحافة العربية طيلة قرن من الزمن، في الماضي والحاضر والمستقبل. فالصهيونية متمثلة بإسرائيل تحاول أن تدخل من بوابات أخرى على المنطقة العربية بدواعي الانفتاح: اقتصاد، ثقافة، تطبيع. والسؤال هنا: هل ثمة استراتيجية مواجهة لدى الطرف العربي؟ ربما هناك حالة ضمور في الاستراتيجية الإعلامية العربية، وثمة حالة تغيير برزت في الآونة الأخيرة

لدى بعض وسائل الإعلام، فيما يخص المصطلحات الإعلامية التي تتناولها الصحف العربية في ظل عملية السلام المتأزمة. حيث دأب العديد من الصحف العربية على استخدام لفظ العدو الإسرائيلي أو الكيان الصهيوني، وذلك خلال حقبة معينة من تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي. ولكن مع تطور العلاقات السياسية وبروز مشروع السلام وعقد الاتفاقيات مع هذا الكيان، تغيرت المصطلحات وأصبحت تستخدم كلمة دولة إسرائيل. كما يتم تجنب الإشارة إلى جرائم إسرائيل التي مارستها عامي 1967 و1982 أو حتى مجزرة قانا، أو الإشارة إلى المواجهات بين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين. هذا ما أردنا إيضاحه حول مفهوم المصطلح ومدلوله(16).

وعلى ضوء الصيغة الاحتكارية لوسائل الإعلام من قبل المركز الدولي، ثمة رغبات في تداول بعض المصطلحات التي فرضت فرضاً وتسربت إلى الصحافة العربية وراجت دون النظر في جوهرها وتدقيقها. وصنفت هذه ضمن الاختراقات الإعلامية التي تحصل في صحافتنا. وهذه المصطلحات غير بريئة على العموم، ومازالت تروج بشكل خاطئ، وهي تفرض نفسها على لغة الإعلام وأدائه. ومن هذه المصطلحات: "الجنوب والشمال" و"العالم الثالث" سابقاً و"الشرق الأوسط" و"الشرق الأدنى" و "جيران إسرائيل" و"الإرهاب" وفق المفهوم الغربي و"الأصولية" وغيرها.

وعلى الرغم من أن مصطلح "الجنوب" أصبح رائجاً في الإعلام الذي يعيد إنتاجه يومياً من خلال الحديث عن حوار يفترض أن يدور بين الشمال والجنوب باستمرار فإن مصطلح "العالم الثالث" الذي فقد بريقه لم يختف

نهائياً من الإعلام. وأصبح هذان المصطلحان متعايشين على نحو ما ويستعملان الآن من قبل المراكز المنتجة للمادة الإعلامية التي تضخ إلى الأطراف المستهلكة باعتبارهما يشيران إلى معان سلبية ومهينة. وبعبارة أخرى فإن "العالم الثالث" و"الجنوب" كثيراً ما يرددهما الإعلام كصفتين مهذبتين من حيث الظاهر، ليس للدلالة على التخلف الاقتصادي والاجتماعي فحسب بل التخلف الحضاري عموماً[17].

وكما هو معروف فإن مصطلح العالم الثالث مصطلح تعميمي، كان يقصد به الدول التي لا تنتمي إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو حلف وارسو سابقاً إبان الحرب الباردة. وفي مؤتمر باندونغ تقدم الرئيس جمال عبدالناصر ببديل عن هذا المصطلح، وهو دول عدم الانحياز.

«ومجرد "شرق أوسط" يدل على المكان الجغرافي بالدرجة الأولى، ولا نستغرب مطلقاً في ضوء الرغبة بجعل إسرائيل جزءاً عضوياً منه يهيمن عليه، أن يضطر العرب في ظل غياب البدائل المطلوبة إلى نبذ هويتهم القومية والحضارية ليصبحوا شرق أوسطيين. وهذا الاتجاه يبدو واضحاً في الإعلام الأمريكي تحديداً، فكثيراً ما يطلق هذا الإعلام على الدول العربية "جيران إسرائيل". وهذا يعني وفق هذا الوصف أن هذه الدول لا تمتلك أسماء محددة، بل تحتاج من أجل التعريف بها إلى التذكير بكونها دولاً مجاورة لدولة تُعتبر أهم من محيطها العربي كله»[18].

إذن تتضح طريقة تعميم المصطلحات من قبل المراكز الإعلامية المهيمنة على تسويق المعلومات ونشرها، وكثيراً ما تردد مصطلح "الإرهاب" في الصحافة العربية والدولية. وهناك ازدواجية لمفهوم الإرهاب، إذ إن كل

جانب يفسر هذا المصطلح وفق مصالحه وسياسته، فبعض السياسات الغربية من واقع إعلامها ترى في المقاومة ونضال الشعب ضد الاحتلال "إرهاباً"، فيما يصب هذا الاحتلال حمم مدافعه وطائراته ويرتكب المجازر مما لا يُنعت إرهاباً في مصطلحات الغرب، عندها يخفف إلى صيغة "أسلوب العنف" أو "ردة الفعل". والسؤال هنا لماذا لا يدعو القائمون على وسائل الإعلام العربية إلى عقد مؤتمر دولي لتحديد المفاهيم والمصطلحات الإعلامية؟ ولماذا يسرب بعض الإعلام العربي هذه المصطلحات إلى صحافته وأخباره؟ وهنا نلمس كم تعمل هذه المصطلحات على تشويه الحقائق وفق الدعايات المغرضة التي يفرضها القوي على الضعيف في تشويه صورة العربي أينما حل على هذه الأرض. وخذ مثالاً موضوع "الإسلام" كيف تتناوله وسائل الإعلام الغربية، ألا تتناوله بطريقة مشوّهة؟

ومن خلال هذا الاستعراض، لعل من المهم تسليط الضوء على صورة الإعلام الإسرائيلي بعد اتفاقيات السلام وخاصة اتفاقية "أوسلو"، فثمة ظاهرة اجتاحت العديد من الصحف العربية في ظل المناخ السائد بعد توقيع اتفاقيات السلام، وأصبحت هذه الصحافة تتكيف مع مسيرة السلام عبر كتاباتها، وتجلى ذلك بقبول دولة إسرائيل في المنطقة عند الحديث عنها، وهنا نلاحظ أن تطبيعاً إعلامياً ساد وسائل إعلام الدول التي وقعت على اتفاقيات سلام في الآونة الأخيرة، بينما تحددت عبر الصحافة والإعلام جغرافية المنطقة، فالضفة الغربية وقطاع غزة يطلق عليهما الأراضي الفلسطينية أو فلسطين بينما تمتد حدود دولة إسرائيل حتى حدود حرب حزيران/ يونيو 1967، وهنا هل حصل تغير من قبل الجانب الإسرائيلي في سياسته الإعلامية؟

في الحقيقة لم يحصل ذلك ولم يتبدل شيء في الخطاب الإعلامي الإسرائيلي، حتى إننا مازلنا نلمس بوضوح الثقل الأيديولوجي الصهيوني في السياسة الإعلامية الإسرائيلية التي تجعل الضحية تعتذر لجلادها، فمازالت هذه الوسائل تسعى إلى تشويه صورة العربي واعتباره جاهلاً وثرياً منبوذاً ومتخلفاً وإرهابياً بالتناغم نفسه مع هوليوود، ذلك أن الإعلام الصهيوني يخترع حقائق عبر دعاياته ولا يقول الحقيقة.

وتعتبر مصادر الجيش الإسرائيلي والشرطة أكبر المصادر الإخبارية، وتقول تمارا ليبس في كتابها الجديد عن الإعلام الإسرائيلي: «إن الفلسطينيين حتى السبعينيات كانوا العدو غير المرئي في مسيرة "البطولة الإسرائيلية" كما تظهر طريقة نشر صورهم في نشرات أخبار التلفزيون التي يراها 70٪ من الإسرائيليين، فهم متخلفون بدائيون متوحشون، وهؤلاء المشاهدون لا يؤمنون بأن الفلسطينيين بشر عاديون يأكلون ويضحكون ويلعبون الكرة، أو أنهم يستحقون وطناً ويجب احترامهم»(19).

وعلى سبيل المثال عند حدوث الانتفاضة الفلسطينية كان التلفزيون الإسرائيلي عند نقله الأخبار يصف نشاطات الانتفاضة أعمالاً مخلة بالنظام، ويستخدم الجيش هذا التعبير حرفياً في نقل تقاريره الأمنية، وهنا تمارس إسرائيل أسلوب تعمية في إعلامها لتفريغ المحتوى الحقيقي للأخبار، وبذلك تحاول أن تخفي أسباب الصراع وتصوير الانتفاضة بأنها حوادث منفصلة معزولة.

ثمة إشارات برزت في تناولنا لموضوع الإعلام العربي في مواجهة الإعلام الصهيوني، وقد تركزت آثارها لتصبح ظاهرة.

أما عن طرق المواجهة العربية فنلخصها كالتالي :

1. العمل على وضع استراتيجية إعلامية عربية موحدة، وتوحيد المصطلحات وتحديد ما هو مطلوب مستقبلاً، في ظل عملية السلام المتعثرة.
2. المطالبة العربية للمراكز الغربية المسيطرة بتوضيحات للاتفاق على تحديد المصطلحات، وعدم التعميم المنحاز عادة لصالح إسرائيل.
3. التوخي والحذر من أي تسريب معلوماتي يناقض الحقوق العربية إلى داخل الصحافة وأجهزة الإعلام العربية.
4. تفعيل المراكز العربية الإعلامية، ورفدها بدراسات لأي ظاهرة جديدة، على أن يتولى المتخصصون القيام بذلك.
5. التركيز على المواجهة الإعلامية في الأحداث الساخنة وتخصيص البرامج المرئية والمسموعة والمقروءة، وطرحها أمام الجمهور بموضوعية وعلمية.

وفيما يلي سنتطرق إلى إشكالية التطبيع إضافة إلى الصورة المقولبة، صورة العرب في إعلام الآخر.

أ. إشكالية التطبيع

كثر تناول مصطلح "التطبيع" في وسائل الإعلام العربية والصحافة خصوصاً بعد توقيع اتفاقيات السلام مع إسرائيل، ويعني التطبيع إعادة العلاقات والأمور إلى طبيعتها أو جعل ما هو غير طبيعي طبيعياً، حتى لو كان ذلك بوسائل الضغط أو الإكراه.

ولقد أجمع المراقبون السياسيون على أن مصطلح التطبيع إسرائيلي المنشأ، وأنه قد روّج هذا المصطلح عشية توقيع اتفاقية كامب ديفيد. وجوهر التطبيع هو إقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل والدول العربية، ليس على الجانب الدبلوماسي فحسب كافتتاح سفارة إسرائيلية في عاصمة عربية أو مكتب علاقات واتصالات، بل تعدى ذلك ليصبح بالنسبة إلى قادة الحكومات الإسرائيلية أكثر من هذا، أي إنه تطبيع في المجالات الأخرى السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وهذا ما تسعى إليه إسرائيل وفق استراتيجية التكيّف. وتبعاً لهذه الاستراتيجية تطلب إسرائيل من الدول العربية أن تحذو حذوها، وخصوصاً الدول التي وقعت معها اتفاقيات. ولعل أول أهداف التطبيع إلغاء المقاطعة العربية التي فرضت خلال ذروة الصراع العربي-الإسرائيلي.

تفترض مقولة التطبيع أن تكون هناك علاقات طبيعية سابقة، إلا أنه ومن خلال الحقائق التاريخية لم يكن ثمة علاقات سابقة على مدار الصراع العربي-الإسرائيلي، وعبر تحديد الواقع العملي لتطبيقات هذا المفهوم لم ينجح التطبيع في الشارع المصري طيلة عشرين عاماً من الاتفاقيات، ويتضح أن هناك حاجزاً نفسياً لقبول التطبيع على المستوى الشعبي.

وفي الآونة الأخيرة كان المدخل إلى التطبيع عبر أطروحات عديدة، منها فكرة "الشرق أوسطية" و"السوق الشرق أوسطية" التي كان من أبرز منظريها شمعون بيريز. وقد تكون هذه الأطروحة مدخلاً للتطبيع من عدة بوابات، بحيث إن إسرائيل تراهن بدخولها من البوابة الاقتصادية لتأمين

أسواق جديدة لمنتجاتها وصناعاتها في المنطقة العربية، ثم الاستثمار والمشروعات التي ستجني إسرائيل أرباحها. وهناك التطبيع على المستوى السياسي والسياحي. ولكن أخطر أنواع التطبيع هو التطبيع الثقافي، إذ يشكل هذا النوع أحد أهم مداخل الاستراتيجية الصهيونية القائمة على دعائم القوة العسكرية والأداة الدبلوماسية والدعاية السياسية. وقد تكفّل عدد من الباحثين الإسرائيليين بإعداد مخطط لهذا الغرض، حيث وصلوا إلى نتيجة مفادها أن معاهدات السلام يجب أن تؤكد على البعد الثقافي بالدرجة الأولى، لما لهذا البعد من آثار بعيدة المدى، وأن السلام ضرورة أمنية لإسرائيل كما يرى بعض الباحثين الإسرائيليين.

لقد نبه العديد من الكتاب والمفكرين العرب إلى موضوع الغزو الثقافي، والذي يستهدف السيطرة والتحكم بالعقل والعادات وإلغاء الهوية العربية، والعمل على التفكك العربي والقطرية وتهميش التراث والهيمنة. وقد رأى هؤلاء أن مخطط الغزو الثقافي للعالم العربي سيطال مناهج التعليم والمدارس والجامعات والمعاهد والكتب والمطبوعات العربية. وفي المقابل فإن منظري ومؤيدي التطبيع العرب لا يرون أي مخاطر من جراء هذه الخطوة، وتسوق هذه النخب السياسية هذا المصطلح عبر دعواتهم "التبشيرية" للتطبيع.

ولقد واكبت الصحافة ووسائل الإعلام العربية موضوع التطبيع وأفردت له العديد من الكتابات الصحفية والبرامج التلفزيونية، ونقلت وقائع المؤتمرات الرافضة للتطبيع التي قامت بها اتحادات الكتاب والأدباء العرب، وخصصت لذلك أبحاثاً كثيرة لتوضيح مخاطر التطبيع.

ب. الصورة النمطية المقولبة، صورة العرب في إعلام الآخر

غالباً ما تظهر صورة الإنسان العربي في وسائل الإعلام الغربية مشوّهة بعيدة عن الحقيقة، وفق ديماغوجيا مدروسة خُصصت لها مختبرات صناعة عالمية ووكالات ومؤسسات وأدمغة ترسم وتخطط وتعمل على تشويه الشخصية العربية، وإمطارها بعبارات السحق والابتذال حتى كأن الإنسان العربي بهيئة وحش آدمي. لقد حصل ذلك مع تراكمات السنين الطويلة من الصراع في المنطقة، وهذا المسخ الإعلامي الغربي المقصود للشخصية العربية ترك بصماته وآثاره حتى يومنا هذا، وكان ثلة من النقاد والمختصين في الإعلام قد عقدوا مؤخراً مؤتمراً للحوار في منتجع "أصيلة" المغربي، ونوقشت مشكلة "القولبة السلبية".

وقد اعتبرها غالبية المتحاورين مشكلة سياسية تتصل بالأدوار التي يلعبها صناع القرار السياسي، مما ينعكس مباشرة على الأداء الإعلامي. وفي هذا الصدد يقول الناقد خلدون الشمعة الذي حضر المؤتمر: «إن سلبية تلك القولبة لا علاقة لها بتوافر المعلومات أو نقصها حول المجموعة الإثنية أو الشعب الذي يكون ضحية لها، ولذلك فإن هذه المسألة لا يمكن أن تحل بتوافر المعلومات الصحيحة عن العرب، ذلك أن هذه المعلومات متوافرة لدى دوائر البحث والجامعات ومراكز الدراسات في أمريكا على نحو لا يوجد له مثيل في البلاد العربية نفسها، فنحن لسنا في علاقتنا مع الإعلام الأمريكي إزاء جهل أو تجاهل أو نقص في المعلومات، وإنما نحن نواجه حملات منظمة تقف وراءها دوافع سياسية». ويعلل الشمعة السبب في "القولبة السلبية" بقوله: «القولبة السلبية ضد العرب ليست عفوية، وإنما

هي منظمة تقف وراءها جمعيات ومؤسسات لا تقوم بإدارة عملياتها الإعلامية فحسب، بل تمارس فضلاً عن ذلك رسم السياسة الأمريكية نفسها تجاه العالم العربي»[20].

وكما هو معروف، فإن مجموعات الضغط واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية لها نفوذها القوي وسيطرتها على معظم وسائل الإعلام فضلاً عن امتلاكها لقسم كبير منها، وتقوم هذه المجموعات بإنتاج السلع الإعلامية التي غالباً ما تحمل في مضمونها إساءة للعرب وتحقيراً لهم. والسؤال هنا هل بالإمكان أن تسلك هذه الأجهزة الإعلامية طرقاً مختلفة تقوم على التوازن والعدالة في تشكيل الصورة الإعلامية، أم ستبقى ماضية في صناعاتها الإعلامية هذه وأسلوبها المشين؟

ثمة إشكالية قائمة منذ وقت مبكر بخصوص دوافع هذه القولبة، وتكمن في صلب محتوى الثقافة العربية، بسبب فشل هذه الثقافة في حل معضلة الحداثة، بما يتناسب مع الواقع العصري المتطور، مما نتج عن ذلك إحداث صدمة للثقافة والفكر العربي، بينما نتجت الصدمة الثانية عن ثورة الاتصالات والمعلوماتية التي بدأنا نلتحق بركبها بشكل بطيء. وتجمع الآراء النقدية على أن المجتمعات العربية لم تنظر إلى الآثار الحقيقية التي تركتها الحداثة في البداية ومحاولة استيعابها، وتبدّى ذلك في وقت متأخر، فما يهمنا هنا هو النظر في الإشكالية التي تتعلق بالمضمون القومي للإعلام والحفاظ على الخصوصية العربية للإعلام. وتبقى هذه المعضلة قائمة بسبب عوامل أيديولوجية تعود إلى إصرار الغرب على تصوير الإسلام باعتباره الخصم التاريخي للثقافة الغربية بعد سقوط الشيوعية، وأيضاً مسألة المركزية الأوربية الغربية، ونظرية المركز والمحيط الأمريكية. ونلاحظ أن تداعيات

هذه الإشكالية مازالت مستمرة، وتأخذ أبعادها ونموذجها عبر القولبة السلبية في تشويه دائم ومقصود لصورة العرب والإسلام في الإعلام الغربي، كما أننا لا نغفل البعد السياسي لهذه القولبة، تحت دواعي المطالب والشعارات حول الديمقراطية والانفتاح واحترام حقوق الإنسان. ولابد هنا من التأكيد على مسألة الدعوة التي تنادي بالتخلي عن الأجهزة الإكراهية للإعلام الذي يغذي الحروب والقولبة السلبية ويحشد وراءه الرأي العام المحلي، وتوحيده عبر أساليب الدعاية والتوجيه.

نستطيع أن نلمس النمط الإعلامي للقولبة السلبية التي غالباً ما تكون الصهيونية وراءها، والتي تعمل على تعميم أضاليلها وادعاءاتها المزيفة في وسائل الإعلام العالمية، وهي تسخرها لخدمة دعايتها. فقد أدرك الصهاينة مبكراً أهمية الرأي وإذاعته في عالم اليوم، وحاولوا التأثير في العدد الأكبر من السكان في الغرب، عن طريق إغراق وسائل الإعلام والنشر بصورة إسرائيل كدولة ديمقراطية رائدة أقيمت على أرض مهملة خالية من السكان يحيط بها العرب الذين لا يعرفون سوى العنف ويريدون إلقاء اليهود في البحر!

ومن جانب آخر، فإن النموذج الأفريقي يحتذى به، وبخاصة ما قامت به القوى المناهضة للتمييز العنصري في جنوب أفريقيا مثل "المؤتمر الوطني الأفريقي" من حملات إعلامية دولية متواصلة، في الجامعات والكنائس، ولدى الشركات الكبرى ووسائل الإعلام والاتصال لمحاربة سياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، التي أصبحت فيما بعد قضية إعلامية ذات بعد أخلاقي بالنسبة للرأي العام العالمي. فالقولبة السلبية – برأينا – هي شكل من أشكال التمييز العنصري.

ومن شأن القائمين على وسائل الإعلام العربية والمشرفين عليها المطالبة بوقف الدعاية الغربية التي تنتشر بدوافع أصبحت معروفة، وأقل ما يقال عنها إنها "عنصرية"؛ وذلك برفع مطالبهم للمراكز الإعلامية وتقديم الشكاوى ومقاضاة هذه الوسائل في حال استمرت في تشويه الحقائق، والمطالبة بتشكيل مؤتمر إعلامي دولي لمناقشة هذه القضية تحديداً إلى جانب المشكلات الإعلامية الأخرى ومنها التدفق غير المتوازن للمعلومات. إن هذه الحوارات في معالجة القولبة السلبية مهمة، ونحن بحاجة إلى التطوير والعمل على إنشاء مراكز إعلامية عربية داخل المجتمعات الغربية لمعالجة هذا التراكم الإعلامي العدائي العنصري الذي يعمل على مسخ الشخصية العربية.

إن البعد السياسي الذي تقوم عليه أنظمة القولبة الإعلامية السلبية واضح كل الوضوح. وثمة أمثلة عديدة منها: صياغة الأخبار نفسها في الإعلام الأمريكي عموماً وبعض الإعلام الأوربي. فمن المعروف أن صناعة الخبر غير صناعة الرأي وبالتالي يفترض أن تكون الأخبار بتقنياتها المتقدمة محايدة قدر الإمكان، ولو كان الأمر كذلك لما أصبح العالم العربي يطلق عليه "جيران إسرائيل"، ولما أصبحت هضبة الجولان السورية المحتلة "الجولان المتنازع عليه"، ولما وصف احتلال الضفة الغربية بأنه نتيجة لعملية استحواذ، ولما وصف المقاومون في الجنوب اللبناني المحتل بالإرهابيين المتشددين في الوقت الذي كان يشار فيه إلى بنيامين نتنياهو - رئيس وزراء إسرائيل السابق - بوصفه رئيس الوزراء الذي يواجه الإرهاب هنا وهناك، ولو كان الأمر كذلك لما وصفت خسائر العرب الناتجة عن القصف الجوي بأنها خسائر موازية، وذلك من أجل تجنب الاعتراف بأن القصف نتج عنه خسائر فادحة

في أرواح اللبنانيين[21] ، وهذا يعني أن الضحايا الذين يسقطون نتيجة للعدوان الإسرائيلي لا يمكن اعتبارهم ضحايا حقيقيين في نظر الغرب .

ولا تأبه هذه الأجهزة الغربية وتقنياتها الحديثة وهي تستخدم طرقها الملتوية ، لأن تغتال الحقيقة ، وقد أدمنت على الأفيون الإعلامي ليكون الإنسان العربي تحت وطأة خدر الحرب النفسية الإعلامية . وهذه الديماغوجيا من شأنها أن تعمل على تمزيق الشخصية العربية وانشطارها والتي هي بحكم التاريخ شخصية حضارية .

رابعاً: الإعلام العربي والنظريات الإعلامية 'نحو نظرية مختلطة'

لعل من المهم أن نقترب من تاريخ الانفتاح الذي حققته وسائل الإعلام الدولية مع انهيار جدار برلين وسقوط نظام القولبة الشيوعي . لقد كان لواقع الإعلام في دول العالم المختلفة نظريات إعلامية من شأنها أن تحدد شكل النظام الإعلامي المتبع لكل دولة من دول العالم ، وكانت هذه النظريات تتحدد فيما يلي : النظرية الليبرالية والنظرية الشمولية ، والنظرية المختلطة .

«فالليبرالية اتجاه عقلي يسعى في ضوء افتراضاته لأن يحلل العلاقات الثقافية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الإنساني ويؤكد على تعبير الإنسان في ذاته ، ويرى أن أي محاولة من السلطة لوضع حدود صناعية على الأفراد تدخُّل لا مبرر له . فالليبرالية ضد الحد من حرية الفرد سواء في الأخلاق أو الدين أو الثقافة أو الاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة ، ولكن لم يكن المفهوم دائماً بهذا الاتساع ، وإنما تبلور

في شكل الحرية السياسية على أساس أنها مدخل للحريات الأخرى، فكان دائم السعي في حصر دور الدولة في أضيق الحدود بحيث يصبح مقتصراً على حماية الحريات الفردية»[22].

ويُعرّف الدكتور فاروق أبوزيد الليبرالية بقوله: «والليبرالية تعني الاعتقاد في مجموعة المفاهيم والسياسات التي تهدف إلى منح المزيد من الحرية للفرد. وتعتبر الليبرالية حركة اجتماعية متميزة في العالم الحديث تعنى بمجابهة العمل الاجتماعي مجابهة هندسية. وهي حركة تعبر عن سكان المدن الكثيري الحركة، لا سكان الريف المستقرين الموزعين في طبقات معينة»[23].

وكان النظام البارز والمنتشر بشكل أقوى - ولايزال إلى يومنا هذا - يتجسد في الديمقراطية الليبرالية أو الديمقراطية الرأسمالية التي يسمع صداها تردده أوربا الغربية، بينما تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بأساليب لا تخلو من الضغط والسيطرة.

ولا يخلو الأمر من وجود الديمقراطية الاجتماعية التي تخوض في تأكيدها أحزاب وتجمعات سياسية عديدة في هذه الدول، وتقوم على أساس المعنى الحقيقي للديمقراطية.

وتقوم النظرية الليبرالية على أسس عملية ونظرية ومنها الأساس الفلسفي والقانوني وأساس حق الملكية. وتستمد النظرية الليبرالية دعامتها القانونية من الدساتير في لوائح المؤسسات الإعلامية مروراً بقوانين النشر والتشريعات الإعلامية.

والقانون الذي وضعته النظرية الليبرالية يعطي الحق في حماية حرمة الصحف، ويسهل لها ممارستها في النشر والتوزيع بعيداً عن الرقابة، وحق الأفراد أو الهيئات والشركات في امتلاك الصحف ووسائل الإعلام.

وفي هذا الصدد يقول الدكتور محمد سيد محمد: «لا يقتصر الليبراليون في ملكية وسائل الإعلام على حق الأفراد والشركات والاحتكارات في إصدار وامتلاك وتشغيل وسائل الإعلام، بل إنهم يقفون أمام أشكال الملكية الأخرى وقفة منع وتحريم، فيرى أصحاب النظرية الليبرالية أن الشعب ينبغي أن يقاوم بشدة دخول الحكومة ميدان الإعلام، سواء عن طريق الملكية أو تقديم معونات للصحف»[24].

ويقوم فعل الممارسة في النظرية الليبرالية على التنافس كوسيلة لتحقيق الانسجام المستمر في المجتمع، ونحن نرى اليوم أكثر مما سبق التكتلات الإعلامية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها من الدول الرأسمالية الغنية، ويمكن أن نلحظ تجمع عدد من الصحف والمجلات والمحطات الإذاعية والتلفزيونية والقنوات الفضائية ودور نشر الكتب وشركات التوزيع في يد فرد واحد أو عدة أفراد أو شركة مساهمة.

وهي أيضاً تقاليد أكثر منها مبادئ ليبرالية، ويؤمن المذهب الليبرالي والتقاليد الليبرالية بالفرد وفي قدرته على إخضاع الطبيعة والأخذ بالتعددية الإعلامية والملكية الفردية لوسائل الإعلام.

وإذا نظرنا إلى موقع الصحافة العربية والإعلام العربي من الناحية النظرية، وجدنا أنه لا وجود لتحديد نظري للنظام الإعلامي العربي المتعدد

في الشكل، إذ يختلف من دولة إلى أخرى، ولكنه يندرج عموماً من حيث جوهره ومحتواه في النظرية المختلطة وفق التصنيف العالمي لعلماء الإعلام ومؤرخي الصحافة. فالنظرية الليبرالية تبنتها الدول الرأسمالية الغربية، والنظرية الشمولية أخذت بها الدول الشيوعية الاشتراكية وقد انهارت مع انهيار النظام الاشتراكي ونهاية الحرب الباردة. أما النظرية المختلطة فقد أطلقت على الدول النامية التي تفتقر إلى المكونات الرئيسية لنظرية إعلامية منافسة. علماً أنه قد تطور المفهوم النظري للإعلام في العالم العربي في الآونة الأخيرة، وهناك على سبيل المثال صحافة ليبرالية مستقلة عن نظام المؤسسات الحكومية، وهناك صحافة ليبرالية تعبر عن المؤسسات الحكومية، وثمة صحافة مازالت تراوح مكانها ولم تغير أسلوبها القديم، وهي تعيش في دهشة من المتغيرات السريعة ودخول التقنية، ومازال تدرس تأثيرها في الأداء والأسلوب والطرق التي تتبعها هذه الوسائل الإعلامية.

ويرى البعض أن دخول التقنية والإنترنت في العالم العربي من شأنه أن يخلق نظرية إعلامية جديدة، ويصوغها وفق متطلبات العصر من أجل اللحاق بركب التطور والمعاصرة، ومن شأن هذه المؤسسات أن تأخذ بالانفتاح الإعلامي، وتنظمه وفق متطلبات النظم السائدة في المجتمع والمحافظة على الخصوصية والهوية. وبهذا ينتصر الفكر الليبرالي وينتشر في نظريات الإعلام على بقايا صحف الحرب الباردة وإعلامها.

ومن الملاحظ أن التطور المعاصر في العمل الصحفي، هو تطور عالمي تستطيع النظم السياسية والاقتصادية والفكرية إبطاءه أو زيادة سرعته،

لكنها غير قادرة على تغيير مجراه. وعندما كان يتحدث الأمريكي أو السوفيتي سابقاً عن حرية الإعلام فقد كانا يعطيان مفهومين مختلفين عن الإعلام والنظرية. أما الآن ومع تبلور النظام الدولي الجديد فنعتقد أن التدفق الإعلامي والتقنيات الحديثة ووسائل الاتصال كلها مجتمعة، من شأنها أن تخلق المناخ الذي يطمح إليه الغرب ومؤسساته في الهيمنة الإعلامية على العالم مثل هيمنة الشمال على الجنوب.

وهكذا أخذت وسائل الإعلام في الدول الغربية تعتمد النظرية الليبرالية وتطورها بما يتناسب وروح العصر الحديث والتغيرات التي تطرأ على المجتمعات. ويقدم عالم الإعلام الأمريكي "هربرت شيللر" تلخيصاً عميقاً للتجربة الأمريكية حين يقول: «إن وسائل الإعلام الأمريكية، تعمل طبقاً لقواعد تجارية، وتعتمد على الإعلانات وترتبط باقتصاد المؤسسات الضخمة المتعددة الشركات، لذا فإن وسائل الإعلام تشكل صناعة وليست مجرد حاصل إجمالي لمتعهد إعلامي مستقل ومالكين لحرية التصرف، لذلك فإن ما تقدمه كل وسيلة من وسائل الإعلام من صور وأفكار وتوجيهات مع استثناءات قليلة، إنما يجري إنتاجه لتحقيق أهداف متشابهة، هي ببساطة جني الأرباح وترسيخ دعائم مجتمع الملكية الخاصة الاستهلاكي»[25].

كانت النظرية الشمولية في إطارها الفلسفي تعتمد على المادية في الدول الشيوعية الاشتراكية، وهي على حد تعبير أصحابها نظرية شاملة. ويرى أصحاب هذه النظرية أن دستورهم يقوم على أساس حرية الإعلام، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النظم الليبرالية، إلا أن مفهوم الحرية يختلف

ويفسّر كل منهما وفق مصالحهما. وتعتمد النظم الشمولية في قواعدها على المنظمات الشعبية وهي تسير وفق ما تتبناه من قرارات وقولبة جاهزة تفرضها أحزابها من خلال المؤتمرات والخطابات التي يترأسها عادة المركز. وهذا سبب جوهري في فشل التجربة في الدول الشيوعية.

«ورغم مرور أكثر من ربع قرن على ظهور النظرية الجديدة للإعلام الليبرالي، ومع وجود صياغات ممتازة للعديد من مواثيق الشرف الإعلامية في الدول الغربية وإنشاء مجالس للصحافة في معظم الدول، فقد ظلت هذه المواثيق وتلك المجالس مجرد صروح أخلاقية، ومع ما أدخلته من تحسينات على أداء بعض وسائل الإعلام، فقد ظل الطابع الاحتكاري هو المسيطر على وسائل الإعلام الغربية»[26].

ومن جانب آخر قامت النظرية الليبرالية الجديدة بمعالجة السلبيات الفردية وإعطاء حيز للآخر والاعتراف به وبوجوده. والدول العربية تجد نفسها الآن أمام تصنيف نظري جديد لموقعها الإعلامي غير الذي أطلق سابقاً من تصنيفات كانت سائدة خلال فترة الحرب الباردة. ولعل النظرية الإعلامية الجديدة التي تواجه الإعلام العربي برمته تتحد مع ما تطرحه العولمة؛ إذ مازال البحث والنقاش يدوران حول هذا المصطلح والمفهوم الذي بدأت تتبلور ملامحه مع نهايات هذا القرن.

ويبقى ثمة استحقاق يواجه الإعلام العربي من خلال ما يطرح الآن من حداثة وعصرنة لصياغة مفهوم نظري عالمي جديد يأخذ شكل الاستقطاب والمركز، والعولمة إحدى تجلياته، إلا أن هناك حالة من الترقب والدهشة، وثمة إفرازات جديدة لهذا النظام الإعلامي الجديد لحين الانتهاء من صياغة نظريته الجديدة وتعميمها على الصعيد العالمي. وسيكون النظام الإعلامي

العربي حتما في سياق هذه النظرية، وذلك هو استحقاق الدخول في القرن الحادي والعشرين ومواكبة تقنيات العصر الحديث وتطوره.

وعلى ضوء ما تم استعراضه نرى أن النظريات الليبرالية تحمل جديدها وفق مفهوم حقوق الإنسان وعقلنة الأداء الإعلامي بعيداً عن طابع الاحتكارات والربح المؤسساتي. ونعتقد أن الكثير من النظم الإعلامية العربية تأخذ بعين الاعتبار إيجابيات النظرية الليبرالية، وتعمل على الانسجام في مناخها وتطويع أدواتها بما يحقق الفائدة للمجتمع. كما تأخذ بعين الاعتبار ما تتيحه النظرية الليبرالية من مواكبة التطور الإعلامي وتقنياته وتطويع التقنية للمصلحة العامة في حق المعرفة الذي هو حق من حقوق الإنسان. كما تقوم هذه الأنظمة الإعلامية بالتهيئة للانتقال والدخول في مرحلة جديدة، عبر وسائل تنويرية معرفية تتيح ممارسة الديمقراطية والنقد من أجل التقويم والارتقاء بباقي المجتمعات الإنسانية بغرض تشكيل حضارتها الحديثة.

وتحمل النظرية الليبرالية جديدها المستمر، وفي الوقت نفسه تتجدد معها أشكال الرؤية لاستشراف حقائق ومعارف جديدة مهمة يتوق إليها الإنسان العربي قبل غيره، وربما - من موقع البحث والاطلاع - نجد أن الصحافة ووسائل الإعلام العربية بدأت تتوسع في المنحى الليبرالي أكثر من أي وقت مضى. وثمة أمثلة عديدة تبدأ بالفضائيات ولا تنتهي عند تبادل المعلومات والاطلاع على الإنترنت والصحف واستقبال وسائل الإعلام الأخرى. وهي تحقق انفتاحاً جديداً ليس على مجتمع بعينه أو دولة مجاورة، بقدر ما يكون هذا الانفتاح على القرن الجديد بما يشكل انفتاحاً على المستقبل.

خامساً: الإنترنت "العرب والبحث عن موقع"

يعد الحديث عن الإنترنت حديثاً عن "العولمة" والقرية الكونية، والتقنية بحداثتها والنظريات الجديدة وما تصوغه من أنظمة وأتمتة رقمية وبرامج، والمعلوماتية والإضافات الجديدة للاختراعات العصرية، وعن عصر السرعة وثورة الاندماج بين وسائل الاتصال. وكما هو معروف فإن المجتمعات البشرية نمت وتطورت مع وسائل الاتصال القديمة والحديثة، ومنها معدات الاتصال الفضائية والأقمار الصناعية والتلفزيون والكابلات والوسائل السمعية والفن السابع والبث الفضائي عبر الأقمار الصناعية (الستالايت) والهاتف المتحرك والحاسوب المحدث وأخيراً شبكة الإنترنت.

لكن الأهم هو مشروع "سكاي بردج" الذي سيكون الجيل المقبل من وسائط الإعلام المتعددة المتحركة ذات القدرة التفاعلية، حيث يقوم في مجمله على نظام الحزمة العريضة النطاق، التي تسمح ببث المعلومات والمعطيات ونقلها مثل الفيديو بسرعة كبيرة، عن طريق تقنية الخط الرقمي اللاتناظري (ADSL) التي ابتكرتها "الكاتيل تيليكوم" من أجل النفاذ إلى شبكة الإنترنت والخدمات الأخرى.

ومن شأن هذا التحديث في التقنية أن يوصل مفكراً أمريكياً مثل صموئيل هنتنجتون إلى نظرية "صدام الحضارات" ومقالته الشهيرة "الغرب فريداً لا كونياً". ومن شأن سرعة التطور التقني أن تذكرنا فيما قاله سابقاً المفكر المعروف ألفن توفلر في كتابه **«صدمة المستقبل»** *Future Shock*، عندما استعرض في نظريته مسألة مهمة، وهو يرى التغيير الكبير الذي يمر فيه المجتمع المتحضر إلى حد لا يشابه فيه إلا

التغيير الذي انتقلت فيه الإنسانية حين اكتشفت الزراعة لأول مرة. وهو يرى التصنيع أكبر حدث في التاريخ، وأعجب من ذلك أن حوادث قديمة كانت لا تعني شيئاً لمعاصريها صار لها أثر علينا. فقد قال: لقد تغير مفهومنا عن الحياة، «فالتسارع عامل اجتماعي جديد جعل سرعة الزوال من المظاهر المألوفة في عالم النفوس». ويتحدث توفلر عن سرعة التغيير «كل شيء يتغير والزمن كفيل بتغيير كل شيء، وإنما على نسب متفاوتة، والتغيير لا يعني شيئاً إذا لم نقسه بمقياس الزمن». وتكمن أهمية ما قاله توفلر في ذلك الكتاب في تلك الموضوعات المثارة: "زوال حالة العدم" و"سرعة الزوال" و"الجدة والتنوع" وحدود إمكانيات التكيف واقتراحات للتغلب على الخطر. ولا يتناول الشعور بسرعة الزوال علاقة الفرد في المجتمع فحسب بل كما يقول: «يتناول علاقاته مع المؤسسات والهيئات وأخيراً يتناول علاقاته مع عالم الأفكار والمعلومات في المجتمع». فهذه الأنواع من العلاقات التي يحددها توفلر إذا أضيف إليها الزمن فإنها تشكل نسيج الخبرة الاجتماعية. لكن ماذا حدث بعد عقدين من نظرية توفلر؟ ربما حدثت أشياء كثيرة كان أهمها ما توصلت إليه التقنية من تحقيق أفكار مارشال ماكلوهان في القرية الكونية.

«ولم يشأ القدر أن يرى ماكلوهان بعينه "قريته الكونية"؛ إذ توفي عام 1980. وهذه النظرية عندما طرحها في الستينيات والسبعينيات قد أثارت جدلاً واسعاً لاعتقاده أن الحياة الخاصة والمذهب الفردي مهددان بفعل التطور التقني في مجال الاتصالات، وتكهنه بعودة المجتمعات إلى العادات القديمة الشفهية والقبلية»[27].

واليوم ثمة 250 مليون شخص يستعملون شبكة الإنترنت (Internet) في العالم، وهم الآن بصدد إثبات صحة تنبؤاته ونشر ثقافة جديدة عالية التقنية.

كان ماكلوهان يعتقد أن كل تقنية بشرية حديثة تظهر لتطيل أو تضخم وظيفة إنسانية قائمة ذات صلة بحاسة أو عضو أو طرف، وهذا ما يجعلها "بشرية" . وقد قال ماكلوهان في كتابه «**الحرب والسلم في القرية الكونية**» الذي نشر عام 1968 : «إن الحاسوب هو من دون شك من أكثر (الإكسسوارات) التقنية التي صممها الإنسان روعة وتفوقاً، لأنها إضافة أساسية للجهاز العصبي»[28] .

وتعتبر شبكة الإنترنت التمهيد الأساسي لـ"طريق المعلومات السريعة" وتربط هذه المجموعة ذات المجسات بين أجهزة الحاسوب في معظم بلاد العالم، وهناك الكثير من المشتركين الموزعين في أنحاء العالم يتصلون بعشرات آلاف من الملقّمين الذين يزودون الشبكة بالمعلومات في المجالات المتوافرة، علماً أن وظيفة الإنترنت اللامركزية تحول دون معرفة عدد المستعملين الفعليين لها[29].

لقد جاء عصر الأرقام الجديد لينفض الغبار عن كتابات ماكلوهان، كما أن الإنترنت كالبرق والضوء تجتاز الحواجز الجغرافية والسياسية. وما تقدمه ثورة الاتصال ومبتكراتها في عصر المعلوماتية وانتشارها السريع، تتيح المجال أكثر لبلورة وتطوير القرية الكونية والتي أضحت اليوم المسرح العالمي الذي يقف على خشبته الحاسوب، ليقوم بدور البطولة جاعلاً أي إنسان ينظر إليه بدهشة سرعان ما تزول مع الاتصال. وهكذا يكون الإعلام قد أدخل ثقافة جديدة، فإذا ما نظرنا إلى الوراء - أي قبل 20 عاماً - نرى أن العالم كان متخلفاً، وقد غمرتنا الدهشة عندما سمعنا بإطلاق قمر صناعي أمريكي عام 1962، وكان الخبر الأول في وسائل الإعلام

والصحف، ولم يكن الحاسوب الشخصي موجوداً بعد. كما لم يكن الناسوخ (الفاكس) أو البريد السريع موجودين آنذاك، وكان جهاز الفيديو مايزال مجرد حلم. ونذكّر أيضاً أن فكرة التلفزيون بواسطة الكابل كانت جديدة ولم تثبت نفسها بعد بشكل نهائي. وحسب ماكلوهان فإن التفاعل مع التقنية قائم على حقيقة أنه ما إن يظهر حديثها حتى يلغي القديم منها.

وكل تقنية حديثة تحول المجتمع إلى درجة تفرض عليه ثقافة جديدة ومعرفة متقدمة، ولكن أي ثقافة وأي معرفة؟ وما نلاحظه اليوم من "ثقافة الإنترنت" وما يبتكر من وسائل إعلام جديدة، يأتي مختلفاً تماماً عما كان سائداً قبل قيامها وبالمعنى الإيجابي والسلبي لهذه الوسيلة.

والجديد بأفكار ماكلوهان النظرية حول التقنية الحديثة، أنه لم يطلق أحكاماً بقدر ما اهتم بدراسة تأثيراتها وترك للآخرين مناقشة أخلاقياتها، وقد أوضح هذا الجانب بقوله: «أنا لا أهتم بتأثيرات التقنية الحديثة، إنما أدرس التأثيرات الثانوية، أي النتائج غير المنتظرة». إن دراسة التأثير هو شأن من شؤون الحقول الاختبارية للمهندسين والتقنيين وعلماء الاجتماع، وهنا توكل هذه المهمة إلى آخرين معنيين بدراسة الاستعمال والأخلاقيات أي بمعنى آخر المحتوى.

«فالعديد من المختصين ودارسي وسائل الإعلام وعلماء الاجتماع والخبراء التقنيين يهتمون اليوم بدراسة المحتوى وانعكاسه وتأثيره، على عكس ما فعله ماكلوهان قبل وفاته؛ إذ إنه لن يعير اهتماماً كبيراً للانتقادات العاصفة من قبل الأساتذة الجامعيين. واليوم لايزال هؤلاء المختصون بالأخلاقيات يوردون أمثلة في مناقشاتهم عن تأثيرات العنف البادي في

السينما وما تنتجه هوليوود من ثقافة عنف وإفساد أخلاق وذوق، والتلفزيون كذلك. . . وهؤلاء النقاد كثيراً ما يسخرون من وسائل الإعلام وطغيانها وسيطرتها على الثقافة والمجتمع. وكما كان ماكلوهان ينعت وسائل الإعلام الحديثة بقوله: إن وسائل الإعلام الحديثة لم تُفهم جيداً في العمق، وهي حرة في التسلل إلى الناس ونفث سمومها من دون أي عقاب»[30].

إننا نلحظ اليوم ظاهرة شاملة قد عمت معظم المجتمعات البشرية الأجنبية والعربية على السواء، تبدو في تكوّن جيل جديد أطلق ولعه بالتقنيات الحديثة واهتمامه المبكر، وهذا ما يدل على استيعاب روح العصر الجديد وتحرر الإنسان من مخاوف المستقبل. وقد بدأ هذا الجيل يدرك - ولو بصعوبة - أن القرية الكونية حقيقة قائمة واقعية وليس من سبيل سوى الدخول فيها والإقامة عند تخوم المعارف الرقمية. وربما أدرك هذا الجيل طبيعة التقدم وحتى موقعه في قلب العصر والمعاصرة، ولابد من أن هذا الجيل سيدرك يوماً تحوله مع ثقافة التقنيات دون أن يضيع في متاهاتها. وبفضل الإنترنت يصبح الوعي كونياً أكثر مما كان عليه سابقاً وعياً اجتماعياً أو طبقياً.

والسؤال هنا: هل وجد العالم العربي موقعه داخل الإنترنت، أم أنه مازال يبحث عن موقع يناسب خصوصيته في ظل "العولمة" أو النظام الإعلامي الدولي؟ وهنا نلاحظ مع هذه القفزة والثورة التقنية العصرية أن عدداً من الدول العربية أدخلت هذه التقنية إلى أراضيها وربطتها مع شبكاتها. وتفيد آخر إحصائية بثتها إذاعة مونت كارلو بتاريخ 26

آذار/ مارس 1998 في برنامج إذاعي حول الإنترنت: بأن الدول العربية يوجد فيها 135 ألف مشترك و350 ألف مستخدم للإنترنت. ومن المفيد هنا تسليط الضوء على ما تحدثه الإنترنت من تأثير في الصحافة من قلق، ومشكلات السيطرة على الإنترنت والرقابة الذاتية.

أ. تأثير الإنترنت في الصحافة العالمية "حالة القلق"

تمكّن الإنترنت من التماشي مع معرفة التطورات التقنية ومسايرتها بفضل تنفيذ مجموعة من قواعد الاتصال المعروفة، ففي عام 1970 كان يستعمل الشبكة القديمة مئات من الباحثين فقط، وقد تم ابتكار نظام الإنترنت القديم لتأمين اتصالات الجيش الأمريكي في حال وقوع حرب نووية.

أما اليوم فهناك عشرات الملايين الذين يستخدمونه، ويقول فينتون سيرف الأستاذ في جامعة ستانفورد مشيراً إلى طرق المعلومات السريعة: «تصوروا وجود 600 مليون شبكة عدا شبكات الطرق والطيران المدني، من هنا تبدو فكرة وجود مليار شبكة في المستقبل مخيفة للغاية»[31].

ففي عصر السرعة وزوال حالة العدم، لم يعد اجتياز العالم بحاجة إلى عشرات الأيام، كما كان في قصص الخيال. وفي عصر السرعة الفائقة أصبح التنقل سريعاً، وأصبح 40٪ من العاملين في أرجاء المعمورة من فئة المتنقلين براً وبحراً وجواً، تقلهم طائرات حديثة وسفن بحرية وقطارات سريعة، لهذا يمكن القول إنه بعد مرور مئة سنة على إرسال أول هوائي لإشارة لاسلكية كهربائية بفضل ماركوني، تكيفت وسائل الاتصال مع التنقل.

والثابت - كما يقول بعض الخبراء المتخصصين - أنه بحلول عام 2000 سيكون نصف عدد الشبكات الهاتفية المبيعة في الدول الصناعية لأجهزة متنقلة. وفي عصر التطور والسرعة لم يعد مهماً أن تقرأ صحيفة مطبوعة على الورق، حيث بدأت الصحيفة المكتوبة والصحيفة الإلكترونية تأخذان شكل التحول الذاتي، ومنها ما يطمح إلى التكيف في عصر وسائل الإعلام المتعددة، فكانت أول مبادرة حققتها صحيفة **الواشنطن بوست** *The Washington Post* في إطلاق وسيلة "الوصلة الرقمية" (DIGIT LINK)، وأصبحت نسختها الإلكترونية اليومية متوافرة لمشتركين في مقابل اشتراك شهري بسيط، ويظهر من خلال هذا التطور للصحافة المكتوبة انقلاب في العادات وتغيير في السلوك الصحفي لدى أصحاب مهنة الصحافة والعاملين في مجال الإعلانات إضافة إلى القراء.

وتعتبر **الواشنطن بوست** إحدى الصحف التي أحدثت ثورة في طريقة المطالعة. وقد تكلف إنجاز هذا المشروع عشرات الملايين من الدولارات وهدفه وضع الصفحة اليومية الكبيرة على الخط، أي جعلها عبر "ملقم البوست" عن طريق اتصال مجاني محلي؛ فتظهر على شاشة جهاز الحاسوب الصفحة الأولى للصحيفة اليومية الكبيرة وتكون ملائمة وتتناسب حجماً مع مساحة الشاشة. يقول دونالد بارزيل: «كان علينا الأخذ بعين الاعتبار سرعة نقل المعطيات التي لا نستطيع أن نعد أفلامها على الفيديو، بيد أننا سنتمكن من التأقلم مع بيئة وسائل الإعلام المتعددة في أقل من سنتين، وتجربة شركة "الواشنطن بوست" التي تتولى أيضاً إدارة مجلة **نيوزويك** *Newseweek* ومحطات تلفزة وإذاعة طموحة على أكثر من صعيد. فالانطلاق بنظم برمجة جديدة أمر محفوف بالمخاطر في وقت تشكو سوق الولايات المتحدة الأمريكية من زحمة البرامج»[32].

كما ساهمت مجلة **وايرد** ***Wired*** في تحديد الثقافة المعلوماتية بسبب إخراجها وأسلوبها الصحفي الحديث، وهناك صحف أخرى في العالم تستعمل الوسائط الإعلامية المتعددة وتتعامل مع تقنيات جديدة ذات تأثير مهم في المجتمعات. والنتيجة أن هذه المنشورات بدأت كمجلات متخصصة وجذبت عدداً كبيراً من القراء خصوصاً مع ظهور "طريق المعلومات السريعة".

ويقول فريدرك فييو عبر صحيفة **ليبراسيون** ***Libération*** الفرنسية: يعتمد تمويل الوصلة الرقمية بقوة على الإعلانات سواء منها المبوبة أو التي تكون داخل كادرات إلكترونية مستلهمة من أشكال إعلانات الصحافة، وتأمل الوصلة الرقمية أن تفيد من عوائد "الواشنطن بوست" التي تحقق 80٪ من نسبة المبيعات بفضل نشراتها الإعلانية، وتتطلع شركة "الواشنطن بوست" إلى تشريع الباب لجيل ثالث من الجرائد الإلكترونية بواسطة قسم الخدمات الإلكترونية. وكان الجيل الأول بذات المعلومات من طراز ليكس وديالوج، أما الجيل الثاني فهو عبارة عن الجرائد المتوافرة عبر الملقمين مثل "أمريكا أون لاين" (America On Line) و"كومبيوسيرف" (Compuserve)، وثمة 120 جريدة متوافرة بشكل إلكتروني، ويزداد عددها سنوياً من 20 إلى 30 جريدة تقريباً، ولاسيما بعد أن أصبحت خدمات "أون لاين" تثير اهتمام مديري الصحف المهتمين بالطابع التقني الرفيع[33].

ويتضح هنا أن تقنيات التطور قد وضعت على عتبة القرن الحادي والعشرين، وقد غيرت هذه التقنيات معها أموراً كثيرة في علاقة الإنسان

بأجهزة الاتصال والمعلومات. فالحاسوب لم يعد في المصانع والمتاجر الكبرى فقط، بل صار رفيقاً للفنانين من رسامين ومخرجين وسينمائيين وكتاب، كما أن الهاتف لم يعد ملتصقاً في مكان ما من المكتب أو المنزل، بل صار متنقلاً ومتحرراً من توصيل الأسلاك يتنقل مع صاحبه إلى أي مكان وفي كل زمان، وأصبح الإنسان تحت مؤثرات الصوت والصورة. وأصبحت المعلومات في متناول الجميع وليست حكراً على جهة معينة.

وبعد أن دخلت الصحافة شبكات الإنترنت وأصبحت مقروءة على جهاز شاشة الحاسوب، نقترب من مسألة فيها من القلق أكثر من الاطمئنان. والسؤال هنا هل هذه التقنية تهدد وتلغي الصحافة المطبوعة على الورق في المدى المنظور، أم ستبقى الأخيرة على ما هي عليه لا يستغني عنها إنسان العصر في ظل التقنية العملاقة؟ بمعنى آخر هل جرائد الوصلة الرقمية الإلكترونية تهدد الصحافة التقليدية؟ وهنا يتضح على الأقل في الوقت الحاضر أنه لم يكن ثمة تهديد، وباعتقادنا أن الجرائد الإلكترونية تعاني تعويقاً كبيراً فهي ثابتة في ركن بمكان ما من مكتب أو منزل وهي صعبة الحمل، ومهما بلغ تطورها فلا تمكن قراءتها إلا عن طريق الحاسوب الذي ربما يكون مستقبلاً أصغر حجماً مما هو عليه الآن، فالصحيفة تمتاز بإمكان قراءتها في أي مكان. وبرأينا لا تمثل التقنية الحالية تهديداً جدياً لتفوق الصحيفة الورقية التي لا تمكن منافستها بفضل ثمنها الزهيد وسهولة نقلها.

والسؤال هنا هل باستطاعة "الجريدة الرقمية" الموجودة على الإنترنت أن تحافظ على السبق الصحفي؟ باعتقادنا هنا من الصعب مقارنة ذلك بالصحافة المكتوبة، وعلى سبيل المثال لا يمكن أن تبوح صحيفة ما

بموضوعاتها لليوم القادم، وبهذا سيكون من السهل نسخه لدى صحيفة أخرى ويضيع هنا السبق الصحفي. ويتساءل الكثير من المراقبين ما هو مصير الصحافة على الإنترنت وشكلها حاضراً ومستقبلاً، حتى وإن فتحت الصحافة مركزاً لها مثل **الواشنطن بوست** أو **نيويورك تايمز** *New York Times*، فإنها ربما ستجد مناخاً تتكيف معه في نشر خبر عن مركزها أو انتظار الطبعة القادمة من الصحيفة، كي لا تتسابق عليه وسائل إعلام أخرى. ذلك أنه «عندما تُنزل صحيفة مثل **وول ستريت جورنال** *Wall Street Journal* نبأ عن الجانب المصرفي تخصص ذلك فقط لمشتركي المركز، والمتتبع لمسيرة صحافة "الإنترنت" يرى بوضوح حالة القلق لدى الصحافة المكتوبة؛ إذ يؤكد المراقبون خسارة الصحافة لعدد من قرائها قدرت بـ14٪ حسب التقديرات لعام 2001»[34].

ويبدو أن الإنترنت تمارس ضغطاً على الصحافة، وسوف تؤدي إلى ابتعاد الصحفيين عن الكتابة التحليلية، وما تطلبه "الإنترنت" أن تكون الكتابة سريعة وبث النبأ على وجه السرعة على المراكز. وأحد أشكال المخاطر تكمن في حدوث تغيير على صعيد مهنة الصحافة ذاتها؛ إذ إن الحرية الإعلامية التي تقدمها الإنترنت من شأنها أن تبعد "الأقلام" عن الأهداف الإعلامية.

وكما هو معروف فإن المؤسسات الصحفية الكبرى - ولاسيما الأمريكية - تخطط "للوصلة الرقمية"، غير أنها لاتزال تتطلع إلى ابتكار جهاز قد يكون معجزة الاختراعات، بحيث يكون محمولاً وخفيفاً وصلباً وصغيراً يشبه إلى حد ما المفكرة لتتحقق هذه المعجزة الصناعية. وعندما تصبح هذه الأنواع من الحواسيب قابلة للاستخدام، ستنشأ أول محطة

للقلق والخوف على الصحف المطبوعة. وهذا بالضبط ما يهدد الصحف الورقية والكلمة المكتوبة إضافة إلى الإعلام المرئي والمسموع من جانب التأثير السلبي في الكلمة المقروءة.

ب. مشكلات السيطرة على الإنترنت "الرقابة الذاتية"

تعتبر رقابة الإنترنت هي الإشكالية التي يتحدث عنها المتخصصون، ومفهوم الرقابة هنا عبارة عن جواز سفر للدخول إلى الدول التي تريد الاشتراك في الإنترنت، لكن ضمن شروط وخصوصية هذه الدول سواء في آسيا أو أفريقيا التي تختلف ثقافتها وعاداتها عن الغرب. ويرى بعض المتخصصين أن الإنترنت وسيلة إعلامية، يجب أن تكون بمنأى عن الرقابة، ويركزون أيضاً على خلق مناخ حر وديمقراطي كي يسهل ويؤمن عملية تبادل الأفكار، وهناك حلول واقتراحات طرحت مؤخراً، منها مثلاً "الرقابة الذاتية"، لكن هناك من يرفض هذا الاقتراح من دول آسيوية مثل الصين وإيران وسنغافورة، ونجحت هذه الدول في رقابة بعض البرامج. ومعروف أن الإنترنت تقدم وسائل ترفيهية، من الصعب على الدول أن تحد منها وتكبحها، وعلى الرغم من ذلك هناك محاولات للسيطرة عليها.

ومن المهم هنا معرفة الدراسة التي نشرها مركز المعلومات الخاصة بالسرية الإلكترونية في نيويورك، ويشرف على هذا المركز جماعة تدافع عن حقوق المستهلكين. أوضحت هذه الدراسة أن نحو نصف المواقع المئة الأكثر شعبية على الإنترنت يجمع معلومات شخصية عن المستخدمين الذين يتصلون بهذه المواقع أو عن طريق اللوحات الإلكترونية، أو عن طرق ووسائل أخرى. ويقول ديفيد سوبل المستشار القانوني في مركز المعلومات الخاصة

بالسرية الإلكترونية: «تحض صناعة الإنترنت على الأخذ بمبدأ المراقبة والانضباط الذاتيين، لكن لا يوجد ما يشير إلى أن المسؤولين عن مواقع الشبكة يفعلون أي شيء في سبيل ممارسة هذه المراقبة الذاتية»[35].

وتقول باتريسيا فالي الناطقة بلسان "جمعية التسويق المباشر" وهي جمعية نشيطة في مجال خدمات الإنترنت وتشارك في محادثات المفوضية الفيدرالية: «لقد بدأنا حملة قوية مندفعة في سبيل الترويج للانضباط والإشراف الذاتيين، ونحن نُعلم الناشطين في صناعتنا بما يجب أن تكون عليه سياستهم وممارستهم الخاصة بالسرية الفردية»[36].

ومعلوم أن السرية الشخصية تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة إلى مستخدمي الشبكة الدولية بعد قلق هؤلاء من الرقابة الرسمية، على حد ما جاء في نتائج دراسة باحث نشيط في مؤسسة "جورجيا للتقنية".

يقول جان جينسيل: «إن حكومات العالم كله لها عيون وآذان على مواطنيها، وقد استفادت من تطور تقنيات الاتصال، ففرضت قدرتها على المراقبة وطورت في الوقت نفسه سبل حماية اتصالاتها الخاصة».

«وفي الولايات المتحدة الأمريكية، اعتمدت إحدى عشرة ولاية تشريع "أكسون" القاضي بتقييد استعمال الإنترنت وحصره لتأمين "الحشمة"؛ ويذكر أن الكونجرس كان قد أقره لكن إحدى محاكم الاستئناف عادت وألغته لأنه يشمل مجال تطبيق واسعاً. وفيما يحارب تشريع "أكسون" الخلاعة وقلة الحشمة في الإنترنت، يشمل النص الجيورجي مجالات أخرى منها ما هو مذكور في التشريع الحالي الذي يتوجه إلى العالم الحقيقي كسرقة حقوق كاتب ما، أو التزوير وغيرهما»[37].

ويذكر أن الرئيس بيل كلنتون كان قد وقع على قانون "حشمة الاتصالات" في شهر شباط/ فبراير 1995، واعتبر القانون منافياً للحريات في محاكم أمريكية عدة.

«وفي زحمة الانتخابات الأمريكية عام 1996 لم يتنبه الكثيرون لقرار المحكمة الفيدرالية بإلغاء "قانون الحشمة" الذي صوت عليه مجلس الشيوخ بمباركة الرئيس كلنتون. ويطول "قانون الحشمة" بادئ ذي بدء الإنترنت، وهو بذلك يريد إرضاء العائلات المذكورة حيال ما قد تبثه هذه الشبكة من معلومات منافية للأخلاق، كذلك فإن المحكمة ذكرت عدداً من الحلول التقنية المتوافرة التي تمنع المراهقين دخول بعض المراكز المنافية للآداب على الإنترنت، وبررت ذلك بأن قانون الحشمة ينافي المادة الأولى من الدستور الأمريكي الذي يؤكد على حرية التعبير»[38].

يقول نيكولاس نجروبونت المسؤول الإعلامي لمختبر الإعلام (Media Lap) في معهد ماساشوستس للتقنية (MIT) الإنترنت وسيلة إعلامية لامركزية، أي لا وجود فيها لأي سلطة أو تسلسل أو منطقة رقابة، فمن يحاول جاهداً السيطرة على الشبكة لا يفهمها ولا يرى أو يدرك أنها شبيهة بالمكالمات أكثر منها بالمؤلفات المطبوعة»[39].

لقد اقتحمت الإنترنت اليوم الحياة اليومية للولايات المتحدة الأمريكية وأوربا والعديد من دول العالم، ويرى البعض أن ثمة هلعاً سياسياً وخوفاً من أن تستخدم لأغراض منافية للمصلحة العامة، أو – حسب البعض – منافية للتقاليد والأعراف. وينطبق هذا الأمر على واقع آسيا التي تلوح بالرقابة الصارمة، فالمسؤولون الآسيويون يجدون أنفسهم أمام مشكلة؛

فهم يريدون للمواطن أن يستفيد من غنى المعلومات التي تقدمها الإنترنت وبخاصة الجزء التخطيطي منها، لكنهم يبدون تخوفهم من معلومات الخلاعة، وهم يعتبرونها مرضاً مستورداً أطلق عليها الصينيون "التلوث الروحي"، إضافة إلى قضايا تأخذ طابعاً سياسياً متطرفاً أو ما يسمى بالتعصب، ويخشى هؤلاء المسؤولون من المعلومات التي تتناول أخبار البلاد والأخبار المحلية. ومع ظهور الإصلاحات الاقتصادية في الصين، قام العديد من وسائل إعلامها أي ما يزيد على 2200 وسيلة بتغطية معظم العوائد العينية الجديدة في السوق الصينية. وثمة قلق يساور القادة الصينيين يتجسد في انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على حرية الصحافة، وهم الآن يواجهون الإنترنت ووسائل الإعلام الأجنبية المسموعة والمرئية التي تلتقطها الصين.

«وقامت الصين بحملات شرسة ضد الثقافة الغربية، وأعلن رجال الأعمال ومستخدمو الجهاز وبأسلوب طوعي أنهم لا يهتمون إلا بالمعلومات الاقتصادية. وقد توصلت الصين وسنغافورة إلى فرض رقابة صارمة على الإنترنت عبر وضع تنفيذ إجازة جديدة للممولين الخاضعين لضريبة عينيّة للدخول إلى الإنترنت؛ وهذه الإجازة تراقب وتحد من دخول الممولين إلى بعض المواقع عبر المساءلة وإعلان هذه الدول عن القوائم الممنوعة. ومنها محطات تبث إلى الصين ومجلات **فار إيسترن إيكونوميك** و**بلاي بوي** أو المكتب الإعلامي لتايوان، وهذا المنع كما يرى الخبراء، قد وحد دول جنوب شرقي آسيا رغم وجود الاختلافات السياسية والاقتصادية»[40].

«إلا أن التغلب على الرقابة هو في غاية السهولة للذين يمكنهم استخدام الخطوط الهاتفية الدولية بدلاً من الصينية، وبالتالي التوصل عبر هونغ كونغ إلى محاورة المحطات الممنوعة. كذلك فإن كندا اخترعت نظاماً جديداً يقضي بإعطاء أسماء مختلفة للمحطات الممنوعة تسمح للمشترك بدخولها من دون أن يشير انتباه الرقابة. إلا أن معظم الصينيين يفضلون اليوم الإنترنت المراقب الذي يوفر البنى التحتية على أي قرار يلغي الشبكة من حياتهم اليومية»[41].

أما الدول السبع الأعضاء أو جمعية الأمم الواقعة جنوب شرقي آسيا التي تضم الفلبين وبروناي وسنغافورة وتايلاند وإندونسيا وماليزيا وفيتنام، فقد عقدت مؤتمراً عن الإنترنت شددت فيه على ضرورة أن يتفهم الغربيون مخاوف المنطقة حيال الشبكة.

«ومؤخراً اعتمد الممولون الخاضعون لضريبة عينية طريقة جديدة للالتفاف على الرقابة والمنع، عبر نظرية تقنية تقوم على حذف عنوان (IP) وهو مجموعة أرقام تحدد لكل حاسوب بروتوكول الإنترنت، وهو بمنزلة شفرة رقمية، واختراق التقنيات في كتابة برنامج من عشرين سطراً تكفي للاحتيال على هذا النوع من الحواجز»[42].

ولكن ماذا عن القارة الأفريقية التي أصابها الجوع والتصحر والحروب الإثنية والقبلية هل ظهرت فيها الإنترنت؟ إن هذه الشبكة تظهر في أفريقيا كعامل منشط للاقتصاد وأداة لربط القارة الأفريقية بالعالم، وستدخل الإنترنت من بوابة القرن الحادي والعشرين. ومؤخراً قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعدة مالية لتشييد البنى التحتية اللازمة،

وأوفدت عدداً من خبراء وكالة الطيران والفضاء القومية "ناسا" (NASA) إضافة إلى قطاعات خاصة وشركات لربط حوالي عشرين دولة أفريقية عبر هذه الشبكة، ففي دولة متطورة كساحل العاج دخلت الإنترنت ولاقت ترحاباً من حكومتها. ولقد أظهرت تحليلات العديد من المراقبين أن إدخال الإنترنت في أفريقيا قد أضحى على سلم أولويات السياسة الأمريكية.

وكانت ألمانيا الدولة الأوربية الأولى التي تراقب الإنترنت وسميت بالمراقبة الإيجابية، وقد ظهر في هذا المجال إنشاء مراكز تبث الأفكار النازية والعنصرية أو المراكز المخصصة للخلاعة من جماعات مجهولة، ومن الصعب معرفة موقعها على الشبكة. وحاولت الرقابة الألمانية حفظ حقوق النشر للمؤلفين بيد أن هذه المراقبة أثبتت عدم جدواها؛ إذ إنه من الصعب مراقبة 62 مليون مكالمة عبر الإنترنت يومياً، ورأى البعض أن الحملة الألمانية ظهرت على أنها حملة سياسية داخلية، وذلك لطمأنة الفئات الاجتماعية المحافظة المتخوفة من جراء انفتاح الدولة على العالم.

«ولقد ناشد يورجن روتينجرز وزير التقنية والأبحاث الألماني مستعرضي مواقع الإنترنت من الشباب أن يتصلوا بمنظمة تأسست بألمانيا عام 1996 للإبلاغ عن المواقع الجديدة التي تقيمها الجماعات المتهمة بتأييد النازية. وقال روتينجرز: إن تلك الجماعات يجب أن تحرم من استغلال الإنترنت لتنظيم المظاهرات الممنوعة، على غرار تلك التي جرى تنظيمها استذكاراً لوفاة رودلف هيس الذي كان أحد مساعدي هتلر. وكانت الحكومة الألمانية قد أبدت مخاوفها على استقلالية الإنترنت، عندما وجهت أواخر عام 1996 اتهامات إلى مندوب شركة كومبيوسيرف في

ألمانيا بأن شركته تساهم في توزيع مواد فاحشة غير قانونية ومواد مؤيدة للنازيين الجدد، علماً أن للشركة الكثير من المستخدمين عبر العالم وفي ألمانيا خصوصاً»[43].

وبإمكاننا أن نورد مثالاً آخر في الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ قام مسؤولون دينيون متنوعون جداً باحتلال مواقع على شبكة الإنترنت، فالموقع المخصص للإسلام كان قد اجتذب سبعة آلاف فرد. إلا أن أفضل برهان على التوافق بين الإنترنت والدين كان قد جرى تقديمه عن طريق الاستقبال الذي نالته مبادرة مركز الاتصالات العبرية في نيويورك، إذ وضعت على شبكة الإنترنت وثيقة مفصلة عن تاريخ ادعاءات الشعب اليهودي، اتصل بها مئتا ألف فرد. وتحمل هذه المسألة أكثر من دلالة، لجهة تعويم الآخر مسبقاً في الرأي العام، وهذه الحادثة تضعنا أمام الأساليب الجديدة التي يتسلح بها الآخر حتى على شبكة الإنترنت.

ولاستكمال باقي الصورة البانورامية في العالم، لرصد انتشار الإنترنت فقد تبين أن الفاتيكان في روما سيقوم بافتتاح مركز "حوار" على الإنترنت، لبث معلومات باللغات الأوربية الغربية كافة مع وعد باستخدام اللغتين الصينية والعربية لاحقاً. كما أن البابا يوحنا نفسه قد أبدى إعجاباً بوسيلة النشر هذه، ولن يتلقى مستخدمو الإنترنت معلومات فقط من المركز البابوي بل سيتمكنون أيضاً من طرح أسئلتهم.

كما أن دخول الرؤساء في الإنترنت للتعريف بسيرهم الذاتية أصبح من ضمن المعلومات التي تقدمها الشبكة للجمهور، وكان الرئيس الأمريكي بيل كلنتون أول من افتتح الشبكة، ويمكن اليوم لأي مستخدم معرفة سيرة

حياة كلنتون ونائبه آل جور وزوجيهما. «وفي أوربا افتتحت ملكة بريطانيا إليزابيث [الثانية] مركزاً لها ولعائلتها، والمركز الملكي أشبه بمركز معلومات والحوار مع العائلة المالكة ليس من الأولويات، وهي لا تذكر في مسيرة حياتها على الإنترنت طلاق الأمير تشارلز وديانا الراحلة. أما الرئيس الفرنسي جاك شيراك فهو يستعد لتدشين دخوله إلى الإنترنت بصورة رسمية. وهناك أيضاً سيرة حياة العاهل المغربي [الراحل] الحسن الثاني وأولاده على أحد المراكز باللغتين الفرنسية والإنجليزية، إضافة إلى عدد آخر من رؤساء الجمهوريات الذين دخلوا منذ فترة طويلة ضيوفاً على مراكز الإنترنت والمعلومات»[44].

أما في بريطانيا فقد هبّت عاصفة إعلامية على النقاش السياسي، مظهرة بذلك كيف أضحت وسائل الإعلام - وخاصة إذا كانت بأيدي عدد ضئيل من كبار المتنفذين - صاحبة السلطة الفعلية اليوم في المجتمعات الأنجلوسكسونية. فقرار رجل الأعمال والإعلامي الشهير، الملياردير الأسترالي الأصل روبرت مردوخ في تأييد الحملة الانتخابية لتوني بلير زعيم حزب العمال البريطاني عبر صحيفة **صن** *Sun* البريطانية التي يمكلها والتي يزيد توزيعها اليومي على أربعة ملايين نسخة، أثار ضجة في الأوساط السياسية في لندن. كما ذكر الجمهور البريطاني أن أكثر من 30٪ من وسائل الإعلام العالمية هي في يد مردوخ الذي يملك أيضاً صحيفة **تايمز** *Times* المحافظة ومعظم المحطات التلفزيونية الخاصة وشبكات الإنترنت، علاوة على انخراطه في جميع المشروعات الدولية في حقل البث الفضائي (الستالايت)، وكذلك الشبكة الرقمية التي أخذت حصصاً من السوق البريطانية.

والمسألة التي تستحق أن نذكرها هنا هي وجود عمليات قرصنة تحدث عبر شبكات الإنترنت، ولعل أكثر خدمات الإنترنت عرضة لانتهاك القراصنة هي مجموعات الأخبار، وأسباب القرصنة عديدة منها ما هو سياسي، مثل نشر أفكار مناهضة، ومنها ما هو ترفيهي على سبيل التسلية وقضاء الفراغ.

«ومن المعلوم تقنياً أن المواقع الحساسة على الإنترنت محمية بنظام دفاعي يعرف بنظام "جدران النار" لمنع أي محاولة لاقتحامها أو الاستيلاء على المعلومات السرية فيها، ولكن هذا النظام تم اختراقه أكثر من مرة. وتسعى الشركات المنتجة لمثل هذه الأنظمة إلى تطويرها لتصبح أكثر منعة، ومن جهة أخرى، وبسبب الديمقراطية التي تتمتع بها الإنترنت فإن كثيراً من المواقع تغري قراصنة الحاسوب بأبعد من السطو عليها، والمشكلة أنه لا توجد أنظمة أو برامج دفاعية كاملة مئة بالمئة»[45].

وتعتمد عصابات المافيا في الدول الغربية اليوم على شبكات الإنترنت في جرائمها المنظمة، وتبييض عوائد المخدرات وغسل أموالها. وسابقاً كانت هذه العصابات مراقبة من قبل الأجهزة الأمنية المختصة، أما اليوم فهي تصول وتجول عبر الإنترنت؛ إذ خدمتهم هذه الشبكات في توسيع اتصالاتهم عبر العديد من الدول، ومن المتعذر اكتشافهم، وتعد هذه إحدى مثالب الإنترنت التي تساهم في ازدياد معدل الجريمة في هذه الدول.

وفي العالم العربي يولي المتخصصون وخبراء الحاسوب والمهندسون التقنيون اهتماماً بالغاً بمواكبة كل جديد وتطوير يطرأ على البرامج، ومؤخراً شهد العديد من العواصم العربية مؤتمرات علمية دولية شارك فيها خبراء

متخصصون من الدول العربية والعالم، كما شهدت العواصم العربية دورات تقنية لمطوري ومهندسي البرامج. وقد نظم المؤتمر الأول حول تقنية "جافا" الذي عقد مؤخراً في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع شركة "صن" و "آي بي إم" و "لوتس" و "نوفل" و "أوراكل" وحضره أكثر من خمسمئة فرد. وتشهد منطقة الشرق الأوسط وعياً متنامياً واهتماماً متزايداً بتقنية "جافا"؛ إذ ستتناول "المرحلة الثانية" المتطلبات التقنية لمطوري البرامج. وقال ألان تاونسند مدير عام شركة "صن مايكروسيستمز": «إننا بصدد تعزيز وترسيخ الزخم الذي ولده المؤتمر، ونريد أن نقدم خبراتنا إلى المطورين في كل أنحاء منطقة الخليج العربي، ويسر "صن" أن تعلن استمرار تقديم الدعم». وقال حسين دجاني المدير الإقليمي في "أوراكل": «سنقدم للمشاركين في المؤتمر وللمعنيين بالمجال التقني فرصاً جديدة للاشتراك في سبع دورات عملية مختلفة»[46].

إن التجربة ماتزال في بدايتها، وقد ظهرت فوائد عديدة للإنترنت؛ منها توظيف المعلومات في سبيل المعرفة وسرعة الاتصال؛ وكذلك هناك ركن الأطفال التعليمي الذي يأخذ طابع التسلية في الوقت نفسه على الشبكة. وعلى سبيل المثال فإن مؤسسة "سايبركيدز" عبارة عن سلسلة مدارس لتعليم المعلوماتية، تهتم بإدارة مراكز الأطفال الذين يستطيعون متابعة الدروس ابتداء بالسادسة من العمر، ومن أهداف هذه الشركة تعليم لغة الحاسوب بطريقة سلسة عن طريق التسلية والترفيه بشمولية المواد التعليمية، وبالإمكان مراقبة الأهالي لأبنائهم لتجنيبهم من الدخول في مواقع تؤثر سلبياً في حياتهم.

وكان العالم قد شهد حادثة مفجعة تم ترتيبها على الإنترنت كوسيلة من وسائل الاتصال؛ إذ أخذت وسائل الإعلام العالمية تتناول خبر الانتحار الجماعي في كاليفورنيا عندما اجتمع تسعة وثلاثون فرداً يعملون في شركة المعلوماتية المتخصصة في صفحات "الويب"، وقرروا من خلال الإنترنت الانتحار والذهاب إلى كوكب آخر وفق معتقداتهم الخرافية، فهم حسب معتقداتهم لا يمتون بصلة لكوكب الأرض، وأطلق عليهم "جماعة معبد الشمس". وكان هؤلاء قد أعلنوا موتهم مسبقاً على شبكة المعلومات عبر مركز آخر أطلقوا عليه تسمية "باب الجنة"، وأعلن هؤلاء أن مرورهم على الأرض كان عابراً وأن عليهم الرحيل عبر مركبة فضائية في الأيام المقبلة، وكان الرحيل عبر الانتحار وفق شعارهم الذي يقول: «هذه فرصتكم الأخيرة بمغادرة الأرض قبل إعادة تكوينها!».

وبعيداً عن التحدث في القضايا السلبية، فإن ما تم استعراضه لا يلغي الفوائد الإيجابية للإنترنت ممثلة في سرعة الاتصال وكثرة الخدمات التي تقدمها، ومع حلول عام 2000 تكون معظم البشرية في القارات الخمس قد أدخلت الإنترنت وتعاملت معها. والسؤال هنا: كيف تسير الأمور في الدول العربية؟ وهل أخذت موقعاً داخل الشبكة؟ وكيف تحل معضلات الرقابة لاعتبارات، منها خصوصية ثقافة المنطقة المختلفة عن دول الغرب؟ لقد أظلنا القرن الحادي والعشرون، وكثير من الدول العربية أدخلت الإنترنت واحتلت موقعها على الشبكة ولكن صورة الأمور تسير ببطء، وهذا مرتبط بمفهوم تطبيقات النظرية الإعلامية وتعاطيها مع الجديد من التقنيات. ويكاد المرء يدهش من هذا البطء في التوجه نحو صياغة توجهات أكثر عملية وفي جوهرها المصلحة العامة، للالتحاق بركب التطور

والانفتاح على العالم قبل أن يفوت الوقت، ورغم ذلك ثمة تبدلات تحدث هنا وهناك في الدول العربية على صعيد الانفتاح الشامل على وسائل الإعلام في النظام الدولي الجديد، مع وجود انتقادات مسبقة لشكل هذا النظام في تعميم نظرية "العولمة" و"القرية الكونية" التي تعكس مصالح الغرب بصورة دائمة.

وبرأينا أن وجود نظرية نقدية مع هذا الانفتاح يدل على صحة الرؤية العربية في الحاضر والمستقبل، ورغم ذلك لم تتخلف الدول العربية عن دخولها القرن الحادي والعشرين. وثمة ما هو مطمئن لامتلاكها التقنيات الحديثة واستخدامها على نطاق واسع في المؤسسات العلمية والاقتصادية والجامعية الأكاديمية وحتى الشعبية، ومن ناحية أخرى فإنه من المفيد تسليط الضوء على أنماط التطور والتداخل في مجالات المعلوماتية وباقي قطاعات التقنية، ولاسيما تأثير الإعلام المرئي والمسموع والشبكات الفضائية ونظرية السوق التي تغزو العالم، وانعكاس ذلك على الدول العربية، باعتبارها جزءاً من القرية الكونية والنظام العالمي الجديد.

سادساً: العرب والإعلام المرئي والمسموع "تفاوت قائم"

دخلت أنماط التطور مرحلة جديدة شملت المعلوماتية وقطاع الاتصال عن بُعد، والأجهزة السمعية والبصرية إضافة إلى الحاسوب والناسوخ (الفاكسميلي) والأسطوانات المدمجة (CDs) والألياف الضوئية والأقمار الصناعية التي تنقل الاتصالات بسرعة وذات القدرة الهائلة على البث الإذاعي والتلفزيوني والهاتفي. ثمة صورة أخذت تتشكل وتظهر ملامحها جلياً في قلب "القرية الكونية"، وهي توسيع اندماج التقنيات المذكورة

والأجهزة بعضها ببعض، وثمة ظاهرة بدأت تتسع معالمها وتترك تأثيراتها في مختلف دول العالم، وتتجلى في انتقال وسائل الإعلام الجديدة (المرئية والمسموعة) والمعلوماتية وغيرها في تعميم نظريتها من مفهوم الرسالة الإعلامية إلى مفهوم السوق الإعلامية.

وكان لهذه التحولات ترجماتها منذ مطلع التسعينيات وكانت تسير وفق سياسة الشركات الاحتكارية في تخفيض النفقات والموازنات خاصة المرئية والمسموعة، مما أعطى هذا السلوك تغيراته على صعيد محتوى وسائل الإعلام الدولية. ففي حين أخذت معظم هذه الوسائل صفة النخب، أصبحت وحدها قادرة على صناعة القرار وعقد الاتفاقيات التجارية.

ربما يعتقد البعض هنا أن هذه الموضوعات لا تعني الدول العربية، لكن ما نراه هو العكس تماماً، فيما يحصل من متغيرات جديدة. وتقوم هذه المسألة على أساس استعراض سريع لتنافس الشركات والاحتكارات العالمية التي تفتحت أعينها على المنطقة العربية، ودول العالم الثالث قاطبة، باعتبار أن هذه الدول مستوردة لوسائل الاتصال والتقنية ضمن مفهوم السوق. وقد توصل القائمون على وسائل الإعلام العربية في مؤتمراتهم المنعقدة إلى تنسيق مشترك، طرحت من خلاله فكرة السوق العربية المشتركة للإنتاج الإعلامي المرئي والمسموع. وهناك تطبيقات لهذه المسألة، وقد ظهرت بوادر بين بعض الدول العربية؛ ونعتبر أن هذا الأمر يندرج ضمن التحديات والمواجهة التي تطرحها الإشكاليات الإعلامية الدولية.

ستشهد المنطقة العربية ما يطرأ على المحيط العالمي في النشاط السمعي والمرئي، وسيكون للتقنيات الرقمية إضافة إلى غزارة التبادل الإعلامي

تأثير كبير في نسق تطور الدول العربية من خلال مختلف الخدمات التفاعلية، وبما أن حجم الاستثمار المقدر للخطة العالمية في مجال الاتصال والمعلومات سيتجاوز في الفترة نفسها ألف مليار دولار، فإن الاستثمار العربي الذي يمثل نسبة لا يستهان بها في حجم الاستثمار الدولي سوف يكون حاضراً في كل التصورات، ولذلك فالعرب الذين توقفوا بنسب متفاوتة عن تنسيق مبادراتهم في مجالات الإعلام، مدعوون اليوم إلى السعي المشترك من أجل المشاركة الفعالة في نحت ملامح السوق الثقافية الكبرى التي يشهدها العالم في نهاية القرن[47].

كما أنه من الضروري هنا أن يتم توزيع الاستثمار العربي على مبدأ التوازن بين المعدات والتجهيزات والإنتاج الفكري والمعلوماتي والمسلسلات الدرامية.

لقد تبين من خلال العرض المكثف للمشهد الإعلامي الدولي الذي يشمل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمعلوماتية والأقمار الصناعية وشبكات الإنترنت، أن ثمة تفاوتاً واختلافاً بين دولة وأخرى في تطبيقات هذه التقنيات، حتى إن هناك تفاوتاً بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية على صعيد الإنتاج حيث ضاعفت الأخيرة صادراتها نحو أوربا في غضون خمس سنوات، إضافة إلى بقية دول العالم. والسؤال هنا: أين العرب من هذا المشهد الإنتاجي الدولي على صعيد المنافسة؟ والإجابة واضحة هنا أن العرب في موقع الاستهلاك والاستيراد بما يلبي احتياجاتهم؛ فالشركات الاحتكارية المسيطرة اتخذت من حرية السوق والمنافسة والتخصص ذريعة لتعميم مفهومها الاحتكاري على المستوى العالمي، وهذا بحد ذاته شعارها الاقتصادي، وهنا نكتشف التناقض في طرح فكرة النظام الإعلامي الدولي.

وربما يكون من المفيد هنا إيراد المثال التالي الذي بُدئ بتطبيقه في الآونة الأخيرة عبر اتفاق عقده بيل جيتس مع شبكة التلفزيون الأمريكية (N.B.C)، والذي وظف مبلغ مليار دولار بغرض تعميم ابتكار جديد في شبكة حديثة مبنية على مبدأ الاندماج والتزاوج ما بين التلفزيون والحاسوب. وسوف تبث برامج هذه الشبكة الجديدة صورها عبر التلفزيون الخطي "الكابل"، وبنفس الوقت تظهر نصوصها على شاشة الحاسوب وباستطاعة الإنسان قراءتها ومشاهدتها وسماعها عبر مراكز (WEB) على الإنترنت. والسؤال ما غاية هذا الابتكار الجديد؟ ربما لا شيء سوى رؤيتنا للمنافسة التي تقوم عليها الشركات الاحتكارية، ويريد جيتس هنا منافسة (CNN) عبر شبكاتها على صعيد الأخبار والتي تأخذ شكل الصراع الجديد بين المجموعات الاحتكارية. وهذه المشروعات من شأنها أن تؤدي إلى ضرب التعددية التي تأخذ بها النظرية الإعلامية، وحصرها لدى فئة ضئيلة في العالم تتربع على عرش الإمبراطورية الإعلامية التي يُنشئها هؤلاء بأموالهم.

وعلى ضوء واقع المنافسة بين الشركات الاحتكارية فإن من المهم التأكيد على مسألة التنسيق العربي والعمل العربي المشترك لتحديد ماهية الدخول في السوق الإعلامية وتأمين احتياجات الدول العربية بعيداً عن موقع الاستغلال والتبعية، باعتبار أن الدول العربية تحتل موقعاً مرموقاً بالنسبة إلى صادرات الشركات وأسواقها واستهلاكها من مواد إعلامية وأجهزة وبرامج، وربما هذا يرسم ما تطرحه تحديات العولمة.

سابعاً: العرب والعولمة "مسؤولية النقد"

ثمة مسألة لابد من إعطاء الرأي فيها وتعريف جوانبها، إنها "العولمة" وما تتضمنه من أفكار أنظمة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وما تعممه وسائل الاتصال الحديثة من خلق نظام القولبة (تعليب) للعقل الإنساني وتسخيفه وفق دوغمائية القوانين السائدة.

وهذه المسألة في متناول المفكرين العرب والعالميين وفي كتاباتهم ودراساتهم النقدية وتندرج ضمن الجهد النقدي لأي نظرية يطرحها الغرب، خاصة تلك التي تقول بالاندماج الإقليمي من ضمن تفصيلات الغرب ونظرياته التي يقودها الإعلام ووسائل الاتصال.

ومن شأن مسؤولية النقد أن تضع حداً وتكشف عن مخاطر تذويب الهوية العربية والنزعة القومية وخصوصيتها في إطار القولبة المطروحة "العولمة"، ويوقع هذا على عاتق المثقف مسؤولية كبيرة في النقد والتفكير العقلاني. وقد تناول هذه المسألة المفكر إدوارد سعيد حديثاً في كتابيه «**صور المثقف**» و«**الثقافة والإمبريالية**» وما تفرزه من تأثير إعلامي، يقول: «إن وسائل الاتصال الفعال – وهي عُملة المثقف – تجري مصادرتها، مما يترك للمثقف المستقل مهمة رئيسية واحدة يعبر عنها ميلز على النحو التالي: إن الفنان والمثقف المستقلين هما في عداد الشخصيات القليلة الباقية المجهزة لكي تقاوم تعرض أفكار حية إلى قولبة جامدة وبالتالي إلى الموت، ويتضمن الإدراك الحسي الجديد حالياً القدرة على العمل باستمرار لفضح التعميمات المتحيّزة ذات النمط الثابت عن الرؤية والفكر، ولتحطيم هذه التعميمات التي تغرقنا بها وسائل الاتصال الحديثة»[48].

ونرى هنا أن هذه الاتجاهات الفكرية تتكيف مع متطلبات السياسة التي يُعنى من خلالها المفكر قبل غيره بمسألة تأثيرات الإعلام ووسائل الاتصال ومهامها في ترويج القولبة. إذاً، تقع على عاتق الاتجاهات الفكرية مسؤولية النقد في كشف الروايات البديلة والأقنعة الزائفة ومبدأ القبول والمجاز اللذين يوفرهما نظام القولبة.

«ويمكن إعطاء أمثلة واضحة من خلال تفحص مقتضب للكيفية التي تنزع فيها اللغة اليوم إلى اتخاذ أشكال أكثر عمومية وأكثر جماعية واتحاداً. خذ الصحافة كمثل يثبت ذلك: ففي الولايات المتحدة الأمريكية كلما اتسع نطاق صحيفة ما وازدادت قوتها، أصبح صوتها أكثر جدارة بالاعتماد والقبول وصارت تعتبر أوثق ارتباطاً بجماعة أكبر من مجموعة الكتاب والقراء المحترفين، والفرق بين صحيفة "تابلويد" التي تعتمد الإثارة وبين صحيفة **نيويورك تايمز** هو أن الثانية تطمح إلى أن تكون (وتعتبر على نحو عام) الجريدة القومية، وألا تعكس افتتاحيتها آراء قلة من الرجال والنساء فحسب، بل أن تعكس أيضاً للأمة بأسرها ما يفترض أنها الحقيقة المدركة حسياً في تلك الأمة. ويشير الضميران "نحن" و"نا" في الافتتاحيات مباشرة إلى المحررين أنفسهم بالطبع، لكنهما يوحيان في الوقت ذاته بهوية قومية متحدة كما في مطلع الدستور الأمريكي: (نحن شعب الولايات المتحدة..)، ففي أثناء حرب الخليج الثانية افترضت المناقشات العامة للأزمة، وبخاصة في التلفزيون والصحافة، وجود هذه الـ"نحن" القومية التي رددها المراسلون والمنتمون إلى المؤسسة العسكرية، والمواطنون العاديون على السواء، مثل: متى سنبدأ نحن الحرب البرية؟ أو هل تكبدنا أي إصابات؟»[49].

وهنا يوضح إدوارد سعيد هذه المسألة في جو من المفارقة النقدية، وهي ظاهرة وأسلوب عمل في الصحافة الأمريكية، وحسب رأيه إن ما تفعله الصحافة فقط هو الإيضاح والتثبيت كما هو مدلول عليه ضمناً للغة القومية أو الجماعة القومية أو الهوية أو الذات.

وفي يومنا هذا يدور حوار ونقاش تحول إلى سجال، حول فكرة الاندماج الإقليمي التي تطرحها نظرية العولمة في عصرنا الحديث، ويؤكد محور المناقشات على وجود تحديات من شأنها القضاء على فكرة التنمية والخصوصية. لقد طرح على المنطقة العربية العديد من المشروعات في الآونة الأخيرة منذ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في بداية التسعينيات، ولا تنتهي عند "الشرق أوسطية" التي طرحها شمعون بيريز بعد اتفاقيات أوسلو ثم "السوق الشرق أوسطية" وبالمقابل "السوق العربية المشتركة" من قبل جامعة الدول العربية، وحول تنشيط الدور الأوربي في مواجهة النفوذ الأمريكي واستفراده بالمنطقة من خلال السوق الشرق أوسطية والدعم الأوربي للتنمية الاقتصادية الإقليمية.

كل هذه الأمور مازالت مناقشتها تثير الجدل في المؤتمرات ومن خلال وسائل الإعلام. وفي إحدى الندوات المعنية في نقاش العولمة يركز الدكتور برهان غليون أثناء مشاركته في الندوة على مسألة في غاية الأهمية: «إن العولمة ليست موضوع نقاش؛ ذلك لأنها تشكل حركة أو عملية موضوعية وتاريخية خارجة عن إرادتنا، وإن كل ما نستطيع أن نفعله وما يشكل موضوعنا لمناقشة فعلية، هو كيف يمكننا كمجتمعات عربية السيطرة على هذه العملية وتوجيهها والتحكم بها حتى لا نتحول إلى ضحايا، والثانية أن العولمة ليست عملية سلبية ولكنها تنطوي على

إمكانيات تاريخية هائلة. والأمر يتوقف على الطريقة التي نواجهها فيها، فإذا فشلنا في هذه المواجهة أو لم ننجح في إعداد الشروط المناسبة لاستغلال الطاقات التي تخلقها، خسرنا المعركة ودفعنا الثمن غالياً، وبالعكس إذا ما نجحنا في بلورة استجابات عقلانية وسليمة وسريعة، أمكننا الاستفادة منها لتغيير موقعنا كدول فقيرة وضعيفة على ساحة المنافسة الدولية»[50].

ربما تأخذ هذه المسألة حيزاً كبيراً من الوقت عبر مناقشتها، وذلك بحضور العرب لهذه العملية وطرح قضاياهم بما يناسبهم، وكما تبين فإن هذه المسألة تعكس اهتمام الكثير من الدول العربية لتحقيق الالتحاق بالتطور والدخول في القرن الحادي والعشرين. ويشيع بعض المشاركين الأمريكيين في الندوات والمؤتمرات «أن العرب معادون للعولمة، وأنهم قد اتخذوا موقفاً سلبياً منها، وهم بذلك يحرمون أنفسهم من الفرصة التاريخية المتاحة لهم للخروج من الهامشية». وعبثاً يحاول المرء التأكيد على أن الموضوع هو النقاش حول سبل الاندماج في العولمة، لا رفض العولمة. ويبدو لي أن الأمريكيين جاؤوا بأحكام مسبقة لا تتزعزع بأن العرب يرفضون العولمة بسبب ما يتميزون به من انغلاق ديني وثقافي ومهمتهم هي إقناع العرب بحسنات هذه العولمة[51].

وكما تبين من أوراق الندوة بأن ثمة مسألة نجح الأمريكيون بها أثناء مناقشتهم للعولمة وهي تغييب مسألة الاندماج الإقليمي، وأصبح شغلهم الشاغل تذكير العرب بتخلف اقتصادهم وهامشية اندراجهم في شبكة المعلوماتية والإنترنت، وما يجرّه ذلك من مخاطر على مستقبلهم. وتتجلى

أهمية الأفكار التي طرحها الدكتور برهان غليون في توضيحه: «إن العرب بعكس ما ردده الأمريكيون طوال أيام الندوة، ليس رفض العولمة كما لو كانت هذه العولمة - أي الاندماج بالاقتصاد الدولي - معروضة عليهم وهم لا يحبونها لأنهم منغلقون على أنفسهم خائفون على ثقافتهم، ولكن في غياب الوسائل التي تسمح بهذا الاندماج والالتحاق بالركب العالمي»(52).

ويفترض المنطق هنا مناقشة "العولمة" أو أي مسألة أخرى أخذت طابع اقتصادات السوق والتطور والمنافسة ووسائل الاتصال والانفتاح الكلي، والنقد بمسؤولية في وضع تصورات مستقبلية من شأنها أن تكون استراتيجية قومية عربية لرسم سياسة القبول بالتطور ضمن شروط الخصوصية والحفاظ على الهوية وليس الذوبان. ومن جانب آخر ألا تندرج الحلول في سياق رفض العولمة، فذلك لا يفيد بشيء. وقد أجمع العديد من المفكرين على مسألة السعي لتوفير شروط الارتفاع بمعايير الإنتاجية والتقنية والإدارة والتجارة والبحث العلمي في المنطقة العربية، كما هي الحال في أي منطقة أخرى.

وكما هو معروف، فإن التنظير الأساسي للعولمة قد أخذ بعده الفلسفي العام في كتابي «**نهاية التاريخ**» لفرانسيس فوكوياما، و«**صراع الحضارات**» لصموئيل هنتنجتون، حيث يرى العولمة متناسبة مع معنى النظام العالمي الجديد. ويضيف هنتنجتون أن هذا النظام هو امتداد للنظام العالمي القديم وإعادة إنتاج للرؤية المعرفية العلمانية الإمبريالية في عصر ما بعد الحداثة.

ولقد جاء في تعريف صادر عن صندوق النقد الدولي "للعولمة" وفقاً لتقريره نصف السنوي، عن النصف الأول لعام 1997: «أنها الاندماج

المتسارع للاقتصاد العالمي، عبر التجارة وتدفق رؤوس الأموال، وانتقال التكنولوجيا وشبكات الاتصال، وتيار التثاقف»[53] .

ولا ضير من أن نلقي بعض الضوء ونستعرض تعريفات وصفات أطلقها مفكرون ونقاد عرب وعالميون على العولمة، وربما تقودنا هذه التوصيفات لمعرفة الجدل والسجال الذي أثارته ومازالت قضية العصر التي ستفتتح القرن الحادي والعشرين، إنها العولمة بما تحمله من تشاؤم وتفاؤل بين مؤيد لها ومعارض ومتحفظ ومترقب لما يحصل. وأثناء تدقيقنا لمصطلح "العولمة" في الجانب اللغوي نجد أن العولمة مرادفة لمفردة "الدولنة"، حسبما اعتبرها بعض المفكرين، وهي تختلف عما في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، وكما اعتبرها العديد من النقاد هي أقرب إلى الدولنة بترجمتها الحرفية (Internationalisation)، والبعض يفضل كلمة "الكوكبة" ربطاً بجذرها الكوكب (Globe)، فالعولمة عندهم (Globalisation)، ومازال نقاد العولمة مختلفين في أصل النحت اللغوي لهذا المصطلح. وفي تعريف الكاتب الفرنسي أوليفيه دولجوس للعولمة في كتابه الصادر عام 1997 تحت عنوان «**العولمة**»، يقول: «إنها تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون، يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها وإن العولمة نموذج للقرية الكونية التي تربط بين الناس والأماكن، ملغية المسافات ومقدمة للمعارف بدون قيود»[54] .

فيما اعتبر عالم الاجتماع الألماني أولرش بيك العولمة في كتاب له بعنوان «**الحداثة الثانية وعصر العولمة**» «أن العولمة سوف تحطم الاقتصادات القومية، كما أن مشكلات البيئة والمناخ لم تعد تنسجم مع ما يطرح اليوم

من مفاهيم ومخططات، وأن النزعة الفردية أخذت في تغيير كثير من ملامح الحياة بجميع أشكالها». بينما كتب المعلق الأمريكي الشهير توماس فريدمان لصحيفة **هيرالد تريبون** *Herald Tribune* في 10 شباط/ فبراير 1997 أن العولمة هي نحن (أي الأمريكيون) داعماً بذلك فرضية المتشككين في الأطروحة كلها والذين يعتبرونها مجرد عملية "أمركة" للعالم، وتحت مسميات مخففة. وفي المقابل كان روبرت ريخ وزير العمل الأمريكي الأسبق قد كتب في الصحيفة ذاتها في 10 كانون الثاني/ يناير 1997، محذراً الأمريكيين من الانسياق الكلي وراء العولمة مبرزاً بعض مساوئها الجانحة لجهة تكريس عدم المساواة، ومضاعفة فقر الفقراء وغنى الأغنياء داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

بينما وصف أيجناشيور أموني مدير جريدة **لوموند** الدبلوماسية الشهيرة سادة العالم الآن بأنهم قوى تعمل بكل أريحيّة بفضل إنجيلها النيوليبرالي، وتسير مع شعارات واضحة: التبادل الحر - الخصخصة - النظام النقدي - التنافس - الإنتاجية، ويمكن أن تكون لافتتها كل السلطات للأسواق، فالشؤون المالية والتجارية ووسائل الإعلام وغيرها من الميادين التي أنتجت بفضل التقنيات الحديثة، قد عرفت تطوراً هائلاً وخلقت إمبراطوريات هائلة من نمط جديد[55].

أما الطيب تيزيني فيقول عن العولمة: «يمكن تحديد العولمة بعدة تعريفات، أهمها وأكثرها حسماً بالاعتبار الاجتماعي التاريخي هو التالي: إنها - أي العولمة - هي الإمبريالية في مرحلة سقوط التعددية القطبية القائمة على التناقض والتضاد في الأنماط الاقتصادية والاجتماعية أولاً. وثانياً:

الإمبريالية في عصر المعلوماتية أي في عصر نواجه فيه تحولات جديدة في أشكال الاستغلال والاغتراب الرأسماليين، من ذلك الموقع تبرز "السوق الكونية" "الكوسموسوقية". والتجسيد الشامل عالمياً للعولمة يراد لها أن تبتلع كل الانتماءات والهويات والقيم أو أن تمر عبرها»[56].

لقد برزت أولى تجليات العولمة بالنسبة إلى ناقديها على أنها نظام يتحدث عن المستقبل ولا يتحدث عن الماضي (الصيغة الإنكارية للماضي) من حيث إن العولمة في جوهرها عالم بلا خصوصيات ولا مركز. وهنا تغيرت بعض المفاهيم التي سادت على مدار القرن العشرين بانتهاجها مفهوم "الإبادة من الخارج" فيما تنقلب وتصبح مع العولمة التفكيك من الداخل.

ووفقاً للنظريات الشائعة في هذا الخصوص، فثمة رؤية تطفو على السطح عند استعراض العولمة وما اعتبره البعض "حتمية العولمة" كنموذج سابق على حتمية التاريخ. وهنا جاء في نقد حتمية العولمة أن «هذه الحتمية تخفي وراءها تزييفاً معرفياً». لقد انطلقت العولمة في صورتها وأبعادها – ما بعد الحداثة – لتركز على أمور كثيرة أهمها:

1. تتسع العولمة في نظم حركتها وتطوير تياراتها لمساهمين من غير الدول، كالشركات المتعددة الجنسيات والعابرة الحدود والمنظمات الإقليمية والدولية.
2. تقوم العولمة أيضاً داخل حركة الإعلام والفضائيات والاتصالات والتثاقف والحرية (اللبرلة) السياسية.
3. تعمل العولمة على التكامل العالمي ضمن مرحلة جديدة من العلاقات الدولية والعوامل المتغيرة عالمياً.

4. يقوى الاتجاه نحو تقارب الدول وعولمتها في سياق المتغيرات العصرية، مع إدراك البعض لصعوبة هذه العملية وتعقيداتها بالنسبة إلى الخصوصيات الثقافية المحافظة.
5. تحاول العولمة تنمية القدرة على التحليل الاجتماعي (السيوسيولوجي) الذي يتبع استكمال المعالم الحضارية، بعد إدخال السيوسيولوجيا في الفضاء الاجتماعي، في محاولة لإحباط إفرازات ما بعد الحداثة من إشكاليات تم طرحها للمناقشة. وهذه النقاط التي تم ذكرها هي في المحصلة محاولة ترصد السياقات والمسوغات التي تطرحها السجالات بين مؤيد ومعارض للعولمة بأسلوبها النقدي، وباتباعها المناهج المتعددة.

لقد حازت هذه النظريات الحديثة التي تتناقلها وسائل الإعلام والاتصال اهتماماً كبيراً في زماننا هذا، ويتضح – من خلال مناقشة الأفكار – وجود تضارب وغياب للمؤسسة التي تتحمل مسؤولية النقد. وقد أوضح إدوارد سعيد ضرورة أن يأخذ المثقف دوره أمام هذه الوسائل الضخمة التي تعطي صورة مضللة أكثر مما تهدف إلى توضيح الأمور بشكل أدق، وفي ظل وجود هذه البيئة الإعلامية الجديدة نجد العديد من المشكلات التي أقلها انعدام التوازن، ولا تنتهي تلك المشكلات عند إهمال الخصوصيات ووجود التحيز في الصناعة الإعلامية المحتكرة دولياً.

إن المسألة تصبح وفق نظرية السوق السائدة بفوضويتها، في وجود وتأمين مستهلك، ليتم إعادة صياغة عقله، سواء عبر بث شاشة صغيرة أو وكالة أنباء، ويصبح هذا المستهلك وسيلة لغاية المتحكمين في النظم الإعلامية، سواء محرراً كان أو كاتباً أو منتجاً إعلامياً يريد أكبر جمهور

ممكن لبضاعته. وفي ظل هذا التضخم الإعلامي كثرت التساؤلات حول غياب المؤسسة النقدية لتمارس دورها على الصحفيين والأفراد والمؤسسات لتعريفهم بمفهوم تحمل المسؤولية التي تخضع إلى نظرية "المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية". وهنا تتضح صعوبة تطبيق هذا السلوك في ظل الفوضى القائمة، التي أظهرت توهماتها.

«وأولى الأوهام التي يبتكرها المجتمع الاستهلاكي المعاصر هي تعميم ما يسميه "الخطاب المغفل"، أي الخطاب الذي لا يقف وراءه أشخاص أو حتى مؤسسات، بل نظام عالمي يهدف إلى السيطرة على الأذهان والممارسات عبر العالم أجمع، فيتحول المتلقي إلى كائن يتلقى الانفعالات بشكل دائم ومركّز بحيث يدخل بعدها باللعبة الإعلامية الزائفة التي سرعان ما تؤدي إلى وقوعه في اغتراب، وهي لعبة مرايا مدروسة ومنهجية، بحيث يصبح الإنسان بعد الإدمان عليها سجيناً لها»[57].

لقد أصبحت حالة العزلة والتغريب والصدمة للإنسان من أهم معالم القرن العشرين وهذا طبيعي في زمن التخمة الإعلامية (الإنترنت والبث عبر الأقمار الصناعية، والتقنيات الجديدة)، والتي تحولت إلى أيديولوجيا تعمل على صناعة الأوهام، وذلك في غياب مسؤولية النقد والحس الاجتماعي المطلوب.

وإذا كانت إحدى تجليات العمل الإعلامي المعاصر هي الشمولية الكونية لوسائل الاتصال، فإن ثمة نقاطاً مشتركة للإنسانية قاطبة، بما تحمله من تراث حضاري، وانطلاقاً من فهمنا للعمل والأداة ومناقشة الأسباب وليس النتائج، ويصبح من الضروري التذكير بوجود القاسم المشترك في

العمل الإعلامي للشعوب والدول قاطبة. وتفترض هذه الرؤية أن تقوم وسائل الاتصال الحديثة بتعميم الفائدة على سكان الكرة الأرضية، وألا تكون في موقع يبيح استغلال الدول الكبرى القوية للدول النامية الفقيرة، وألا تنحرف وسائل التطور التقني عن هدفها الإنساني، وهذا من شأنه أن يعمق التفاهم والحوار والسلام بين الشعوب في تعزيز مناخها الديمقراطي. وبالنسبة إلى العولمة نؤكد مرة ثانية أن الأمر لا يتوقف على رفضها بقدر معرفة السبل والطرق التي نواجهها فيها.

ثمة مسؤولية للنقد بات العرب مطالبين بتطبيقها، وممارسة ذلك تحمل في جوهرها الحلول والملاحظات والتقويم. والنقد حالة صحيّة لمعالجة الظواهر المرضية السلبية التي يصيب فيروسها العمل الإعلامي. والنقد يرسم لنا آفاقاً مستقبلية وربما التنبؤ في الرؤية والإجابة عن سؤال: ما العمل؟ والعمل هنا يتجسد بمسؤولية النقد للكشف عن حجاب الرؤية وضبابيتها ونزع الستار عن آخر حقيقة يواجهنا بها الآخر، وبالنقد نقترب من معرفة الذات وقدرتها وحجم السؤال: من نحن أمام الآخر؟

ثامناً: الإعلام العربي على أبواب القرن الحادي والعشرين:

استخلاصات وتوصيات

يقيم منطق الأشياء افتراضاته النظرية من أجل وضع الحلول لأي أزمة، وحقيقة الأمر أن الصحافة ووسائل الإعلام في العالم العربي تواجه تحديات كبيرة في عصر المعلوماتية والتقنية ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين، فهل وجد الإعلام العربي له موقعاً طبيعياً داخل النظام الإعلامي العالمي الجديد أم أنه مغيب وتائه في التبعية يعاني عقدة النقص؟ إن التحديات التي تواجه الإعلام العربي والصحافة العربية على غاية من الأهمية، وإن لم يبحث القائمون على الأمور والمؤسسات والحكومات العربية عن حلول، فسوف يصبح الضياع عنواناً في "القرية الكونية"، وقانون التجاوز الغربي أحد تجلياته.

وحتى نقترب في تحليلنا من جوهر الأزمة أمام منطق التحديات ومن ثم استشراف رؤية مستقبلية، لابد من أن نقوّم الإشكاليات ونظرية السوق الإعلامية الدولية، وتبعية المستهلك. وبداية نرى أن الاقتراب من أي تحليل يكون وفق قانون الضرورة، والوقوف عند تغيير القواعد والتعريفات الجامدة وهي تأخذ بأسلوبها منحى جدلياً. والاقتراب من نظام التحليل ومحتوى التحليل لأزمة الصحافة والإعلام، أو - ربما بوصف أدق - صحافة وإعلام الأزمة.

تكاثرت الاجتماعات والمؤتمرات الإعلامية العربية منذ عشرين عاماً لتدارس المشكلات التي يواجهها الإعلام العربي، إلا أن السؤال الذي نطرحه هنا: ماذا نتج عن هذه المؤتمرات، وهل ثمة حلول عملية عالجت واقع أزمة الإعلام العربي؟

على سبيل المثال وجهت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دعوة لعقد مؤتمرها عام 1980 في الخرطوم، حيث حضره العديد من المخططين والمسؤولين والإعلاميين العرب، «ومعروف أن المؤتمر خرج بتوصيات تدعو إلى إنشاء مركز عربي لنقل تقنيات الاتصال. وفي الوقت نفسه عقد اجتماع آخر أوصى بالتوسع في صناعة وسائل الاتصال في العالم العربي، إلا أنه كما رأينا لم تجد هذه التوصيات تطبيقاتها العملية. وفي عام 1992 تم عقد اجتماع مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته الخامسة والعشرين وخرج بقرارات مهمة منها:

أولاً: تشكيل لجنة خبراء إعلاميين واقتصاديين لوضع خطة لدعم الصناعات اللازمة للإنتاج الإعلامي وتطويرها.

ثانياً: تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الاتصال بوزارات الصناعة في الدول الأعضاء بغية جمع المعلومات والآراء للجنة الخبراء»[58].

وبعد اجتماع لجنة الخبراء الإعلاميين والاقتصاديين في كانون الأول/ ديسمبر 1992، اتخذت القرارات التالية:

«1. تأمين أجهزة الاستقبال التلفزيوني وهوائياته.

2. تأمين أجهزة الاستقبال الإذاعي، أجهزة الحاسوب وبرمجياته، أجهزة التسجيل الصوتي والمرئي، أنظمة استقبال البرامج التلفزيونية عبر الأقمار الصناعية.

3. تأمين الأجهزة ذات التراميز، إضافة إلى إنتاج الورق وأنواع الحبر اللازمة للصحف.

مع ضرورة الإشارة إلى إقامة أول شبكة فضائية في العالم العربي، فالمشروع كان في الأساس قيام صناعة فضائية عربية ومساعدة الأقطار العربية فنياً ومادياً على إنشاء الصناعات اللازمة لتجهيز القطاعين الفضائي والأرضي، فإذا به يصبح فقط مشروع إطلاق أقمار "عربسات" في الفضاء»[59].

ويظهر من خلال تقويم هذه المؤتمرات وجود تقصير وعدم شمولية في صياغة القرارات، ولم تصدر حتى الآن بحوث جادة ومتقدمة بحجم الأخطار والتحديات التي تواجه الإعلام العربي، كما أشارت دراسات اليونسكو إلى وجود دراسات خجولة في البلاد العربية تتحدث عن هذه المشكلات.

إن أولى مهام المؤسسات الإعلامية والمعنيين والخبراء الإعلاميين والحكومات وجامعة الدول العربية:

أولاً: أنه يجب أن تقوم الدعوة إلى النقد وتشكيل هيئة مستقلة لتقويم وسائل الأخبار والإعلام عموماً، ومن شأن هذه الهيئة أن تطرح بدائل واقتراحات ومعالجات للأزمة والمشكلات التي تواجه الصحافة والإعلام العربي.

ثانياً: تأسيس هيئة مستقلة وتخصيص لجان لمراقبة أداء الإعلام العربي، مقارنة بما تنتجه الصناعة الإعلامية الغربية في مواكبة التطورات التقنية العصرية. ويرأينا أنه عند الأخذ بهذين الاقتراحين نقترب أكثر من الحلول لجوهر المعضلات التي تواجه الإعلام العربي في المستقبل.

ثالثاً: أنه تجب الإشارة إلى ضرورة تغيير الأساليب والطرق الإعلامية القديمة، والعمل على إنشاء خطط إعلامية جديدة يقوم عليها خبراء ومتخصصون عرب في إطار مساعي التعاون والتنسيق الإعلامي بين الدول العربية.

رابعاً: التوجه نحو الاحتراف الصحفي والتخصص الإعلامي، ويأتي ذلك من خلال الخبرة العملية والتطبيقات النظرية الصحيحة في تجديد المناهج التعليمية لكليات الصحافة ومعاهدها، ومن خلال إقامة الدورات العلمية للمشتغلين في حقل الصحافة والإعلام لمواكبة كل تطور واختراع جديد تطرحه سوق التقنيات.

خامساً: ضرورة صياغة نظرية إعلامية جديدة للصحافة العربية وتعريف جديد يقترن بالحداثة من أجل الحفاظ على الخصوصية والهوية العربية. وعلى ضوء الثورة التقنية والمعلوماتية والتدفق الإعلامي لا يجوز أن تبقى نظرية الإعلام العربي في صياغتها وقوالبها القديمة.

سادساً: أن من شأن هذه النظرية الإعلامية أن تقترب من استحداث مناهج جديدة لدراسة الليبرالية، والتكيف مع المناخ الليبرالي في إعطاء

استقلالية نسبية - على الأقل لوسائل الإعلام - في ممارسة النقد وحضور العقل النقدي، ورفض نظام الجاهزية والقولبة التي تستخف بالعقل البشري وتعمل على تعليبه.

سابعاً: تحقيق الانفتاح على أسس ومضامين علمية لتعميم الفائدة والابتعاد عن فوضى الانفتاح على الآخر؛ أي دراسة الانفتاح وترشيده لتحقيق التنمية وإشراك المواطن في هذه المسؤولية وليس تغييبه، لأنه في النهاية متلق ومن شأن هذه الطريقة أن تعمق الوعي الاجتماعي.

إن هذه النقاط التي تم ذكرها تندرج في المحصلة النقدية في الإطار المنهجي الداخلي المحلي، وسنأتي في نهاية دراستنا إلى الاستخلاصات على الصعيد الخارجي وانعكاساتها على الصعيد الداخلي وفق جدلية المنهج التحليلي لكل استنتاج.

وربما نقترب أكثر من رؤية مفتوحة نحو المستقبل فيما كشفته أوراق الندوة العربية التي عقدت في القاهرة عام 1997، عندما سلطت الندوة أضواءها على قضية في غاية الأهمية وهي الأزمة التي يعاني منها التعليم في العالم العربي، وكانت ثمة اقتراحات بشأن تطوير التعليم، وربما يسأل البعض: ما علاقة التعليم بمستقبل الصحافة ووسائل الإعلام العربية؟ إن وسائل الإعلام لا تقل أهمية في لعب دور تربوي تعليمي وتثقيفي، ومن شأن أزمة التعليم أن تخلق مشكلة غياب القارئ. والعمل على تدريب القارئ منذ طفولته على القراءة والاطلاع في المدرسة، إذ إن القارئ في العالم العربي لا يقارن بمستوى القارئ الغربي.

وجاء في أوراق الندوة عن هذه المشكلات التعليمية ما يلي[60]:

1. غياب الفلسفة التعليمية الواضحة وغياب الطابع القومي للتعليم، وغياب التخطيط العلمي وتأخر النظام التعليمي في مواجهة التغيرات العالمية.

2. جزئية الإصلاحات التعليمية دون وجود نظرة شاملة للتطوير.

3. عدم التنسيق والتكامل بين التربية المدرسية والتربية اللامدرسية "الإعلامية الثقافية".

4. افتقار البرامج التعليمية للوسائط التقنية.

لقد كثرت التحديات الحضارية التي نواجهها وكبرت، وهي متعددة المجالات سواء على الصعيد العلمي التقني أو الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي أو الإعلامي أو التعليمي.

«ومن التحديات وضع الإعلام في خدمة التنمية بأبعادها، وذلك يتطلب برامج طويلة الأمد واستراتيجيات لجعل الإعلام في خدمة مسيرة التنمية، وإذا نجحت هذه العملية فسوف يحدث التغيير في المجتمعات دون مخاطر رفض الجديد والتمرد عليه، وترتبط بذلك الحاجة الملحة إلى التقدم في دور الإعلام العربي لخدمة القضايا القومية، في عصر التكتلات العالمية. ويكون التحدي في وجهه الأول في خلق الإعلام العربي المتكامل بعيداً عن القطرية. والوجه الآخر أن نجعل الإعلام العربي المتكامل أداة تسهم في صنع التكامل العربي الضروري في مجالات أخرى»[61].

إن إعادة تقويم شاملة لمسألة الأداء الإعلامي من خلال الأبحاث والدراسات النقدية والمسح الإحصائي، من شأنها أن تفتح الباب واسعاً أمام معرفة النواقص والتنبيه للمستقبل وتدارك الأخطاء، وفي الوقت نفسه يكون الأداء الإعلامي أمام آفاق جديدة في تعزيز الحوار بين وسائل الإعلام والجمهور، عبر الاهتمام بالنقد والشكاوى والنقد الداخلي والمساءلة والملاحظات، مما يحقق غاية مهمة في حل المشكلات التي تتضمن قضايا، مثل الدقة والإنصاف والتوازن والصدق، إضافة إلى النواحي الأخلاقية. وبذلك نكون أمام مشهد يقيم توازناً لصحافة حرة وقوية وأمام مسؤولية وسائل الإعلام.

إن التحديات التي نواجهها وإن كانت صعبة فهي قابلة للمعالجة، ولكن تنبغي دراستها وإيجاد الحلول لها بأسلوب جذري وليس هامشياً أو جزئياً، وعلى اعتبار أن موضوع التنمية والتحرر من التبعية هو أحد عناوين الإعلام الرئيسية، إضافة إلى تعميق الوعي الاجتماعي والتصدي للدعايات المغرضة التي تطلقها بعض الأجهزة لدى النظام الدولي الجديد والتي تسعى إلى اغتيال الحقيقة وتشويه صورة الإنسان العربي وحضارته، والوقوف بوجه المؤثرات الخارجية السلبية ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين. وليس هنا من خيار سوى العمل الجدي، فالإهمال يؤدي إلى مضاعفات صعبة وخطيرة في وجه التقدم والازدهار ومواكبة روح العصر الجديد. ويأتي التغيير لمصلحة المجتمع واستقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

إن بوادر المضي قدماً نحو تجاوز الإشكاليات وحل المعضلات قد تمت مناقشة بعضها مع غياب البعض الآخر، وذلك في المؤتمر الإعلامي الذي

عقد في القاهرة صيف عام 1997 حول التحديات التي تواجه الإعلام العربي. وجاء في ورقة السيدة ليلى شرف وزيرة الإعلام الأردنية السابقة ما يلي[62]:

- إصلاح النظام التعليمي هو أهم دعائم النهضة المتكاملة الحديثة، وأصبحت الأنظمة التعليمية بحاجة إلى مراجعة كاملة، وعلى صعيد التعليم العالي في الجامعات ضرورة الانتقال من طريقة التلقين إلى حفز أسلوب البحث العلمي.
- إيجاد نواة قوى بشرية إعلامية قادرة ومدربة، تستطيع أن تنهض بمتطلبات الإعلام الجديد المنشود، ودون ذلك فإننا ننفق الأموال على الجري وراء التقنيات والبرامج الضخمة بمضامين ضعيفة مشوهة فنهزم غاياتنا بأيدينا.
- رفع المستوى الفني والمعرفي للإنتاج القطري والإنتاج العربي المشترك.
- الاستفادة من تقنيات الاتصال المتسارعة في التطور والتغيير واستخدامها بمعرفة.
- تعميق التعاون الإعلامي العربي بشكل أكثر فاعلية كما بدأ مشواره منذ ثلاثة عقود.
- إنشاء منظومة تعليمية حديثة تسمح لنا بالحفاظ على سمات الشخصية العربية، في مبادرة الحكومات لتوفير آلات العصر "خدمة الإنترنت"، ودعم أساتذة الجامعة والمختصين والمدرسين المدربين كي يحققوا

الفائدة من استخدام الإنترنت، وربط الجامعات والكليات بعضها ببعض من خلال آلية الإنترنت وإنشاء عدة شبكات متخصصة في مجالات علمية وثقافية. وعلى جامعة الدول العربية أن تتولى حملات تعريف مستمرة بأدوات ووسائل العصر الحديث، وتشكيل لجنة لوضع إطار عام لسياسة عربية متكاملة لاستخدام وتطبيق أسس "المعلوماتية" الجديدة.

ومن الضروري المباشرة في إعداد بحوث إعلامية حقيقية تدرس انعكاسات الإعلام على أوضاعنا الإنسانية والاجتماعية والفكرية والتعليمية والاقتصادية والإنتاجية والنفسية والقانونية وغيرها.

فتوجد ببريطانيا برامج بحوث وطنية حول تقنيات الإعلام والاتصالات الحديثة، وكذلك في فرنسا وهولندا وفنلندا بحوث حول تقبل المجتمع للتطورات التقنية وخصوصاً في مجال الاتصال، وفي إسبانيا مؤسسة (FOUDESCO) لدراسة تنمية الوظيفة الاجتماعية، وقد سارعت المجموعة الأوربية إلى تشكيل فرق لبحوث الاتصال والإعلام مثل فريق (Euro Media, Research). أما في الدول العربية فلم تشر إحصائيات اليونسكو إلا إلى دراسات خجولة حول تأثير التقاط برامج الخيال العلمي الأجنبية التي تبثها الأقمار الصناعية أو عن طريق الفيديو وبحث تأثيرها في نمط العيش في الدول العربية وتأثيرها في القيم التقليدية[63].

ويعد الاهتمام بواقع الطفل العربي وأدبه ورصد تطوره وسد نواقصه، مسؤولية ملقاة على عاتق المبدعين المتخصصين في أداب الأطفال، ويجب النظر برؤية نقدية لما يحصل من تأثير العولمة في أدب الطفل العربي من

تقنيات جديدة مؤثرة ووسائل اتصال وتقنية معلوماتية حاسوبية، أي الإنترنت، وأفلام الخيال العلمي، وبرامج خاصة بالأطفال، من دراما ونقد للجوانب السلبية لهذه الابتكارات حين تجعل الطفل ينحرف عن مساره ويقع تحت تأثيرها السلبي، وحين تأخذ قالب التسطيح والجاهزية لعقل الطفل وتغتال خياله أو تلغيه أو تغيب دوره في مراكمة تعليمه وتلقيه المعلومات، وذلك كله من أجل مستقبل مشرق للطفل العربي ولأجيالنا المقبلة، ومواجهة الأخطار التي باتت تهدد وجوده وثقافته.

تقوم وسائل الإعلام بدور تربوي رئيسي بالنسبة إلى الكثيرين من أفراد المجتمع، مما يترك إفرازات وأثراً على المتلقي سواء كانت وسائل مرئية أو مسموعة أو مقروءة. ومن ناحية أخرى، ثمة خطر يترك آثاراً سلبية فيما يخص أفلام العنف التلفزيونية إذا شاهدها الأطفال. وبهذا الصدد يقول روبرت شمول: لاشك في أن وسائل الإعلام هي بالفعل النظام الجديد للمدرسة العامة. إنها مسألة تشكيل القيم وجعلها ذاتية، وهي وظائف كان يمارسها في الماضي المجتمع والكنيسة والعائلة، وتوفر وسائل الإعلام اللغة والخيال في الأفلام التلفزيونية التي يكون بعضها جنسياً ومعظمها عنفاً وأغلبها إجرامياً، كما توفر وسائل الإعلام الثورة الجنسية للشباب عبر قنوات التلفزيون وتلفزيون الكوابل وأشرطة الفيديو كاسيت، مما دعا "نيل بوستان" إلى القول بأن اختفاء الطفولة هي إحدى النتائج. وكذلك يخبرنا المستقبليون مثل ألفن توفلر، وهيرمان كان، وجون نايسبت عن الانفتاح الإبداعي على اللامركزية والفوضى، على أمل أن تحصل عودة إلى البيت والعائلة وربما الدين![64].

ثمة ظاهرة سياسية وثقافية يتولاها الإعلام العربي حديثاً وتتمثل في تنامي النزعة القومية في مواجهة العولمة التي تحمل بمضمونها تبديد الهوية العربية والخصوصية التراثية للعالم العربي. وما قراءة الخطاب والظواهر "الأصولية" في ظل النظام الدولي الجديد إلا رد طبيعي على هذا النظام، بغض النظر عن انتقاداتنا لهذه الظاهرة؛ فالنظام الإعلامي الغربي لا يقيم أي اعتبار للخصوصية والهوية في منطقتنا العربية، ومازال هذا الإعلام يقوم بتشويه متعمد لصورة العرب والإسلام في وسائطه الإعلامية وقد تبين أن وراء هذه الأجهزة الإعلامية الغربية استراتيجيات تخدم سياسة ومصلحة هذه الدول الاحتكارية التي تسير وفق مبدأ الهيمنة، وأن وراء هذه الأجهزة خبراء متخصصين لرسم استراتيجيات إعلامية دقيقة لنشرها في منطقتنا ولعموم الدول النامية.

ورغم الإحصائية التي تقول بوجود 120 وكالة أنباء في جميع دول العالم معظمها محلي، فإن هناك فقط خمس وكالات دولية كبرى تسيطر على الأخبار والمعلومات وتحتكرها بنسبة 80٪، بينما لا تستحوذ الدول النامية إلا على 20٪ من هذه الأخبار. إن الدول العربية مطالبة باتخاذ إجراءات ووضع خطط وبرامج متنوعة، وألا تعتمد في أخبارها على مصدر واحد. أما على صعيد البرامج التلفزيونية فيجب أن تكون أكثر تطوراً رغم بعض المحاولات الناجحة التي حققتها بعض الفضائيات العربية في برامجها التلفزيونية ومنها الدرامية، مثل الفضائية المصرية والفضائية السورية وفضائيات دول الخليج العربية التي حققت نجاحات في الإنتاج المشترك للعديد من البرامج ومنها الخاصة بالأطفال والتنمية. إن المنطقة العربية تعتمد على استيراد مواد إعلامية وبرامج تلفزيونية بنسبة كبيرة من

الدول الغربية، ومن الضروري أن تأخذ المؤسسات العربية بشروط ما يتناسب وواقع المنطقة وثقافتها وترشيد استيرادها للبرامج التقنية.

ويعد تأكيدنا على مسألة التنسيق والعمل المشترك فقد بات من الضروري إعادة النظر في الهياكل الإعلامية القديمة المهترئة كأسلوب للعمل، وتحديث ما هو مطلوب وفق قانون الضرورة. ومن الطبيعي هنا في حال اتبعت وسائل الإعلام والصحافة العربية عموماً طريقها النقدي التقويمي لمسار عملها وأسلوبها، أن يسود مناخ من الحريات والديمقراطية الليبرالية وتعدد الرأي العام، ومن خلال ذلك يزدهر العمل الإعلامي وتصبح وسائل الإعلام وسائل تنوير أكثر مما هي توجيه سياسي وتعبئة أيديولوجية، وبالتالي ستكون الرقابة محدودة في ممارسة دورها لتنحصر فقط فيما يخص المسائل الأخلاقية في العمل الصحفي.

إن جامعة الدول العربية معنية بتشكيل مؤسسات إعلامية تربوية وتفعيلها أكثر مما هي عليه الآن، وذلك يعطي آفاقاً في مواكبة التطور التقني فلا يكفي تحقيق الإنجاز التاريخي الحديث من نمط القمر الصناعي "عربسات" والبث الفضائي، فهناك العديد من الأمور مازالت غير محققة على صعيد الإعلام وتحديث البرامج التعليمية والكليات والمناهج الأكاديمية، وتفعيل الترجمة ومتابعة كل صناعة إعلامية غربية والاستفادة منها بطريقة نقدية وليس تلقيها بجاهزية.

ومن شأن المؤسسات الإعلامية الحكومية والمستقلة وجامعة الدول العربية أن تخصص جوائز تشجيعية فخرية ومعنوية ومادية، للخبراء

والناشطين في المجال الإعلامي ومطوري البرامج التقنية، من خلال إقامة مسابقات علمية وثقافية كل عام.

ولا يفوتنا هنا التذكير بأهمية تقوم الجامعة والمؤسسات الإعلامية والكليات الأكاديمية العليا بتوفير منح دراسية للطلبة والمتخصصين في هذا الشأن، وإيفادهم إلى الدول الأوربية لمتابعة كل تطور علمي حديث. إن من أولى مهام التوجه الإعلامي للدول العربية تتمثل في ممارسة الدور الفعال إعلامياً في حل النزاعات ووقف الاقتتال والحروب الداخلية بين الدول النامية عموماً وفض الخلافات والتقارب فيما بينها؛ وتلك مسؤولية تفترض نشر الوعي والمساهمة في تعميق البناء العقلي والنفسي للمواطن والبناء الداخلي للوطن وتحقيق التنمية ورفاهية الإنسان وتطوره الحضاري.

إن المسؤولية كبيرة، وأي حلول مطروحة للمعضلات والمشكلات التي تواجه العمل الإعلامي تبقى في إطارها النظري، ما لم يرافق ذلك تطبيق عملي وفق التخطيط والرؤية الاستراتيجية لتجاوز العقبات، وتأتي الحلول عبر التراكمات.

إن مسؤولية النقد حين تكون في صلب العمل الإعلامي، وجوهر النظرية الإعلامية وآلية العمل عند التقويم، تأخذنا إلى إعطاء استخلاصات نقدية كمحصلة للتحليل وفق منهجية العمل، فيما تم استعراضه. وتتفق هذه الاستخلاصات على:

1. ضرورة أن يكون هناك تغيير جذري في بنية السياسة الإعلامية العربية.

2. العمل على إعداد استراتيجية إعلامية عربية جديدة تواكب كل تطور وكل قضية تقترب من حلول المشكلات التي تواجه العمل الإعلامي عموماً.
3. تنشيط مراكز الأبحاث والدراسات وتفعيلها في العالم العربي، لإجراء عملية مسح إحصائية دقيقة لوسائل الإعلام العربية تقوم عليها إدارة الإعلام في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، في إطار خطة تهدف إلى الوعي الإعلامي من أجل إنشاء موسوعة إعلامية عربية، والبحث عن الحالة الراهنة والاحتمالات المستقبلية لتطور وسائل الإعلام والصحافة. والسؤال هنا: ما كلفة إجراء مسح للصحافة العربية وما تنتجه وسائل الإعلام؟
4. إنشاء مراكز خاصة بالعمل الإعلامي وربط هذه المراكز مع الكليات التقنية لمتابعة كل تطور جديد، وإدخال هذه الحداثة في أسلوب الأداء العملي.
5. التنسيق مع الجامعات والخبراء والأكاديميين الأوربيين من الدول الصديقة لدراسة هذه التقنيات، والعمل على تأمينها وفهمها لتطوير العمل وفق الضرورة.
6. الحرص على استمرارية التعاون الثقافي بين الدول العربية ودول أوربا.
7. ترشيد الاستثمارات العربية في تطوير البث وتوسيع حيز انتشاره، والعمل على تطوير الإنتاج المرئي والمسموع؛ فالسوق العربية للإنتاج لا تقل أهميتها عن مثيلاتها من الدول. وذلك لتجاوز إشكاليات التبادل الثقافي والإعلامي، فالتنسيق ضروري على مستوى التمويل والتجهيز والإنتاج البرامجي، وعلى مستوى التبادل أيضاً.

8. المشاركة الفعالة في الحوار الدولي للنظام الإعلامي للحد من القولبة السلبية، وترشيد التجارة الدولية في استيراد البرامج للوصول إلى تكوين مواصفات يتناسب مضمونها مع الواقع العربي وخصوصيته الثقافية.

9. المطالبة بالتوزيع العادل والمنصف للتدفق الإعلامي، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لدراسة وتحديد هذه المسألة وتأثيرها في الدول النامية.

10. تشجيع حرية الصحافة من خلال تبادل المعلومات وإدخال شبكات الإنترنت بما هو متاح للاستخدامات العلمية والمعرفية، وتوظيفها في سبيل خدمة المجتمع وجني الفوائد من المعلومات التي يوفرها، سواء اقتصادية أو إعلامية أو ثقافية أو علمية.

11. العمل على مواجهة التحديات والعقبات التي تواجه الإعلام عموماً وعدم إهمالها ومراكمتها، وإعطاء حيز لحرية العمل الصحفي وتحديد صلاحيات الرقابة.

12. التنسيق بين المؤسسات ودراسة التأثير الإعلامي الفاعل في ميدان ترويج البضائع.

13. تطوير الصحافة وتنشيط فاعليتها بتأمين متطلباتها، حتى لا تتأثر الكلمة المقروءة سلبياً بالإعلام المرئي والمسموع، وحتى لا يحصل انقطاع بين الطريقة الاستهلاكية لإنسان هذا العصر عن صحفه ووسائل إعلامه؛ إذ تبين أن النسبة الكبرى من الناس في مجتمعاتنا تكتفي بما تنقله الشاشة الصغيرة من أخبار وربما يتم الاستغناء عن الصحيفة بهذه الحالة الخاطئة. وتبرز هنا ضرورة التنبه لهذه المسألة، فالحقيقة أن ما

يدّون على الورق هو شيء له صفة الديمومة، وتبقى الكلمة المكتوبة مرجعاً لأي مادة إخبارية.

14. الاهتمام بالقضايا الإعلامية التربوية والتعليمية لتنشئة الأطفال والشباب على السلوك الصحيح، وحب المطالعة وتشجيع قراءة الصحف والمجلات واعتمادها في المناهج المدرسية للتلميذ منذ صغره، وتوعية الجيل الجديد وإعطائه منبراً إعلامياً للتعبير عن ذاته حتى لا تصادر شخصيته بغية أن يكون لجيل الشباب الحق في إبداء رأيه، ومن أجل الوصول إلى حل مشكلاته والمعضلات التي تواجهه، وإنشاء نهج جديد لتغذية ثقافة الشباب، جيل المستقبل.

15. الاستقلالية والتعددية الصحفية والإعلامية وإلغاء الرقابة وضرورة استجابة الصحف للتحدي التقني.

تحمل وسائل الإعلام في مضمونها الدور التوجيهي والتربوي والثقافي؛ إذ يقع على عاتق الصحفي تحديداً والمثقف عموماً مسؤولية النقد. وكما قال بلزاك: «الصحفي الحقيقي يتصف بإشراق التفكير وعفويته». ولكي نكون أمام الحقيقة بعينها وليس استنساخ الحقائق ينبغي أن نكون بحجم التحديات ومواجهة الصعوبات وتجاوز الكسل النقدي، وأن نحتفي بالمضمون والجوهر وليس بالقشور، وحتى يكون الإعلام ومنها الصحافة أكثر يقظة وأكثر مسؤولية ينبغي أن تحمل الرسالة الإعلامية دلالات ذات أثر في تطوير العقل، كي نخرج من صدمة المستقبل وفوضى النخب الإعلامية.

الهوامش

1. أديب مروة، **الصحافة العربية ونشأتها**، (بيروت: دار مكتبة الحياة، 1961)، ص 56.
2. المرجع السابق، ص73 .
3. المرجع السابق، ص 65ـ66.
4. فاروق أبوزيد، **انهيار النظام الإعلامي الدولي**، (القاهرة: مطابع الأخبار، ط 2، 1996)، ص 42.
5. ألبرت ل. هيستر، **دليل الصحفي في العالم الثالث**، ترجمة كمال عبدالرؤوف، (الدار الدولية، 1988)، ص 65.
6. المرجع السابق، ص 66.
7. المرجع السابق، ص 67.
8. المرجع السابق، ص 73.
9. فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص 25ـ26.
وانظر:
UNESCO: *World Communication*, The Unesco Press, (1990), 14, 22, 27, 107.
10. انظر:
UNESCO: *World Communication*, Ibid., 63-65.
11. Ibid., 14 . وانظر أيضاً:
Curtis Tedineus Agency, *The Free Press*, (New York: 1989): 12-14
12. **المسيرة الإعلامية لدول الخليج العربية نحو التكامل الإعلامي**، (الكويت: وزارة الإعلام، 1982، المؤتمر السابع لوزراء الإعلام)، ص 5.

13. مي الخاجة، مقابلة في ملحق جريدة **الاتحاد** الظبيانية، (23 نيسان/ إبريل 1998).

14. المرجع السابق.

15. غسان كنفاني، **دراسات في الأدب الصهيوني**، الأعمال الكاملة، المجلد الرابع، (بيروت: دار الطليعة، ط1، 1997)، ص 466.

16. أحمد عبدالملك، «الصحافة في الوطن العربي»، جريدة **الاتحاد** الظبيانية، (13 آب/ أغسطس 1997).

17. خلدون الشمعة، «مصطلحات مفروضة على الإعلام العربي»، جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، (8 آب/ أغسطس 1997).

18. المرجع السابق.

19. أحمد سيف، «الإعلام الإسرائيلي بعد أوسلو»، جريدة **الحياة**، لندن، (8 تموز/ يوليو 1997).

20. خلدون الشمعة، «ملاحظات حول القولبة السلبية»، جريدة **الشرق الأوسط**، (15 آب/ أغسطس 1997).

21. المرجع السابق.

22. انظر:

Encyclopedia of the Social Science, (New York: The Macmilan Co., 1959), 435-441.

23. فاروق أبوزيد، **الفكر الليبرالي في الصحافة المصرية**، (القاهرة: عالم الكتب، 1997)، ص 7.

24. محمد سيد محمد، **الصحافة سلطة رابعة**، (القاهرة: دار الشعب، 1979)، ص 17.

25. فاروق أبوزيد، **انهيار النظام الإعلامي الدولي**، مرجع سابق، ص 154.

26. المرجع السابق، ص 155.

27. «عودة مارشال ماكلوهان: ثورة الاندماج بين وسائل الاتصال»، ملحق جريدة **النهار** اللبنانية، (5 تموز/ يوليو 1995)، ص 4.

28. المرجع السابق، ص 4-5.

29. المرجع السابق، ص 13.

30. المرجع السابق، ص 4.

31. المرجع السابق، ص 21.

32. المرجع السابق، ص 10.

33. المرجع السابق، ص 19.

34. المرجع السابق، ص 6.

35. ديفيد كاليش، «نيويورك، مئات المواقع تتربص بمستخدمي إنترنت»، جريدة **الحياة**، (30 آب/ أغسطس 1998).

36. المرجع السابق.

37. باسكال يونس، «حكومات عدة تسعى لإخضاعه للرقابة»، ملحق جريدة **النهار**، (26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996)، ص 15.

38. مارك صايغ، جريدة **الحياة**، (8 سبتمبر/ أيلول 1996).

39. باسكال يونس، مرجع سابق.

40. مارك صايغ، جريدة **الحياة**، (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996).

41. المرجع السابق.

42. باسكال يونس، مرجع سابق.

43. مارك صايغ، جريدة **الحياة**، (30 آب/ أغسطس 1997).

44. المرجع السابق، (6 نيسان/ إبريل 1996).

45. باسكال يونس، مرجع سابق.

46. تقرير جريدة **الحياة**، «المؤتمر الثاني حول تقنية جافا»، (30 آب/ أغسطس 1997)، صفحة الكمبيوتر والمعلومات.

47. مصطفى المصمودي، «التجارة الإلكترونية بعد اتفاقية الجات»، جريدة **البيان**، دبي، (11 آب/ أغسطس 1997).

48. إدوارد سعيد، **صور المثقف**، ترجمة غسان غصن، (بيروت: دار النهار، 1996)، ص 41.

49. المرجع السابق، ص 42.

50. برهان غليون، «ندوة العولمة والاندماج الإقليمي العربي»، جريدة **الاتحاد** الظبيانية، (3 آذار/ مارس 1997).

51. المرجع السابق.

52. المرجع السابق.

53. أحمد نجيب الشابي، «نحن والعولمة والديمقراطية»، جريدة **الحياة**، (1 و2 تشرين الأول/ أكتوبر 1997).

54. أحمد داوود، من أوراق ندوة **مخاطر العولمة على أدب الطفل العربي**، (دمشق: 8 ـ 31 كانون الأول/ ديسمبر 1997).

55. محمد الدبيات، مقال مترجم بعنوان «سادة العالم الجدد، سلطات نهاية التاريخ»، جريدة **البعث** السورية، (8 أيلول/ سبتمبر 1997).

56. حوار في ملف العولمة مع الطيب تيزيني، جريدة **البعث** السورية (8 أيلول/ سبتمبر 1997).

57. فريدرك معتوق، نقد كتاب «وسائل الإعلام تفكر مثلي»، جريدة **الحياة**، (1 حزيران/ يونيو 1997).

58. جان كرم، «ملتيميديا وقراءة المستقبل»، جريدة **النهار** اللبنانية، (5 حزيران/ يونيو 1996).

59. المرجع السابق.

60. من أوراق ندوة **الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين في ظل ثورة المعلومات**، مؤتمر القاهرة الإعلامي، نشرت في جريدة **الاتحاد** الظبيانية، (14 آذار/ مارس 1997).

61. ليلى شرف، «التحديات التي تواجه الإعلام العربي»، في: المرجع السابق.

62. من أوراق ندوة **الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين في ظل ثورة المعلومات**، مرجع سابق.

63. جان كرم، مرجع سابق.

64. روبرت شمول، **مسؤوليات الصحافة**، ترجمة ألفرد عصفور، (عمّان: مركز الكتب الأردني، 1990)، ص 80.

نبذة عن المؤلف

الأستاذ علي محمود العائدي: يحمل دبلوم المعهد العالي للصحافة من موسكو عام 1989. بدأ العمل الصحفي منذ عام 1984، وعمل في مجلة الهدف، وهو متخصص في إعداد الدراسات النقدية. عضو الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين. نشر العديد من الأبحاث والدراسات النقدية والتاريخية والمقالات في الصحف والمجلات العربية، وشارك في العديد من الندوات والأبحاث بأوراق بحثية مثل ورقة عن أوضاع الجامعات الفلسطينية تحت الاحتلال.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1 -	جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 -	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع : مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3 -	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4 -	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين : تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5 -	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث : البعد العربي
6 -	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية - التركية
7 -	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8 -	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9 -	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش
10 -	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي
11 -	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996

المؤلف	العنوان
12 - عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير
13 - ماجد كيالي	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14 - حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق
15 - مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16 - عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
17 - ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18 - محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19 - أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20 - سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21 - إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية : خيارات وبدائل
22 - عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23 - جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24 - عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25 - محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل

26 - ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري ـ البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة
27 - صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 ـ 1989
28 - فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29 - عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30 - جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31 - سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32 - هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل
33 - كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34 - عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد» دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة
35 - علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة

قواعد النشر

أولاً - القواعد العامة :

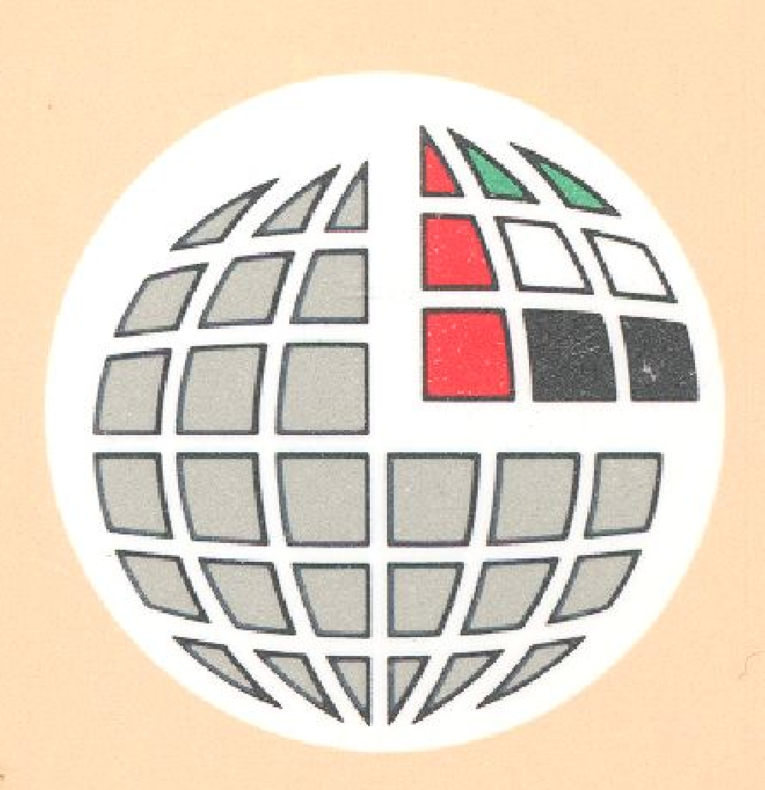
1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي :

الكتب : المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.

الدوريات : المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد، السنة، الصفحة.

ثانياً - إجراءات النشر:

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **«دراسات استراتيجية»**.
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكَّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر، دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: ٤٥٦٧، أبوظبي، إ.ع.م: هاتف: ٩٧١٢ ـ ٦٤٢٣٧٧٦؛ فاكس: ٩٧١٢ ـ ٦٤٢٨٨٤٤؛ e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae